تنوعنا يجمعنا

خلاصة وافية للممارسات الجيدة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان

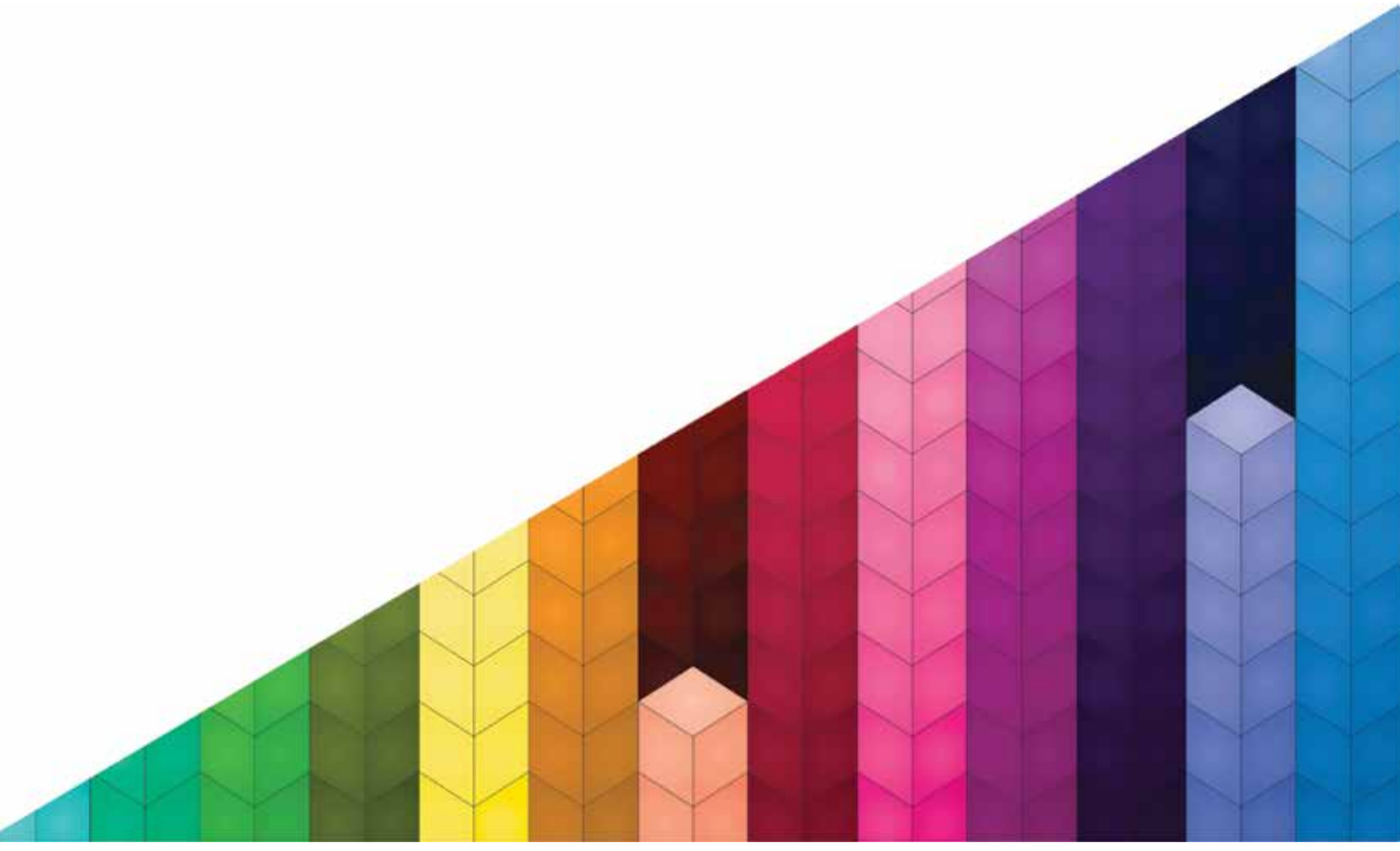

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

equitas
تعليم. تمكين. تغيير.

تنوعنا يجمعنا

خلاصة وافية للممارسات الجيدة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان

جنيف ومونتريال، 2023

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

equitas
تعليم. تمكين. تغيير.

© 2023 الأمم المتحدة
HR/PUB/21/2

هذا المنشور هو من منشورات الأمم المتحدة، صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع إيكويتاس – المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان.

هذا العمل متاح للاستخدام امتثالاً لرخصة المشاع الإبداعي الصادرة للمنظمات الحكومية الدولية، والموجودة على الرابط التالي:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo/deed.ar

ينبغي على من يقوم بإعادة النشر إزالة شعار مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وشعار إيكويتاس – المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان من نسخته وإعداد تصميم جديد للغلاف. كما يجب على الناشرين إرسال ملف نسختهم إلى البريد الإلكتروني publications@un.org

يُسمح باستخدام النسخ المصورة واستنساخ مقتطفات من هذا العمل بشرط ذكر المصدر.

لا تعبّر التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المواد فيه عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني هذا إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

تم تصميم النسخة العربية لهذا المنشور من قبل إيكويتاس مع دعم من قبل China Marsot-Wood.

تم التقاط الصور الواردة في هذا المنشور وتم إعادة نشرها بإذن من صاحب حقوق الطبع والنشر Mikaël Theimer، ما لم يذكر خلاف ذلك.

تعرب إيكويتاس عن امتنانها لدائرة الشؤون العالمية الكندية لتقديم الدعم المالي الذي يسّر مساهمة إيكويتاس في هذا المنشور المشترك.

لا تعكس الآراء ومواقف المنظمات الواردة في هذا المنشور بالضرورة وجهات نظر ومواقف الأمم المتحدة و/أو مفوضية الأمم السامية لحقوق الإنسان، أو تؤيدها.

المحتويات

تعريف 3

شكر وتقدير 4

مقدمة 5

معلومات أساسية: مؤتمر مونتريال 6

نبذة عن الخلاصة الوافية 7

التصدي للتحديات العالمية 13

مقدمة 14

الدروس المستفادة والممارسات الجيدة 14

أمثلة من الواقع 17

1. التثقيف في مجال حقوق الإنسان لتشكيل حركة اجتماعية 17
2. استراتيجيات لاستخدام التكنولوجيا بفعالية في التثقيف في مجال حقوق الإنسان 19

مساواة النوع الإجتماعي 21

مقدمة 22

الدروس المستفادة والممارسات الجيدة 22

أمثلة من الواقع 25

1. مساواة النوع الإجتماعي في جميع مراحل دورة المشروع 25
2. النهوض بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان 31

بناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع 35

مقدمة 36

الدروس المستفادة والممارسات الجيدة 36

أمثلة من الواقع 38

1. استخدام الوسائط المتعددة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل التصدي للتهميش 38
2. التعلم التجريبي في التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل تعزيز التأمل الذاتي 40
3. التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل تمكين المعلمين 42
4. التثقيف في مجال حقوق الإنسان لبناء المواقف والسلوكيات التي تحترم حقوق الإنسان 45

المصالحة مع الشعوب الأصلية **49**
مقدمة **50**
الدروس المستفادة والممارسات الجيدة **50**
أمثلة من الواقع **53**
1. استخدام أنشطة التعلم التجريبي التي يقودها الشباب في التثقيف في مجال حقوق الإنسان للتعليم عن المصالحة **53**
2. بناء ''منظور للعدالة'' لدى المتعلمين الصغار من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان **56**

تقييم التثقيف في مجال حقوق الإنسان **59**
مقدمة **60**
الدروس المستفادة والممارسات الجيدة **60**
أمثلة من الواقع **62**
1. دمج التقييم في جميع مراحل دورة التدريب في مجال حقوق الإنسان **62**
2. بطاقات الأداء المجتمعية: عملية التقييم التشاركية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان **67**
3. البحوث العملية التشاركية لإجراء دراسة مرجعية لمشاريع التثقيف في مجال حقوق الإنسان **69**
4. الموارد على الإنترنت وتطبيق للهاتف المحمول لتقييم فعاليات التثقيف في مجال حقوق الإنسان **72**

إشراك صنّاع القرار **75**
مقدمة **76**
الدروس المستفادة والممارسات الجيدة **76**
أمثلة من الواقع **78**
1. تهيئة مساحات للحوار مع صنّاع القرار من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان **78**
2. النهوض ببرنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان باستخدام هيئات الأمم المتحدة وآلياتها **82**

المرفق الأول: نبذة عن المؤتمر **86**
المرفق الثاني: الإعلان والتوصيات **89**

تعريف

إيكويتاس – المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية غير هادفة للربح تعمل على تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية واحترام كرامة الإنسان في كندا وحول العالم من خلال برامج التثقيف القادرة على إحداث التغيير.

وقد أصبحت إيكويتاس، بفضل خبراتها التي تزيد عن 50 عاماً، منظمة رائدة على الصعيد العالمي في التثقيف في مجال حقوق الإنسان. كما ساعدت برامج بناء القدرات التابعة للمنظمة في كندا والخارج منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات الحكومية على المشاركة بفعالية في الحوارات والمناقشات التي تتناول حقوق الإنسان وتحدي المواقف والممارسات التمييزية والدفع بالإصلاحات السياساتية والتشريعية المهمة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها.

وتركّز برامج إيكويتاس للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بشكل خاص على بناء المعرفة وتعزيز مهارات القائمين على التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل اتخاذ الإجراءات التي: تستخدم نهجاً قائماً على حقوق الإنسان؛ وتدمج منظور مساواة النوع الاجتماعي؛ تشجع على مشاركة الأطفال والشباب؛ وتلتزم بشمل الفئات المهمشة. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.equitas.org.

مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان هي الهيئة المكلفة بتعزيز وحماية تمتع الناس جميعاً بجميع الحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتسترشد المفوضية في عملها بولايتها طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم 141/48، وميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والصكوك اللاحقة الخاصة بحقوق الانسان، وإعلان وبرنامج عمل فيينّا الصادرين عن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان لعام 1993، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005. وتشمل ولاية المفوضية منع انتهاكات حقوق الإنسان، وكفالة احترام جميع حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون الدولي لحماية حقوق الإنسان، وتنسيق الأنشطة ذات الصلة في الأمم المتحدة بأسرها، وتدعيم منظومة الأمم المتحدة وتبسيط عملها في مجال حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، تقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من خلال مقرّها في جنيف ووجودها الميداني، بتصميم برامج التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان وتنفيذها ومساعدة الحكومات والمؤسسات الأخرى والمجتمع المدني في هذا المجال. كما تقوم المفوضية بتنسيق البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (الجاري منذ عام 2005)، لا سيما جمع الممارسات الجيدة وتبادلها والاضطلاع بالأنشطة التي صدر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. كما تقوم المفوضية بتطوير منهجيات فعّالة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان من خلال مواد التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. فضلاً عن ذلك، تشجع المفوضية تقاسم المعلومات والتواصل من خلال الموارد مثل موارد التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان المدرجة في مكتبتها. ويتوفر المزيد من المعلومات في قسم التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

شكر وتقدير

يستند منشور *تنوعنا يجمعنا: خلاصة وافية للممارسات الجيدة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان* إلى ثروة من الأعمال والأنشطة المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان التي يقوم بها العديد من الممارسين والممارسات في جميع أنحاء العالم. وتشيد منظمة إيكويتاس ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بمساهمات المنظمات التي قدمت معلومات مفصلة عن ممارساتها في التثقيف في مجال حقوق الإنسان لهذه الخلاصة الوافية.

يتألف أعضاء فريقي إيكويتاس ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذين عملوا على إنتاج هذا المنشور من الأشخاص التالية أسماؤهم: فينسينزا نازاري، المديرة السابقة لقسم التثقيف؛ أخصائيو التثقيف باناجيوتيس ديميتراكوبولوس وآنا هانت وجان سيباستيان فالي؛ وإيان هاميلتون، المدير التنفيذي السابق؛ وموظفو قسم المنهجية والتثقيف والتدريب لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.*

* وفقاً لسياسة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لا تُنسب المساهمات في منشوراتها إلى أفراد توظفهم المفوضية.

صور ايكويتاس / يوتيوب

مقدمة

"يؤكد الإعلان العالمي بقوة على أن الكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وحقوقهم المتساوية الثابتة هي أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. لكن يبدو أننا نحيد عن رسالة الأمل والمبدأ هذه. فهناك أعداد متزايدة من النزاعات التي تسحق آمال الملايين من البشر وحقوقهم، بل وحياتهم أيضاً. وعلى الرغم من أننا نبذل قصارى جهودنا، إلا أن أوجه عدم المساواة لا تزال في تزايد ولا يزال التمييز والقمع والعنف متفشيين. ولذلك نحن بحاجة إلى إيجاد حلول جديدة للتحديات الملحة العديدة التي يشهدها عصرنا ... حلولاً تستند إلى الإدراك بأننا جميعاً نستحق القدر نفسه من الكرامة والاحترام والعدل. هذه هي مهمة التثقيف في مجال حقوق الإنسان: تعزيز شعورنا بإنسانيتنا المشتركة مع تقبل تنوعنا وتقدير قيمته" .

رسالة مفوض الأمم المتحدة السامي السابق لحقوق الإنسان،
زيد رعد الحسين، للمشاركين في مؤتمر مونتريال.

معلومات أساسية: مؤتمر مونتريال

يعرب المجتمع الدولي بشكل متزايد عن توافق الآراء إزاء المساهمة الأساسية التي يقدمها **التثقيف في مجال حقوق الإنسان** في إعمال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم إدراج أحكام متعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في العديد من الصكوك والوثائق الدولية. وتوجت عملية تحديد المعايير هذه باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2011 إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

وبُغية تشجيع مبادرات التثقيف في مجال حقوق الإنسان، اعتمدت الدول أُطر عمل دولية متنوعة، كعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (1995–2004) وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005–2014). وفي 10 ديسمبر 2004، أعلنت الجمعية العامة عن البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (الجاري منذ 2005) من أجل النهوض بتنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القطاعات. فضلاً عن ذلك، تم إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الهدف 4.7 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتحقيقاً لذلك، قامت إيكويتاس ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام 2017 بتنظيم **المؤتمر الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان: "تنوعنا يجمعنا"** (30 نوفمبر – 3 ديسمبر في مونتريال، كندا، الذي ستتم الإشارة إليه فيما بعد بـ "المؤتمر") لإتاحة الفرصة للممارسين والممارسات وصانعي وصانعات السياسات والأكاديميين والأكاديميات لاستكشاف السُبل التي يستطيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلالها بناء مجتمعات أكثر سلاماً وإنصافاً وتقديم حلول فعّالة للتحديات الوطنية والعالمية الراهنة.

تمثلت أهداف المؤتمر فيما يلي:

- **مناقشة وتوثيق مساهمة** التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التصدي للتحديات العالمية الراهنة
- **تحديد الاستراتيجيات** لضمان أن يحظى التثقيف في مجال حقوق الإنسان بأولوية قصوى بالنسبة للحكومات ومنظمات المجتمع المدني
- **مشاركة وتوثيق ممارسات التثقيف الجيدة في مجال حقوق الإنسان** وقصص النجاح من جميع أنحاء العالم التي تهدف إلى تعزيز احترام التنوع والشمول، وتوطيد التماسك الاجتماعي والمصالحة، وتوفير بدائل للتطرف والعنف
- **تعزيز الجهود الحالية لبناء شبكات ومجتمعات الممارسة المهنية** للقائمين والقائمات على التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

استفاد المؤتمر من التعاون مع أربع مؤسسات أكاديمية هي جامعة كونكورديا وجامعة كيبيك في مونتريال ومركز ماكجيل لحقوق الإنسان والتعددية القانونية وجامعة غرب سيدني، وجمع أكثر من 300 مشارك من 58 دولة.

المساهمات والمساهمون الآخرون هم دائرة الشؤون العالمية الكندية *ووزارة العلاقات الدولية والفرانكوفونية في كيبيك*، ومدينة مونتريال، واللجنة الكندية لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان وحقوق الشباب، ومنظمة العفو الدولية.

ويوفر المرفق الأول مزيداً من التفاصيل حول المؤتمر، بينما يمثّل المرفق الثاني الوثيقة النهائية *للمؤتمر الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان: "التقريب بين تنوعنا" (30 نوفمبر – 3 ديسمبر 2017، مونتريال، كندا): الإعلان والتوصيات*.

نبذة عن الخلاصة الوافية

النطاق والأهداف

يجمع *منشور تنوعنا يجمعنا: خلاصة وافية للممارسات الجيدة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان* **الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان** التي تبادلها المشاركون والمشاركات خلال مؤتمر مونتريال. وبذلك لا تستعرض هذه الخلاصة أو تغطي بشكل شامل جميع جهود التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بل تركّز على التجربة الكندية فقط. مع ذلك، يمكن للدروس المستفادة والممارسات الجيدة والأمثلة المدرجة فيها، والتي تعتمد تفاصيلها على المعلومات التي قدمها الممارسون والممارسات المعنيون، أن توفر الإرشاد والإلهام للآخرين من أجل تنفيذ المزيد من برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

الجمهور المستهدف

تسعى هذه الخلاصة الوافية لتقديم الفائدة لمجموعة واسعة من الأفراد والمنظمات. ويشمل الجمهور المستهدف **الممارسين والممارسات والمنظمات** في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والناشطين والناشطات في التثقيف العالمي والمجالات الأكاديمية، **مثل قانون حقوق الإنسان والعلوم السياسية وعلم الاجتماع**. كما تعتبر هذه الخلاصة بمثابة أداة **للسلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني**.

الهيكل

إن الموضوعات التي تم تناولها في هذه الخلاصة الوافية هي ذاتها التي تم تناولها خلال المؤتمر، لا سيما:

1. **التصدي للتحديات العالمية**
2. **مساواة النوع الاجتماعي**
3. **بناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع**
4. **المصالحة مع الشعوب الأصلية**
5. **التقييم**
6. **إشراك صنّاع القرار**

بدلاً من العمل على نحو منعزل، تغطي هذه الموضوعات مجموعة من القضايا والاستراتيجيات المترابطة **التي تكمل بعضها البعض**. فعلى سبيل المثال، تعد كفالة مساواة النوع الاجتماعي مسألة ضرورية أيضاً لبناء مجتمع شامل للجميع. وفي الحقيقة، تتصل العديد من الممارسات المشتركة بموضوعين أو أكثر. ولذلك فإن هذه الخلاصة الوافية تصنّف الممارسات بحسب الموضوعات الأكثر توافقاً معها من أجل مساعدة مستخدمي المنشور في العثور على المعلومات الأوثق صلة باحتياجاتهم.

ويتم تنظيم كل موضوع ضمن الأقسام الثلاثة التالية:

- **مقدمة موجزة** لتأطير القضية المواضيعية.
- **الدروس المستفادة والممارسات الجيدة** لتقديم تحليل وتوليف لجميع الدروس المستفادة والممارسات الجيدة التي تمت مشاركتها خلال المؤتمر تحت موضوع معين.
- **أمثلة من أرض الواقع** لتوضيح النماذج العملية التي تمت مناقشتها في المؤتمر حول كيفية تنفيذ الممارسات الجيدة فضلاً عن تقديم الأفكار حول كيفية تكييفها لتناسب سياقات مختلفة.

وفي حين يُوصى بقراءة جميع المعلومات المقدمة حول كل موضوع لاكتساب فهم شامل للقضايا وسياق الممارسات الجيدة، تم تصميم كل قسم أيضاً ليكون **جزءاً قائماً بذاته** يقدّم معلومات أساسية إما حول موضوع ما أو حول الممارسات الجيدة بشكل عام في التثقيف في مجال حقوق الإنسان ذات الصلة بهذا الموضوع، أو الممارسات المحددة التي يجري تطبيقها.

كما أضيفت الصور التي تم التقاطها خلال المؤتمر إلى الخلاصة الوافية من أجل إثرائها.

الجوانب المنهجية

تعريفات

نورد فيما يلي المصطلحات الأساسية التي تم استخدامها في هذه الخلاصة الوافية:

الممارسات الجيدة هي الممارسات التي يتم توثيقها وتقييمها بشكل جيد والتي تقدم الأدلة على النجاح أو التأثير. فهي ممارسات تم اختبارها وحققت نتائج إيجابية. وتشمل الممارسات الجيدة الاستراتيجيات والأساليب والتقنيات التي تستحق التكرار والمشاركة.

التثقيف في مجال حقوق الإنسان يشمل جميع عمليات التثقيف التي تعمل على بناء المعارف والمهارات والمواقف والسلوكيات في مجال حقوق الإنسان.

مثقفة–مثقف/ميسرة– ميسر/مدربة– مدرب في مجال حقوق الإنسان أو ممارسة– ممارس/ قائم على التثقيف في مجال حقوق الإنسان هم الأفراد الذين يقدمون أنشطة التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. ومن الناحية المثالية، يتمتع هؤلاء الأفراد بالخبرة في موضوع حقوق الإنسان ذي الصلة، والقدرة على تطبيق المنهجيات القائمة على المشاركة فضلاً عن القدرة على تصميم التدريب في مجال حقوق الإنسان، وتطويره، وتنفيذه، وتقييمه. ويتم في هذه الخلاصة الوافية استخدام هذه المصطلحات بالتبادل.

التعلم غير الرسمي هو شكل من أشكال التعلم المتعمّد أو المقصود، ولكنه ليس تعلماً مؤسسياً. كما أنه أقل تنظيماً وهيكلة من التعليم الرسمي أو غير النظامي، ويشمل أنشطة التعلّم التي تحدث داخل الأسرة وفي مكان العمل والمجتمع المحلي والحياة اليومية، والقائم على أساس التوجيه الذاتي أو الأسري أو الاجتماعي.[1]

الدرس المستفاد هو المعرفة أو الفهم المكتسب من خلال تجربة نشاط أو عملية. وقد تكون هذه التجربة إيجابية، كورشة عمل نجحت في جمع االممارسات والممارسين والجهات الفاعلة من المجتمع المدني، أو تجربة سلبية، كاستحداث أداة تعليمية لم تكن مناسبة لبيئة المتعلمات والمتعلمين.

التعليم غير النظامي هو ''التعليم المؤسسي والمتعمّد والمخطط له'' باعتباره ''إضافة و/أو بديلاً و/أو مكملاً للتعليم الرسمي في إطار عملية التعلّم مدى الحياة للأفراد''، والذي يشمل الأنشطة التعليمية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني.[2]

المشارِكة– المشارك/المتعلمة– المتعلم/المتدربة– المتدرب هو أي شخص يخضع للتدريب أو التعلم في إطار التعليم الرسمي أو التعليم غير النظامي أو التعليم غير الرسمي. ويتم في هذه الخلاصة الوافية استخدام هذه المصطلحات بشكل متبادل.

الدورة التدريبية هي نشاط تدريبي منظم قائم بذاته وقصير المدة نسبياً. وتَعدّ الدورة التدريبية مصممة لتوفير المعارف والمهارات للمتدربات وللمتدربين المشاركين فيها والتأثير في نهاية المطاف على مواقفهم وسلوكياتهم، وتمكينهم من أداء أدوارهم ومسؤولياتهم داخل منظماتهم ومجتمعاتهم على نحو أفضل. وتتكون الدورة التدريبية عادة من عدة ***جلسات تدريبية*** تركز كل منها على موضوع محدد.

---

[1] مسرد اليونسكو، متاح عبر الرابط http://uis.unesco.org/en/glossary

[2] المصدر نفسه.

معايير الاختيار

تم بناء المعايير المستخدمة في اختيار "الممارسات الجيدة" في هذه الخلاصة الوافية على العمل السابق في هذا المجال،[3] وتشمل ما يلي:

الممارسة **ملائمة**، بمعنى أنها:

- تتناول القضايا الرئيسية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان
- تخاطب الجمهور المستهدف
- تتناول السياق المستهدف

الممارسة **قائمة على المشاركة**، بمعنى أنها:

- تشمل مساهمات تتعلق بالتصميم والتنفيذ من جميع أصحاب المصلحة المعنيين
- تشجع وتدعم تبادل المعارف والخبرات بين الأفراد في مجال حقوق الإنسان
- تحث على التفكير النقدي في معتقدات المرء وقيمه
- تشجع على القيام بالتحليل الاجتماعي من أجل تمكين المشاركات والمشاركين من وضع إجراءات ملموسة لتحقيق التغيير الاجتماعي بما يتماشى مع قيم حقوق الإنسان ومعاييرها

الممارسة **فعّالة**، بمعنى أنها:

- تمكّن من تحقيق الأهداف المرجوة
- تقدم دليلاً مباشراً على أنها ستفي بأهداف التعلُّم لدى تنفيذها على النحو المقرر
- تساهم في إعمال حقوق الإنسان

الممارسة **قابلة للتكيف**، بمعنى أنها:

- قابلة للاستخدام في سياقات محلية ووطنية مختلفة
- يمكن تكييفها لتلائم الخلفيات والهويات المتنوعة للمشاركات وللمشاركين
- واضحة ولا تتطلب قدراً كبيراً من الموارد

الممارسة **مبتكرة**، بمعنى أنها:

- تقدم نهجاً فريداً للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ينطوي على أفكار أو طرق أو تقنيات جديدة

[3] مجلس أوروبا، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، اليونسكو، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظم المدرسية في أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية: خلاصة وافية للممارسات الجيدة (2009)، صفحة 10.

مصادر المعلومات وطريقة التحليل

انطوت الخطوة الأولى لتحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة لإدراجها في الخلاصة الوافية على تجميع جميع الوثائق ذات الصلة التي تم الحصول عليها قبل المؤتمر وأثناء انعقاده. وتم استخدام مصادر البيانات التالية في هذا الصدد:

- **المقترحات التي تم اختيارها للمؤتمر**

تم استلام هذه المقترحات بين آذار/مارس ونيسان/ أبريل 2017 وتم خلال هذه الفترة تقديم بحث أو ممارسة حول نُهج أو ممارسات التثقيف في مجال حقوق الإنسان التي تعزز التفاهم والاحترام، والشمول، والمساواة، والمصالحة.

- **الموارد التي تمت مشاركتها خلال الجلسات**

شارك العديد من المحاضرات والمحاضرين عروضاً تقديمية حول عملهم، فضلاً عن النشرات والمواد التعليمية الأخرى. وقد تم استعراض هذه الموارد عند اختيار الممارسات الجيدة في هذه الخلاصة الوافية.

- **تسجيلات حلقات النقاش**

تم تصوير جميع حلقات النقاش وعروضها التقديمية، ومن ثم تحليل هذه التسجيلات لاستخلاص الدروس المستفادة والممارسات الجيدة الرئيسية التي شاركها الخبراء في هذا المجال. وتضمنت حلقات النقاش تفاعلات مع الجمهور، لا سيما جلسات الأسئلة والأجوبة، التي وفرت فهماً أعمق للقضايا قيد المناقشة.

- **الوثائق الرسمية الإضافية**

تم الرجوع إلى تقارير الأنشطة والتقارير السنوية، بالإضافة إلى الكتيبات والمواد التعليمية المتوفرة حول الموضوعات التي تم تناولها أثناء عملية صياغة الخلاصة.

- **الملاحظات التي تم تدوينها خلال الجلسات**

تم توزيع مدونات ومدوني الملاحظات على ورش العمل لتسجيل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة.

- **تقييمات الجلسات**

أجرى المنظمون تقييمات في نهاية الجلسات، مما ساعد على تحديد الممارسات التي وجد المشاركون أنها مفيدة بشكل خاص.

- **تطبيق الهاتف المحمول الخاص بالمؤتمر**

سمحت هذه الأداة للمشاركات وللمشاركين بالاستمتاع بمستوى أعلى من التفاعل أثناء المؤتمر، من خلال منتديات النقاش، وجمع المعلومات وتقاسمها، فضلاً عن تعزيز فرص التواصل من خلال الرسائل الخاصة. كما سمح التطبيق للأشخاص الذين يستخدمونه بتقديم الملاحظات وتقييم الجلسات من خلال الإشارة إلى ما وجدوه وثيق الصلة بسياق عملهم.

تم تصنيف المعلومات الواردة أعلاه وفقاً للقضايا المواضيعية، وتم تحديد الممارسات الجيدة وفقاً لمعايير الاختيار الموضحة أعلاه.

صور الأمم المتحدة / ليلا أوكيتش

التصدي للتحديات العالمية

مقدمة

أفاد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أنه *"في عالم تتسم فيه جميع المشاكل بالعالمية (...)، يستحيل على الدول [اتخاذ الإجراءات] بمفردها. ولذلك نحن بحاجة إلى استجابات عالمية (...)"*.[4] بالفعل، يواجه العالم اليوم العديد من التحديات. فالصراع القائم على الهويات والاختلافات العرقية والدينية والاجتماعية الاقتصادية في تزايد، كما تكافح المجتمعات من أجل التصدي لتأثيرات الهجرة العالمية وهي بحاجة إلى التعامل مع المزيد من التنوع بين سكانها. فضلاً عن ذلك، ينتشر الفقر وعدم المساواة والتمييز والعنف في جميع المجتمعات. من هنا، ثمة حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى اتباع نُهج تعزز التفاهم والاحترام والشمول، والمساواة، وعدم التمييز، والتضامن.

يعد **التثقيف في مجال حقوق الإنسان** استراتيجية رئيسية في هذا الصدد، فهو يولّد ويثري فهماً مشتركاً بأن جميع الأشخاص يستحقون القدر نفسه من الكرامة والاحترام والعدل، بما يتجاوز الاختلافات. ويساعد التثقيف في مجال حقوق الإنسان أيضاً الأفراد والجماعات على تحديد حقوقهم والمطالبة بها مطالبة فعّالة؛ واتخاذ خيارات مستنيرة؛ وحل النزاعات بأسلوب لا يتسم بالعنف؛ والمشاركة بشكل مسؤول في مجتمعاتهم المحلية والمجتمع بصورة عامة. علاوة على ذلك، يدعم التثقيف في مجال حقوق التفكير النقدي ويقدم حلولاً للمشاكل بطريقة تتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان، ويساعد المسؤولين عن حماية الحقوق وإعمالها على الوفاء بتلك الالتزامات.

الدروس المستفادة والممارسات الجيدة

توضّح الدروس المستفادة والممارسات الجيدة الواردة أدناه كيف يمكن للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يساعد في التصدي للتحديات العالمية.

1. منع نشوب الصراعات والتقريب بين مواقف المجموعات المختلفة في المجتمع التي يبدو التوفيق بينها أمراً مستحيلاً، من الأهمية بمكان **إبراز القيم والقناعات المشتركة**. ولا بد من التأكيد على هذه المبادئ الجماعية لدعم التثقيف حول عالمية حقوق الإنسان. وتشمل الطرق التي يمكن من خلالها القيام بذلك:

- **تطبيق التثقيف في مجال حقوق الإنسان على المبادئ المشتركة بين الأديان المختلفة** لتسليط الضوء على القواسم المشتركة وكيف يتوافق الدفاع عن حقوق الإنسان مع المعتقدات الدينية المختلفة.
- **إشراك المجتمعات المتنوعة كأصحاب مصلحة**، لا سيما المؤمنون بالعقائد التوحيدية وغير التوحيدية والإلحادية أو غيرهم من أجل بناء ثقافة لحقوق الإنسان.[5]
- **استخدام أشكال مختلفة من وسائل الإعلام الشعبية**، كالأفلام والأغاني، لجذب مجموعة متنوعة من الأشخاص.

2. يمكن للتمكين من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يتحقق فقط إذا كانت **العملية التعليمية ذات صلة بالحياة اليومية وتجارب المتعلمات والمتعلمين**. ويمكن أن يُصحح ذلك المفاهيم الخاطئة حول حقوق الإنسان التي ينظر إليها على أنها شيء يحمي "الآخرين" فقط – على سبيل المثال الأشخاص الذين يعانون من الإقصاء أو الأوضاع الهشة، كاللاجئين واللاجئات أو المهاجرين والمهاجرات أو الأقليات – ولا يحميهم هم أنفسهم. ولا يمكن لبرنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يكون فعالاً إلا إذا أشرك الناس في الحوار حول كيفية ترجمة معايير حقوق الإنسان إلى الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي الذي يحيط بهم.

[4] الكلمة الافتتاحية في القمة العالمية للحكومات (13 فبراير 2017)، متاحة عبر الرابط www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2017-02-13/secretary-general%E2%80%99s-remarks-world-government-summit

[5] يتماشى هذا النهج مع إعلان بيروت وتعهداته الثمانية عشر بشأن "الإيمان من أجل الحقوق" (2017). ويعتبر إعلان بيروت أن على جميع المؤمنين – أيّاً كان شكل إيمانهم سواء كانوا يتبعون العقائد التوحيديّة أو غير التوحيديّة أو اللادينيّة أو غير ذلك – التعاون والتكاتف معاً من أجل التوصّل إلى سبل يمكن "للإيمان" من خلالها الدفاع عن "الحقوق" بفعاليّة أكبر فيعزّزا بعضهما البعض. انظر www.ohchr.org/ar/faith-for-rights

3. يجب أن يتغلب **مجتمع التثقيف في مجال حقوق الإنسان** على التنفيذ المجزأ بحيث يصبح بإمكان أي شخص، فضلاً عن أولئك الذين يتم تحديدهم بأنهم "مدافعات ومدافعون عن حقوق الإنسان" – أي الناشطات والناشطون الاجتماعيون ومعلمات ومعلمو المدارس والصحفيات والصحفيون والبرلمانيات والبرلمانيون وقادة المجتمع والمؤثرات والمؤثرون، وما إلى ذلك – التعاون، مما يسمح ببناء حركة عالمية. وثمة حاجة مستمرة أيضاً **لإيجاد المزيد من الطرق للعمل معاً بشكل وثيق** والتحلي بالمزيد من الطموح في نشر التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل تحقيق نتائج مستدامة.

4. من الأهمية بمكان **إشراك المزيد من الأشخاص في حقوق الإنسان والوصول إلى عدد أكبر من السكان** من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان. **ويمكن استخدام التكنولوجيا كأداة لتعزيز تأثير التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتوسيع نطاقه.** فقد أنشأت مجتمعات الإنترنت – لا سيما الشبكات الاجتماعية – منصات ذات مستوى عالٍ من الانتشار العالمي والتأثير. ومن شأن استخدام التكنولوجيا في دعم جهود التثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يساعد المتعلمات والمتعلمين على اكتساب المعارف والمهارات وبناء المواقف والسلوكيات التي تحترم حقوق الإنسان. فالتكنولوجيا ليست أداةً جيدة ولا سيئة، بل كيفية استخدامها هو ما يحدد إن كانت تدعم بالفعل حقوق الإنسان أو تقوضها.

- **تتطلب البيئات المتاحة عبر الإنترنت ميسرات وميسرين أقوياء من أجل إدارة التفاعل الذي يحدث هناك.** ويمكن للتكنولوجيا أن تدعم أعمال التثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولكنها لا تحل بالضرورة محل القائمات والقائمين على التثقيف في مجال حقوق الإنسان الذين يتمتعون بالمهارة أو التفاعلات التي تتم وجهاً لوجه.
- من الصعب للغاية مواجهة المخاوف وتنمية الشعور بالتعاطف من دون التواصل المباشر أو التفاعل مع المتعلمات والمتعلمين. **لضمان أن تلعب التكنولوجيا دوراً تكميلياً** قدر الإمكان، من المهم أن:
  - يتم **اللقاء الأول** بمجتمع المتعلمات والمتعلمين **بشكل شخصي**، وليس من خلال تكنولوجيا الحواسيب
  - يتم **استخدام التعلم المختلط**، إن أمكن، للجمع بين الطرائق المتصلة بالإنترنت وغير المتصلة بها.
- يميل الشباب إلى إجادة استخدام التكنولوجيا، وهو ما يوفر فرصة رائعة للتواصل والعمل معهم كمشاركات وكمشاركين نشطين ومنظمين فعالين للمشاريع والبرامج المعنية بالتكنولوجيا وحقوق الإنسان. وتتمثل إحدى طرق الاستفادة من هذه الكفاءات في **جعل الشباب عناصر فاعلة رئيسية أو قادة للأنشطة ذات الصلة بالتكنولوجيا.**
- يستدعي **الاستثمار الحكيم في أي تقنية جديدة** النظر في الأسئلة التالية:
  - ما الاحتياج التعليمي الذي ستلبيه هذه الأداة؟
  - هل تعد هذه الأداة أفضل وسيلة لتلبية هذا الاحتياج واحتياجات الجمهور؟
  - ما إمكانية وصول الجميع إلى هذه الأداة، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة؟
  - ما الموارد البشرية وغير البشرية اللازمة لاستخدام هذه الأداة والحفاظ عليها؟
  - ما التكلفة والمخاطر المحتملة لاستخدام هذه الأداة؟

- يستخدم الأطفال والشباب منصات التواصل الاجتماعي، ولذلك من المهم **تعريفهم بمفاهيم مثل المواطنة الرقمية والتنمر الإلكتروني وخطاب الكراهية عبر الإنترنت في سن مبكرة**. كما يُعد **توفير حيّز آمن للمناقشة** شرطاً لا غنى عنه لتعريف الأطفال والشباب بهذه الموضوعات.
  - تشجيع الأطفال والشباب على التعبير عن أفكارهم وعواطفهم من خلال الفنون. ويمكن أن يطلب من الشباب استخدام الوسائط كالتصوير الفوتوغرافي ومقاطع الفيديو، لسرد قصصهم ومشاركة تجاربهم حول خطاب الكراهية عبر الإنترنت.
  - تشجيع الأطفال والشباب على التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم من خلال كتابة الأدب أو الشعر أو تأليف الموسيقى التي تتصدى لخطاب الكراهية على الإنترنت.

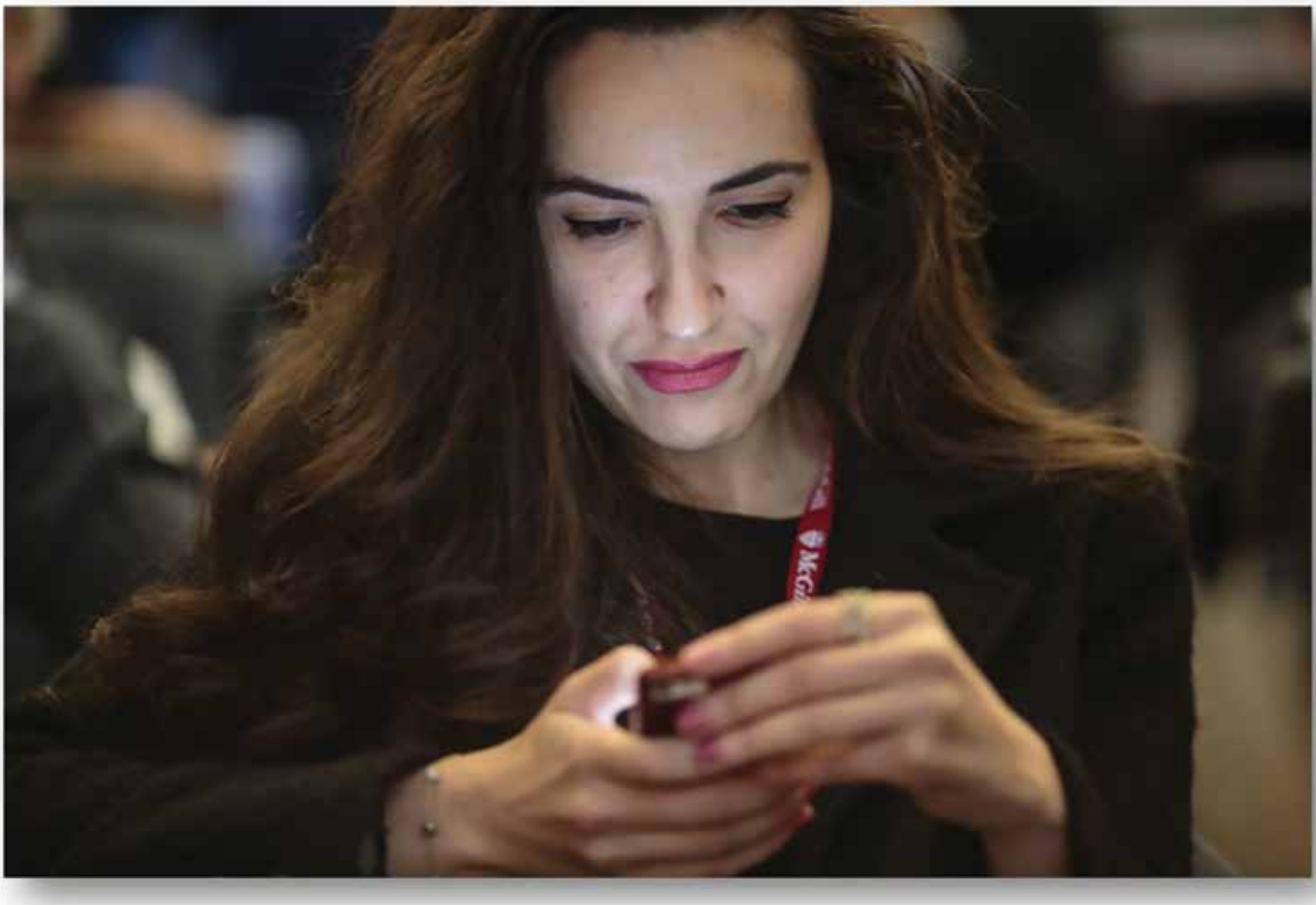

أمثلة من الواقع

يقدم هذا القسم أمثلة عملية توضّح كيف يتم حالياً تنفيذ الممارسات الجيدة الواردة في القسم السابق من قبل الممارسات والممارسين في هذا الميدان.

1 التثقيف في مجال حقوق الإنسان لتشكيل حركة اجتماعية

يوضّح هذا المثال كيف يمكن توظيف التثقيف في مجال حقوق الإنسان لتشكيل حركة اجتماعية سلمية تعزز الحرية الدينية واحترام التنوع في مجتمع متعدد الأديان.

المنظمة

مركز التثقيف في مجال حقوق الإنسان (باكستان)

مركز التثقيف في مجال حقوق الإنسان هو منظمة تأسست عام 2010 ويقع مقرها في لاهور. يعمل المركز على حماية حقوق الإنسان، وتعزيز السلام والتسامح، وتوطيد الديمقراطية من خلال تنظيم الدورات التدريبية وإطلاق حملات التوعية والقيام بجهود المناصرة والتعبئة الاجتماعية.

عنوان الممارسة

تشكيل حركة اجتماعية باستخدام التثقيف في مجال حقوق الإنسان

نبذة عن الممارسة

يفيد مركز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في باكستان أن الثقافة العامة في البلاد تنطوي على وجهات نظر وعناصر متشددة لا تسمح بتباين الآراء. وفي السنوات الأخيرة، تفشت نزعات التطرف والكراهية والتمييز والعنف في المجتمع الباكستاني. ونتيجة لذلك، باتت الحريات المدنية معرضة للقمع على نحو متزايد.

'رواداري تحريك' (حركة من أجل التعددية) هي حركة اجتماعية سلمية أطلقها مركز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في عام 2015 في جميع أنحاء باكستان بهدف فتح باب الحوار حول أهمية التسامح الديني واحترام التنوع في مجتمع متعدد الأديان. وتتمثل رسالة المركز في تذكير الحكومة والقوى السياسية ومؤسسات الدولة وأصحاب المصلحة الآخرين بمسؤولياتهم في التصدي بجدية لنزعات الكراهية والتطرف العنيف والتعصب في المجتمع. فقد خلقت هذه النزعات مناخاً من الخوف بين المواطنين والمواطنات وأضرت بالحياة العامة، لا سيما حياة أولئك الذين ينتمون إلى الأقليات الدينية.

وتتمثل أبرز نقاط القوة التي تتمتع بها 'رواداري تحريك' في العدد الهائل من المتطوعات والمتطوعين المتحمسين الذين يعملون معها من أجل إحلال السلام.

ولتوظيف التثقيف في مجال حقوق الإنسان في دعم حركتها الاجتماعية، تبنت 'رواداري تحريك' الاستراتيجيات الرئيسية التالية:

1. **استخدام القصص الفردية** لبناء علاقة شخصية مع الجمهور العام وخلق أكبر عدد ممكن من فرص التفاعل وجهاً لوجه مع أفراد الجمهور:
   - إفساح المجال لخريجي الدورات التدريبية التي ينظمها مركز التثقيف في مجال حقوق الإنسان ليكونوا ميسرات وميسري جلسات التدريب المستقبلية بهدف مشاركة خبراتهم الفردية وتكوين شبكة لمركز التثقيف في مجال حقوق الإنسان والحفاظ عليها
   - استخدام الكلام الشفهي كوسيلة للوصول إلى أشخاص جدد، وتزويد الأعضاء بالتدريب لزيادة قدرتهم على التحدث مع أسرهم وأصدقائهم حول مواضيع حقوق الإنسان الحساسة أو المثيرة للانقسام
2. **خلق شعور بالانتماء** لقضية مشتركة بين مختلف المجتمعات وأصحاب المصلحة. وهو ما ينطوي على:
   - إبراز القواسم المشتركة بين الأديان وكيف تدعم جميع الأديان مبادئ حقوق الإنسان
   - إعطاء جميع الأعضاء، بغض النظر عن مناصبهم، الفرصة لتقديم الاقتراحات والمساهمات في الأنشطة، وخلق الإحساس بالملكية المشتركة للحركة
3. **استخدام وسائل الإعلام المختلفة** للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص من خلال الحملة:
   - حضور 'رواداري تحريك' على وسائل التواصل الاجتماعي ساهم كثيراً في الترويج لأجندتها وجذب المزيد من الشباب إلى صفوف الحركة
   - استخدام وسائل الإعلام المطبوعة لنشر رسالة 'رواداري تحريك' وتعزيز الانخراط في قضيتها
4. **الترويج للرسالة الإيجابية** المتمثلة في جعل العالم مكاناً أفضل، من خلال التركيز على **ما تؤيده** الحركة بدلاً من التركيز على **ما تعارضه**.

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

هذه الممارسة:

- **قائمة على المشاركة** حيث تتفاعل 'تحريك رواداري' مع قاعدة ضخمة من المتطوعات والمتطوعين. ويمكن لهؤلاء المشاركة بشكل مباشر في الحركة والحصول على خبرة مباشرة في التعامل مع أقرانهم. وتعتمد الحركة على مشاركة الناس لقصصهم مع بعضهم البعض والتوصل إلى تفاهم مشترك
- **ملائمة** لأنها تتعامل مع مجتمعات متنوعة وتعمل على تحقيق التسامح الديني واحترام التنوع داخل مجتمع متعدد الأديان. وتسعى الحركة إلى خلق الإحساس بالانتماء وتركّز على البحث عن القواسم المشتركة بين المشاركين
- **مبتكرة** في قدرتها على استخدام وسائل الإعلام المختلفة، لا سيما حضورها على وسائل التواصل الاجتماعي، للمساهمة في الترويج لرسالتها وتوسيع نطاق وصولها.

تكييف الممارسة

على الرغم من أن 'رواداري تحريك' تنشط في إطار محدد للغاية وتعمل من أجل قدر أكبر من التسامح الديني داخل دولة باكستان، إلا أنه يمكن تكييف ممارساتها لاستخدامها من قبل الحركات التعددية في الدول الأخرى. فالاستراتيجيات الرئيسية التي تتبعها 'رواداري تحريك' لتعزيز البيئات التي تسمح للناس بالشعور بالحرية لمشاركة تجاربهم وآرائهم يمكن أن تكون فعّالة في السياقات الصعبة وأن تتصدى للأشكال أخرى من التمييز في المجتمعات.

2 استراتيجيات لاستخدام التكنولوجيا بشكل فعّال في التثقيف في مجال حقوق الإنسان

يوضّح هذا المثال استراتيجيات استخدام التكنولوجيا لإشراك الشباب والوصول إلى جماهير عريضة. كما يتطرق للفوائد والتحديات المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والشبكات الاجتماعية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

المنظمة

مجلس أوروبا

يضم مجلس أوروبا، الذي تأسس عام 1949، في عضويته 47 دولة. ويعمل المجلس على صون حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في أوروبا. وتقوم إدارة التثقيف التابعة للمجلس بوضع السياسات والممارسات لمساعدة الدول الأعضاء على بناء ثقافة للديمقراطية من خلال التثقيف.

عنوان الممارسة

استراتيجيات لاستخدام التكنولوجيا بشكل فعّال في التثقيف في مجال حقوق الإنسان

نبذة عن الممارسة

أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات، بصورة أعم، ثورة في سُبل الوصول إلى المعلومات ومشاركتها. وقد اتضح بجلاء خلال السنوات الأخيرة أن المعلومات التي تتم مشاركتها عبر الشبكات الاجتماعية قادرة على تشكيل الرأي العام. وفي ظل حقيقة أن هذه التقنيات قد وجدت لتبقى، بات لزاماً على القائمات والقائمين على التثقيف في مجال حقوق الإنسان معرفة متى يستخدمونها وكيف يستخدمونها بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

وفي عام 2013، أطلق مجلس أوروبا حملة بعنوان "*حركة مناهضة خطاب الكراهية*"، وهي حملة إلكترونية تسعى إلى **إشراك الشباب** في مكافحة خطاب الكراهية ومنعه والتنديد به، والدعوة إلى تنمية ثقافة حقوق الإنسان على الإنترنت. وانضم مدونات ومدونون إلى الحملة التي أنشأت قنوات على اليوتيوب وتواصلت مع مجتمعات الألعاب ومع الناشطات والناشطين على الإنترنت. وتمثل هدفها الأصلي في تقديم سرد مضاد من أجل مكافحة خطاب الكراهية.

مع ذلك، تعتبر مكافحة خطاب الكراهية مسألةً معقدة. وقد تعلّم منظمو الحركة العديد من الدروس ووضعوا بعض الاستراتيجيات الرئيسية خلال هذه المسيرة. وتشمل هذه الاستراتيجيات ما يلي:

1. **تعزيز التعلم غير الرسمي.** في الوقت الذي يعتبر فيه التعلم الرسمي (المناهج الدراسية المقررة داخل المدارس) والتعلم غير النظامي (البرامج خارج أنظمة المدارس) مهمين لتعزيز حقوق الإنسان، لا ينبغي على القائمين على التثقيف التغاضي عن التعلّم غير الرسمي (غير المخطط)، الذي يُعدّ الوسيلة التي يحدث من خلالها غالبية التعلم.
2. **تمكين الشباب.** يسعى مجلس أوروبا إلى إدخال التثقيف في مجال حقوق الإنسان إلى العمل الشبابي من خلال تطوير الموارد لدعم منظمات الشباب من أجل إعداد برامجها الخاصة باستخدام مهاراتها التكنولوجية.
3. **اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان.** تعتبر حقوق الإنسان موضوعاً مهماً بغض النظر عن القضية التي تركّز عليها (سواء كانت مساواة النوع الاجتماعي أو التمييز ضد الأقليات أو العداء تجاه اللاجئين). ويسمح تأطير هذه التحديات كقضايا متعلقة بحقوق الإنسان بالوصول إلى عدد أكبر من الناس لأن الجميع معنيون بها.
4. **التأكد من أن القائمات والقائمين على التثقيف يشاركون عن كثب.** لا تحل تكنولوجيا المعلومات محل الأشخاص القائمين على التثقيف وإنما تدعم المبادرات التي يقومون بها. فالتثقيف في مجال حقوق الإنسان يتطلب تفاعلاً بشرياً، كما يحتاج تعلم التعاطف تفاعلاً مع الآخرين.
5. **معرفة متى تكون التكنولوجيا مفيدة ومتى لا تكون كذلك.** قم بتقييم الحالة قبل استثمار الوقت والمال في جهاز أو برنامج عصري لن يساعد في نهاية المطاف في تحقيق الأهداف.
6. **الموارد غير المتصلة بالإنترنت تظل ذات قيمة.** لا يحتاج كل نشاط تثقيفي إلى نسخة رقمية، ففي الكثير من الأحيان لا يكون الأمر على هذا النحو.

7. **تجنب التفكير في البيئات على الإنترنت وخارجها على أنها عوالم منفصلة**. كما تميل البيئات على الإنترنت إلى تضخيم الآراء الموجودة في البيئات غير المتصلة بالإنترنت.

8. **المشاركة بعين ناقدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي**. لدى استخدامك الشبكات الاجتماعية لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان لا بد أن تبقى منتقداً لأوجه القصور فيها.

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

هذه الممارسة:

- **مبتكرة** في استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي كأداة لاجتذاب المثقفات والمثقفين في مجال حقوق الإنسان من الشباب وأيضاً كوسيلة لإشراك الشباب في الحركة المناهضة لخطاب الكراهية في جميع أنحاء أوروبا. كما تستفيد الممارسة من المنصات الإعلامية المعروفة للتواصل مع الشباب
- **قائمة على المشاركة** حيث تطلب من جمهورها المشاركة بشكل مباشر في مكافحة الكراهية والعنف على الإنترنت. علاوة على ذلك، تعتمد الممارسة على مهارات الشباب وأفكارهم لأنهم الأكثر احتمالاً للنجاح في التواصل والتفاعل مع غيرهم من الشباب
- **ملائمة** لأنها تستهدف الفئة السكانية الأكثر شعوراً بالارتياح في التواجد والتواصل عبر الإنترنت.

تكييف الممارسة

على الرغم من أن إطلاق مبادرات وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يتم في أي سياق، لكن من المهم أن تبقى على دراية بالسياسات الموجودة داخل البلد تفادياً للتعرض للانتقام وللمخاطر التي تقترن بالاتصال بالإنترنت. وقد يكون من المفيد تشجيع المستخدمات والمستخدمين على اتخاذ التدابير اللازمة لإخفاء البيانات الشخصية مثل العناوين. ومن الضروري أيضاً أن تكون على مطلعاً على إدارة الفضاءات الإلكترونية وأن تتبنى سياسات للتعامل مع الكلام المسيء أو العنف على الإنترنت حتى لا تتحول الفضاءات الإلكترونية إلى مسرح لتلك الانتهاكات.

مساواة النوع الاجتماعي

مقدمة

تشير مساواة النوع الاجتماعي إلى الحقوق والمسؤوليات والفرص المتساوية للأفراد بغض النظر عن جنسهم أو هويتهم الجنسانية. ولا تعني المساواة أن النساء والرجال سيصبحون متشابهين، ولكنها تعني أن حقوقهم ومسؤولياتهم وفرصهم لن تعتمد على ما إذا كانوا يولدون ذكوراً، أم إناثًا، أم خارج تلك الفئات الثنائية.[6] ويحق لجميع الأفراد التمتع بفرص متكافئة لإعمال حقوقهم الإنسانية وإمكاناتهم بالكامل من أجل المساهمة في التنمية الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاستفادة من النتائج. كما يجب أن يكونوا أحراراً في تنمية قدراتهم الشخصية، والسعي في حياتهم المهنية، والاختيار دون قيود تفرضها القوالب النمطية والأدوار الجنسانية الجامدة وأوجه التحيز.[7]

ويعتبر مبدأ مساواة النوع الاجتماعي أمراً جوهرياً لإعمال حقوق الإنسان. ويعني تحقيق مساواة النوع الاجتماعي الوصول إلى عالم يتاح فيه لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة وتزاح عنهن جميع العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن، وهي مساهمة مهمة للغاية لتحقيق تنمية مستدامة محورها الإنسان.[8]

ويعد **التثقيف في مجال حقوق الإنسان** أداة قوية للنهوض بمساواة النوع الاجتماعي. فهو يعزز الاحترام لكل شخص بغض النظر عن ميوله الجنسية وهويته الجنسانية والتصدي للتمييز القائم على هذا الأساس. ويساهم التثقيف في مجال حقوق الإنسان على وجه التحديد في رفض المعايير الجنسانية الضارة وتعزيز العلاقات الجنسانية المتساوية، وتغيير القوالب النمطية الجنسانية التمييزية، التي تقع جميعها في صميم التمييز المنهجي[9] والعنف ضد النساء والفتيات.[10] ويمكن للتثقيف في مجال حقوق الإنسان كذلك تمكين ضحايا العنف الجنسي والجنساني من خلال إتاحة الفرصة لهم لتطوير مهاراتهم في السعي لتحقيق العدالة عبر الآليات القانونية.

الدروس المستفادة والممارسات الجيدة

توضّح الدروس المستفادة والممارسات الجيدة الواردة أدناه كيف يمكن للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يحقق مساواة النوع الاجتماعي.

1. يجب على القائمات والقائمين على التثقيف في مجال حقوق الإنسان أن **يكونوا قدوة حسنة**. ويتعين عليهم أن يتفحصوا بدقة أحكامهم المسبقة وتحيزاتهم وقوالبهم النمطية حول النوع الاجتماعي، لا سيما اللاشعورية منها، وأن يلتزموا بالتغلب عليها من أجل تحسين سلوكهم الشخصي بما يتماشى مع مبدأ مساواة النوع الاجتماعي.
2. في العملية التثقيفية، لابد للقائمات وللقائمين على التثقيف في مجال حقوق الإنسان من اعتماد استراتيجيات تيسير تمكن المشاركات والمشاركين في بيئة التعلُم من اختبار أنواع الفرص التي تحقق مساواة النوع الاجتماعي في المجتمع وإمكانية الوصول إليها والأدوار والتفاعلات الاجتماعية الضرورية لتحقيقها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن **يدمج محتوى التدريب في مجال حقوق الإنسان منظوراً جنسانياً** وهو ما ينطوي على دراسة آثار عدم مساواة النوع الاجتماعي على الفرص المتاحة للناس، والأدوار والتفاعلات الاجتماعية، وصياغة استراتيجيات فعّالة للتصدي لها.
3. عند تثقيف المشاركات والمشاركين عن مساواة النوع الاجتماعي، يجب على القائمات والقائمين على التثقيف **تطبيق منظور متعدد الجوانب** لإبراز القضايا الأخرى التي تؤثر على انتهاكات حقوق الإنسان. وينطوي ذلك على الإدراك بأن النساء والرجال والفتيات والفتيان، أو أي شخص لا يتقيد مظهره أو سلوكه بالمعايير التقليدية للإناث أو الذكور، قد يتعرض للتمييز على أساس الجنس، وكذلك على أساس العرق والهوية الإثنية والدينية والإعاقة والسن والطبقة والتوجه الجنسي والهوية الجنسانية.[11]

---

[6] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *إدماج المنظور الجنساني في التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان: توجيهات وممارسات* (2018)، صفحة 7، متاح عبر الرابط www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/IntegratingGenderPerspective_AR.pdf

[7] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 28 (2010) بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف بموجب المادة 2 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الفقرة 22.

[8] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 (2015)، الفقرتان 8 و20.

[9] قد يشمل ذلك التمييز في مجال العمل/على أساس المهنة، والحرمان من الرعاية الصحية والحقوق الجنسية والإنجابية، وعدم المساواة في المشاركة السياسية والقيادة، والتمييز في العلاقات الأسرية (مثل الزواج والطلاق والميراث وحضانة الأطفال)، فضلاً عن العبء غير المتناسب والقوالب النمطية فيما يتعلق بالأعمال المنزلية وأعمال الرعاية.

[10] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *استعراض الممارسات الواعدة والدروس المستفادة والاستراتيجيات القائمة ومبادرات الأمم المتحدة وغيرها من المبادرات الرامية إلى إشراك الرجال والفتيان في تعزيز وتحقيق المساواة بين الجنسين في سياق القضاء على العنف ضد المرأة*، A/HRC/38/24 (2018)، الفقرتان 5 و19.

[11] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 28 (2010) بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف بموجب المادة 2 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الفقرة 22؛ إيكويتاس – المركز الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، *البرنامج الدولي للتدريب في مجال حقوق الإنسان، دليل الميسّر* (2017)، الصفحات 3–16؛ للمزيد من المعلومات حول *أثر الأشكال المتداخلة للتمييز والعنف ضد النساء والفتيات*، انظر تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، *أثر الأشكال المتعددة والمتقاطعة للتمييز والعنف في سياق العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان من قبل النساء والفتيات*، A/HRC/35/10 (2017).

4. من المهم **استخدام نهج قائم على المشاركة** لتعزيز إحداث التغيير في المواقف والسلوكيات السلبية، والتي تسهم في عدم المساواة النوع الاجتماعي. كما ينبغي تشجيع الحصول على الدعم من المجتمع المحلي لبرامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان التي تتصدى لانعدام مساواة النوع الاجتماعي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- **العمل مع الهياكل المجتمعية القائمة** وربط العمل بالمبادئ التوجيهية الوطنية القائمة المعنية بمساواة النوع الاجتماعي، والقيام في الوقت نفسه وعند الاقتضاء، بالتصدي لعدم مراعاة الاعتبارات الجنسانية أو عدم كفايتها في مثل هذه الهياكل أو المبادئ التوجيهية. فمن شأن ذلك أن يسهم في دعم استدامة أي تدخلات يتم تطويرها.
- ضمان **المشاركة ليس فقط من قبل الرجال، بل أيضاً من قبل النساء والفتيات والفتيان والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين ذوي الخلفيات المتنوعة في التخطيط لبرامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتصميمها وتنفيذها وتقييمها،** لا سيما في السياقات الثقافية التي لا تشارك فيها عموماً مجموعات معينة.
- تطوير **مناهج وأدوات للتثقيف حول مساواة النوع الاجتماعي تتميز بالبساطة وسهولة الاستخدام والقدرة على التكيف** مع البيئات المحلية. ومن المرجح أن يقوم المجتمع المستهدف بتطبيق مثل هذه الموارد أو البرامج التثقيفية، لا سيما إذا كانت اختيارية.

5. يجب على القائمات والقائمين على التثقيف في مجال حقوق الإنسان **إنشاء مساحات آمنة** للمناقشات المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي. وقد يشمل ذلك:

- **تشكيل مجموعات نقاش تراعي الاعتبارات الجنسانية** في بعض مراحل التدريب لضمان المشاركة الشامل. فعلى سبيل المثال، قد لا تشعر النساء بالراحة في التحدث أثناء المناقشات الجماعية المختلطة في مجتمع يهيمن عليه الذكور بشدة. ولذلك قم بتوفير مساحة آمنة للنساء لمشاركة أفكارهن ومشاعرهن وخبراتهن مع بعضهن البعض. وبعد تخصيص الوقت الكافي لذلك، تأكد من جمع جميع المشاركين سوياً مرة أخرى للانخراط في مناقشات أوسع نطاقاً.
- **تنمية قدرات المتعلمات والمتعلمين لإجراء حوار حول القضايا الحساسة** بين أفراد الفئات المهمشة والقادة المحليين ومنظمات المجتمع المدني وسلطات الدولة ومؤسساتها. فإتاحة الفرصة لمجموعة متنوعة من الأشخاص للتحدث بصراحة وصدق في بيئة آمنة يساهم في كسر عزلة المجموعات المهمشة على أساس نوعها الاجتماعي.
- **توفير مساحات آمنة في المدارس** للشباب للتعبير عن آرائهم وطرح الأسئلة حول الجنس والنوع الاجتماعي دون الخوف من العواقب.
- **توفير طرق مجهولة لطرح الأسئلة**، كصندوق للأسئلة حيث يمكن للأشخاص أن يضعوا أسئلتهم، فمن شأن ذلك أن يشجع أيضاً على المشاركة.

6. **تنمية قدرات المجموعات المهمشة لالتماس الإجراءات** من أجل التصدي للتمييز القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي والجنساني، لا سيما من خلال النظام القانوني. فذلك لا يؤدي فقط إلى تمكين الأشخاص المتأثرين بشكل مباشر، بل ربما يساعد أيضاً في توجيه الاهتمام إلى وضعهم داخل المجتمع الأوسع وتحفيز الآخرين على التحرك.

7. في المناطق المتأثرة بالنزاعات، يعد عدم مساواة النوع الاجتماعي فضلاً عن العنف الجنسي والجنساني من القضايا التي لا يتم تناولها بشكل كافٍ والتي تحشد قدراً كبيراً من الاهتمام داخل المجتمع المحلي، وتوفر المدارس فيه البيئة المناسبة للتغيير المجتمعي المشترك. ولتثقيف المشاركات والمشاركين **حول مساواة النوع الاجتماعي في السياقات المتأثرة بالنزاعات**، من المهم:

- **التركيز على الذكورية الإيجابية**،[12] لتمكين الرجال والفتيان من التعبير عن ذكوريتهم من خلال الحب والرعاية والاحترام بدلًا من الصور النمطية (السلطة الذكورية) والعنف.
- **تناول كيف يمكن استخدام العنف الجنسي** وكيف يُستخدم بالفعل **كاستراتيجية عسكرية** في مناطق الحرب وتوضيح آثار ذلك على مجتمع ما.
- **التأكد من قياس النتائج** (النواتج والعمليات) للبرامج التي تتناول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والعنف الجنساني في مناطق النزاع.

[12] يتطلب تناول الذكورة الإيجابية القيام باستعراض نقدي للامتيازات التي يتمتع بها الرجال والفتيان في ظل النظام الأبوي. انظر تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، استعراض الممارسات الواعدة والدروس المستفادة والاستراتيجيات القائمة ومبادرات الأمم المتحدة وغيرها من المبادرات الرامية إلى إشراك الرجال والفتيان في تعزيز وتحقيق المساواة بين الجنسين في سياق القضاء على العنف ضد المرأة، A/HRC/38/24 (2018): *"لكي تكون الإجراءات التي تركّز على الرجال والفتيان تحويلية، يجب أن تتحدى علاقات وهياكل القوة غير المتكافئة، على أساس الاعتراف بالطريقة التي يفضّل بها النظام الأبوي الرجال والفتيان ويضطهد النساء والفتيات. وفي غياب هذه المسلمات، يكمن الخطر في أن المبادرات الرامية إلى إشراك الرجال والفتيان قد تحفظ وتعزّز عدم المساواة بين الجنسين والسلطة الأبوية والقوالب النمطية الجنسانية التمييزية. وفي السياق نفسه، ينبغي أن تُتخذ الإجراءات التي تركّز على الرجال والفتيان بالتشاور مع المدافعين عن حقوق المرأة للتأكد من مراعاة شواغلهم ووجهات نظرهم".*

8. يجب أن تكون المناهج الدراسية[13] والمواد التعليمية خالية من القوالب النمطية الجنسانية، كاستخدام الصور التي تفرض الرأي القائل بأن بعض السمات أو الخصائص يجب أن تمتلكها الفتيات/ النساء فقط أو الأولاد/ الرجال فقط، وتقسيم المناهج الدراسية للفتيات (مثل الرقص والطبخ) والأولاد (مثل النجارة وفنون الدفاع عن النفس) بالإضافة إلى نقص تمثيل إسهامات المرأة في كتب التاريخ.

9. في الكثير من الأحيان، وعلى الرغم من وجود مناهج مدرسية تعليمية وزارية تتناول الجنس ومساواة النوع الاجتماعي، فإن تنفيذ هذه المناهج لا يعد إلزامياً. علاوة على ذلك، يتطلب التعقيد الذي تتسم به هذه المناهج عموماً بذل الكثير من الجهد من جانب المعلمات والمعلمين لتطبيقه في مدارسهم. لذلك إن لم تحصل المدارس المحلية على الدعم، فمن غير المرجح أن تطبق مثل هذه المناهج. ويمكن أن تشمل الإجراءات:

- **تقديم الدعم للمدارس المحلية من خلال توفير التدريب** على تنفيذ المناهج وإتاحة الوصول إلى الموارد اللازمة.
- **إشراك جميع أعضاء المجتمع** (مثل الفتيان والفتيات وكبار السن والمدرسين والمدرسات وأعضاء المجتمعات المحلية) في عملية التوعية بشأن الجنس ومساواة النوع الاجتماعية، لأنه إذا أريد للمناهج أن تحظى بالقبول على نطاق واسع، فلا بد من الاعتراف بها خارج المدارس وفي المجتمع ككل.
- لدى استخدام **نهج قائم على المشاركة وضمان مراعاة التنوع الثقافي** في جميع جوانب إعداد المشاريع وتنفيذها في البلدان ذات المجتمعات العرقية المتنوعة للغاية، من الشائع الاصطدام بمقاومة قوية للمبادرات والبرامج الوطنية، لا سيما مبادرات مساواة النوع الاجتماعي خصوصاً أن هذه البرامج تعد غير ذات صلة بالسياق الثقافي للمجتمعات المختلفة.

[13] توصي اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الدول الأطراف بإعداد وتقديم مناهج تعليمية إلزامية مناسبة للعمر ودقيقة من الناحية العلمية وقائمة على الأدلة في جميع مستويات التعليم على أن تتضمن معلومات شاملة عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، من بين أمور أخرى، للحد من العنف ضد الفتيات والنساء. انظر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 36 بشأن حق الفتيات والنساء في التعليم (2017)، الفقرة 69.

أمثلة من الواقع

يقدم هذا القسم أمثلة عملية توضّح كيف يتم حالياً تنفيذ الممارسات الجيدة الواردة في القسم السابق من قبل الممارسات والممارسين في هذا الميدان.

1 مساواة النوع الاجتماعي في جميع مراحل دورة المشروع

يوضّح هذا المثال كيفية ضمان أخذ مساواة النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في كل مرحلة من مراحل مشروع التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

المنظمات

التجمع الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان (السنغال)

التجمع الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان (RADDHO) هو منظمة غير حكومية يقع مقرها في داكار تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها في السنغال وأفريقيا.

شبكة إيكويتاس لتعليم حقوق الإنسان في السنغال (السنغال)

شبكة إيكويتاس لتعليم حقوق الإنسان في السنغال (RESEDHU) هي شبكة من المنظمات السنغالية التي تتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

لجنة مكافحة العنف ضد النساء

لجنة مكافحة العنف ضد النساء (CLVF) هي شبكة من المنظمات السنغالية تهدف إلى المساهمة في القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال.

إيكويتاس – المركز الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (كندا)

تعمل إيكويتاس في كندا وحول العالم من أجل تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية واحترام كرامة الإنسان من خلال برامج التثقيف القادرة على إحداث التغيير.

عنوان الممارسة

دمج مساواة النوع الاجتماعي في دورة المشروع

نبذة عن الممارسة

تمثل هذه الممارسة أداة لتوجيه إدماج منظور مساواة النوع الاجتماعي في جميع مراحل دورة مشروع التثقيف في مجال حقوق الإنسان (أي المرحلة الأولى – التخطيط للمشاريع، والمرحلة الثانية – تصميم المشاريع، والمرحلة الثالثة – تنفيذ المشاريع، والمرحلة الرابعة – رصد المشاريع وتقييمها، والمرحلة الخامسة – بناء المعرفة وتقاسمها). ويتم توضيح هذه الممارسة في سياق مشروع إيكويتاس المسمى "انداندو!" الذي يتم تنفيذه في السنغال بالشراكة مع التجمع الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان وشبكة إيكويتاس لتعليم حقوق الإنسان في السنغال ولجنة مكافحة العنف ضد النساء في السنغال.

دمج مساواة النوع الاجتماعي في دورة المشروع

المرحلة الأولى – التخطيط للمشاريع

يجب مراعاة مساواة النوع الاجتماعي منذ هذه المرحلة الأولية للمشروع والتي تنطوي على صياغة الأفكار الخاصة به بالتعاون مع الشركاء المحتملين.

لدى العمل مع الشركاء من االضروري أن يكون هناك **فهم مشترك** لمساواة النوع الاجتماعي فضلاً عن الإجراءات اللازمة لتحقيقها خلال المشروع. ولذلك لا بد من وضع النقاط التالية في الاعتبار:

- ما هي نقاط قوة المنظمة ونقاط قوة الشريك (الشركاء) فيما يتعلق بمساواة النوع الاجتماعي؟
- هل يعمل الشركاء على قضايا مساواة النوع الاجتماعي؟ وكيف يقومون بذلك؟
- ما هي الثغرات القائمة وكيف يمكن للمنظمة والشريك (الشركاء) التغلب عليها؟

وفي حال كنت ستقدم المشروع إلى ممول محتمل، فعليك **تحديد متطلبات الممول فيما يتعلق بنتائج تحقيق مساواة النوع الاجتماعي**. ومن المفيد أيضاً النظر في كيفية توافق رؤية المنظمة لمساواة النوع الاجتماعي مع رؤية الممول. من هنا يمكنك التفكير في الأسئلة التالية:

- ما هي متطلبات الممول المحتمل فيما يتعلق بنتائج المساواة في النوع الاجتماعي؟
- هل يوجد لدى الممول المحتمل أدوات محددة من شأنها توفير التوجيه حول كيفية تناول نتائج مساواة النوع الاجتماعي في المشروع؟

وخلال هذه المرحلة الأولية يتم إجراء تحليل جنساني كجزء من **تحليل السياق**. ويتضمن ذلك **تحديد العقبات المحتملة** أمام تحقيق مساواة النوع الاجتماعي في المجتمع المستهدف، بالإضافة إلى أي احتياجات محددة للنساء والرجال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. كما يجب أن تضع في اعتبارك العوامل المتداخلة الأخرى التي تساهم بشكل أكبر في انعدام مساواة النوع الاجتماعي، مثل السن، والمجموعة الاجتماعية، والاقتصادية، والإثنية. ومن المهم أيضاً النظر في المخاطر المحتملة التي ينطوي عليها دمج استراتيجية مساواة النوع الاجتماعي ووضع استراتيجيات للتخفيف من هذه المخاطر.

مشروع في السنغال

- *في بداية المشروع، وكجزء من تحليل السياق الذي تم إجراؤه في بيكينه وتشيس (وهما مجتمعان في السنغال)، تم تقييم حالة مساواة النوع الاجتماعي في هذه المجتمعات.*
- *من خلال التحليل الجنساني الخاص بالسياق، تم تحديد العقبات التي تحول دون المشاركة الهادفة للنساء والشباب في صنع القرار في هذه المجتمعات.*
- *أسهمت نتائج هذا التحليل في توجيه أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان التابعة للمشروع التي تمت صياغتها بالتعاون مع شركاء محليين.*
- *عند إنشاء اللجان الاستشارية على المستويين المحلي والوطني لدعم أنشطة المشروع، تم تحقيق مساواة النوع الاجتماعي في عضوية هذه اللجان، فضلاً عن عضوية الأفراد ذوي الخبرات السابقة في مجال مساواة النوع الاجتماعي.*

المرحلة الثانية – تصميم المشاريع

أثناء التخطيط للمشروع وتصميمه، لا بد من وضع استراتيجية تحدد كيفية تناوله لمسألة مساواة النوع الاجتماعي، لا سيما أنواع النتائج التي يجب تحقيقها والأنشطة التي يجب القيام بها.

لضمان إدراج مساواة النوع الاجتماعي بشكل متسق وشامل في جميع نتائج المشروع وأنشطته ومخرجاته، لا بد **من وضع استراتيجية لمساواة النوع الاجتماعي** توضح كيف سيتم تحقيق النتائج في مجال مساواة النوع الاجتماعي عبر مختلف نتائج المشروع، بما في ذلك وضع خطة للتنفيذ والرصد والإبلاغ بشأن مساواة النوع الاجتماعي.

ويجب أن تدمج الأنشطة التي يتم التخطيط لها المنظور الجنساني وأن تعمق فهم مساواة النوع الاجتماعي وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى تطبيق أفضل لها. ولا بد أيضاً من التخطيط للأنشطة بطريقة تسهّل تحقيق أفضل مستوىً ممكن من المشاركة وذلك من خلال أخذ العقبات المحتملة في الاعتبار والنظر في كيفية تخطيها.

أما في **خطة التقييم، فيجب تصنيف البيانات وفقاً للنوع الاجتماعي** من أجل الوصول إلى فهم أكثر دقة للاختلافات بين تجارب النساء والرجال المشاركين في الأنشطة.[14] كما يجب وضع مؤشرات مناسبة تراعي الفوارق الجنسانية لقياس التقدم المحرز في مجال مساواة النوع الاجتماعي في إطار المشروع. وينبغي أن يتم باستمرار مراجعة المخاطر المحتملة لتحقيق نتائج في مجال مساواة النوع الاجتماعي في إطار المشروع فضلاً عن استراتيجيات التخفيف. وفيما يلي بعض الأسئلة التي يمكن التفكير فيها:

- هل تم تطوير مؤشرات كمية ونوعية لقياس التقدم المحرز في مساواة النوع الاجتماعي؟
- هل تم توفير بيانات مرجعية لكل مؤشر أداء وتقسيمها وفقاً للفئات ذات الصلة وهل تم جمعها للأشخاص الأكثر تهميشاً من النساء/ الفتيات والرجال/ الفتيان والفئات الأخرى ذات الصلة (كالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين)؟
- هل تم تحديد أهداف واقعية لمساواة النوع الاجتماعي ينبغي تحقيقها بحلول تاريخ محدد؟

وعند وضع **ميزانية للمشروع**، من المهم **تخصيص موارد كافية لتحقيق أهداف** مساواة النوع الاجتماعي الخاصة به. وفيما يلي بعض الأسئلة للتفكير فيها:

- هل تخطط الميزانية للأنشطة في مجال مساواة النوع الاجتماعي والموارد التي من شأنها التصدي للعقبات التي تواجه النساء ومجموعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مثل رعاية الأطفال، وتوفير المساحات الآمنة، والنقل، وتحديد مواعيد للأنشطة)؟
- هل تخطط الميزانية لوقت الموظفات والموظفين بحيث يركز على مساواة النوع الاجتماعي خلال المشروع؟
- هل تم تخصيص ميزانية كافية لتوفير أجر عادل للنساء المحليات اللواتي يقدمن خدمات مثل رعاية الأطفال وتزويد الطعام، وما إلى ذلك؟
- هل تم تخصيص موارد كافية لتقييم نتائج مساواة النوع الاجتماعي (على سبيل المثال، جمع البيانات المصنفة حسب الجنس وتحليلها)؟

[14] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات: عدم إغفال أي أحد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2018)، صفحة 7، متاح عبر الرابط www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/HRIndicators/GuidanceNoteonApproachtoData_AR.pdf

مشروع في السنغال

- *فكجزء من تحليل السياق (الذي تضمن تحليلاً لمساواة النوع الاجتماعي)، تم إجراء دراسة مرجعية بالتعاون مع شركاء محليين ركزت على تحديد الحواجز التي تحول دون المشاركة الهادفة للنساء والفتيات في صنع القرار في مجتمعهن.*
- *بالاعتماد على توصيات الاستعراض الدوري الشامل للسنغال فيما يتعلق بالحق في التعليم،[15] تم تحديد عقبتين أو قضيتين رئيسيتين هما: (1) العنف ضد النساء والفتيات، و (2) محدودية فرص وصول الشباب للتعليم بسبب عدم تسجيل المواليد. وقد تم التحقق من صحة هذه العقبات مع المجتمعات المعنية.*
- *ساعدت نتائج الدراسة المرجعية في تحديد النتائج والمؤشرات المصنفة حسب الجنس لتقييم مساهمة المشروع في مساواة النوع الاجتماعي في المجتمعات المعنية.*

المرحلة الثالثة – تنفيذ المشاريع

سيتم تنفيذ استراتيجية مساواة النوع الاجتماعي في هذه المرحلة.[15]

يتضمن ذلك **التأكد من أن جميع أنشطة المشروع والفعاليات والمواد والأدوات الخاصة به تسمح بالمشاركة المتساوية** للنساء والرجال والفئات المهمشة (مثل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين) مع الأخذ في الاعتبار أي عقبات قد تحول دون مشاركتهم، أو العوامل التي تميز عن غير قصد ضدهم.

ويعد **رصد تعزيز** مساواة النوع الاجتماعي، **لا سيما من قبل الشركاء، في جميع مراحل المشروع** أمراً ضرورياً لضمان التنفيذ الفعّال لاستراتيجية مساواة النوع الاجتماعي. وفي حال اقتضت الحاجة إلى تعزيز إضافي للقدرات في مجال مساواة النوع الاجتماعي، فمن الضروري تأمين الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

مشروع في السنغال

- *من أجل معالجة القضيتين الرئيسيتين اللتين تم تحديدهما في الدراسة المرجعية، تم وضع دليل يحمل عنوان «انداندو! دليل العمل من أجل تعزيز مشاركة النساء والشباب في السنغال» بالتعاون مع شركاء محليين. والدليل عبارة عن أداة قائمة على المشاركة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تهدف إلى تزويد المشاركات والمشاركين، لا سيما النساء والشباب، بالمهارات اللازمة للمشاركة في جهود التعبئة الاجتماعية لمعالجة القضيتين الرئيسيتين اللتين تم تحديدهما في الدراسة المرجعية. وتم تصميم التدريب الخاص بدليل العمل وفقاً لاحتياجات المشاركات والمشاركين وتضمن أنشطة وأدوات تعليمية لاستكشاف مفهوم النوع الاجتماعي على مستوى المجتمع.*
- *قبل تصميم التدريب الخاص بدليل العمل، تم اختبار تطبيق النسخة الأولى من الدليل في المجتمعات المستهدفة للتحقق من ملاءمته وفعاليته.*
- *لدى التخطيط لتنفيذ التدريب الخاص بدليل العمل، حرص المنظمون والمنظمات على تحقيق التكافؤ الجنساني بين الميسرات والميسرين والمشاركات والمشاركين واختاروا التواريخ والأوقات والأماكن التي لا تشكل عائقاً أمام مشاركة النساء.*
- *أثناء تنفيذ التدريب الخاص بدليل العمل، حرص الميسرون والميسرات على شمل آراء المشاركات والمشاركين من المجموعات التي غالباً ما يتم استبعادها (النساء ريفيات في أغلب الأحيان) من خلال تشجيع المشاركات والمشاركين على التعبير عن آرائهم بلغتهم الأم، بدلاً من الفرنسية.*
- *أثناء العمل الجماعي، حثّ الميسرون والميسرات على التكافؤ الجنساني داخل المجموعات، كما شجعوا أعضاء المجموعة على الإبلاغ نيابة عن مجموعاتهم.*

[15] تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل – السنغال، A/HRC/25/4 (2013)، متاح عبر الرابط https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/25/4

المرحلة الرابعة – رصد المشاريع وتقييمها

يجب أن يتم رصد النتائج المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي وتوثيقها في جميع مراحل المشروع وخلال هذه المرحلة لا بد من تقييم النتائج الكلية للمشروع، لا سيما تلك المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي.

يجب أن يتمتع **الفريق** المسؤول عن **رصد المشروع وتقييمه بالمهارات اللازمة** لرصد نتائج إدراج مساواة النوع الاجتماعي، بما في ذلك استحداث أدوات التقييم وجمع البيانات المصنفة حسب الجنس وتحليلها.

وكما هو الحال في جميع مراحل المشروع الأخرى، يجب أن تكون **منهجية التقييم أيضاً قائمة على المشاركة وشاملة للجميع**، مع مراعاة أي عوامل متقاطعة ذات صلة مثل السن والجنس والهوية الجنسية والتوجه الجنساني والعرق والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية، وما إلى ذلك.

يجب أن تكون أدوات الرصد والتقييم مناسبة ومتاحة، وأن تسمح للقائمين والقائمات على التقييم والرصد بمراقبة وقياس ما إذا كانت التغييرات التي طرأت في مجال مساواة النوع الاجتماعي هي نتيجة للأنشطة، على سبيل المثال، التغييرات في الأدوار والمسؤوليات، واتخاذ القرار، والمشاركة، واحترام الحقوق، وتبدل المواقف، وإدماج النساء من الفئات المهمشة.

وعند **تقديم التقارير**، يجب أن تكون البيانات المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي **نوعية وكمية ومفصلة حسب النوع الاجتماعي**.

فضلاً عن ذلك، يجب الإبلاغ عن أي **نتائج غير متوقعة** تتعلق بمساواة النوع الاجتماعي لأنها قد تساعد في توجيه المشاريع المستقبلية.

مشروع في السنغال

- *تم دمج التقييم القائم على المشاركة والشمول الذي يأخذ في الاعتبار استراتيجية مساواة النوع الاجتماعي، في جميع المستويات: قبل الدورات التدريبية/ ورش العمل وأثناء انعقادها وبعد اختتامها.*
- *تم استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات لجمع البيانات الكمية والنوعية المصنفة حسب النوع الاجتماعي لتقييم المشروع، لا سيما الاستبيانات ومجموعات التركيز والمقابلات الشخصية واجتماعات العمل. وقد سمح لنا تصنيف البيانات بإدراك العلاقات الكامنة وجمع التفاصيل حول الأشخاص الذين يتم في أغلب الأحيان استبعادهم أو تهميشهم (على سبيل المثال، النساء في المجتمعات الريفية، والنساء ذوات الإعاقة)، ومن حيث الجوهر، فهم الواقع الحقيقي لكي نكون قادرين على قياس التقدم نحو تحقيق النتائج على نحو فعّال.*
- *كما أدت عملية جمع البيانات إلى بروز قضايا ذات صلة بديناميات السلطة. وقد تجلى ذلك من خلال المشاركة الأكبر للرجال (الذين يميلون إلى أن يكونوا أكثر تلقياً للتعليم الرسمي) في مجموعات التركيز مقابل النساء (اللواتي يملن إلى أن يكن أقل تلقياً للتعليم الرسمي).*
- *بالإضافة إلى ذلك، أظهرت البيانات أن هناك حاجة حقيقية لبذل جهود متضافرة للوصول إلى الشباب لا سيما في الدعوات المستقبلية لتقديم الطلبات لضمان مشاركتهم. فالطلبات جاءت في معظم الأحيان من المتقدمات والمتقدمين الأكثر رسوخاً وخبرة والذين يميلون إلى أن يكونوا أكبر سناً.*

المرحلة الخامسة – بناء المعرفة وتقاسمها

تتطلب النتائج المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي خلال هذه المرحلة المزيد من التأمل والتفكير لاستخلاص الدروس المستفادة والممارسات الجيدة.

عندما يكون المشروع في مراحله النهائية وقد شارف على الاكتمال، فإنه من المفيد جداً بالنسبة للمنظمة والشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين **التأمل في الممارسات الجيدة التي أثبتت فعاليتها في تعزيز** مساواة النوع الاجتماعي **وتقاسمها**.

ويمكن استخدام **القصص والصور** التي توضح نتائج المشروع ذات الصلة بمساواة النوع الاجتماعي كأدوات اتصال فعّالة **لتعزيز** بمساواة النوع الاجتماعي، من خلال إبراز مساهمات النساء ومجموعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. مع ذلك، من الأهمية بمكان **ضمان خصوصية المشاركات والمشاركين في المشروع وسلامتهم** لدى نشر المعلومات على نطاق واسع. كما ينبغي بذل الجهود من أجل **استخدام لغة تمكينية** في هذه الاتصالات.

مشروع في السنغال

- *جمعت أنشطة الرصد والتقييم في جميع مراحل دورة المشروع بيانات حول الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، لا سيما تلك التي ساهمت في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي.*
- *تم توثيق هذه البيانات في التقارير الدورية السردية. كما تم جمع قصص النجاح من المنظمات الشريكة في المشروع وتوثيقها.*
- *ساعدت الممارسات الجيدة التي تم جمعها في إعداد سلسلة من صحائف الوقائع التي عرضت إجراءات التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، ومشكلة التسجيل المتأخر للمواليد، وكيفية القيام بجهود الدعوة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز فرص حصولهن على التعليم.*
- *تم توزيع صحائف الوقائع على المجتمعات وأفراد المجتمع والجهات الفاعلة الرئيسية والمدارس ومديري المدارس وأولياء الأمور والعيادات ومراكز الولادة والمؤسسات البلدية.*

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

هذه الممارسة:

- **فعّالة** لأنها تشجع على اتباع نهج منظم باشتراطها بأن يقوم مصممو المشروع بالنظر في كيفية تناول مساواة النوع الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل دورة المشروع، بدءاً من مرحلة التصميم
- **ملائمة وقابلة للتكييف** حيث يمكن دمجها بسهولة في أي مشروع للتثقيف في مجال حقوق الإنسان
- **قائمة على المشاركة** لأنها تتطلب إنشاء مساحات آمنة للمشاركة المتساوية للنساء والرجال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في جميع مراحل دورة المشروع وإشراك مختلف أصحاب المصلحة في المجتمع.

تكييف الممارسة

يمكن أن تساعد هذه الأداة في ضمان إدماج المنظور الجنساني أثناء الإعداد لمشروع جديد للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أو تنفيذ مشروع قائم.

2

تعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان

يوضّح هذا المثال كيف يمكن إجراء التثقيف في مجال حقوق الإنسان بفعالية في سياق صعب من أجل تناول القضايا الحساسة. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير من شأنها كفالة المشاركة الهادفة، والوصول إلى غالبية السكان وخلق مساحات آمنة لتناول هذه الأنواع من القضايا

المنظمات

كوراج (هايتي)

كوراج هي أول حركة قائمة على حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في هايتي تعمل على مكافحة التمييز والوصم الجنسانيين والقائمين على التوجه الجنسي.

إيكويتاس – المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان (كندا)

تعمل إيكويتاس في كندا وحول العالم من أجل تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية واحترام كرامة الإنسان من خلال برامج التثقيف القادرة على إحداث التغيير.

عنوان الممارسة

التثقيف في مجال حقوق الإنسان لتعزيز الشمول واحترام حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في هايتي

نبذة عن الممارسة

قام مركز إيكويتاس ومنظمة كوراج في هايتي، جنباً إلى جنب مع مجموعة من المنظمات الهايتية الأخرى والشركاء الدوليين، بإطلاق مشروع حمل عنوان "معاً من أجل المساواة – تعزيز حركة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في هايتي" في عام 2016. وقد ركّز المشروع على القضايا التي يواجهها أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في البلاد. وتضمنت المكونات الأساسية للمشروع مبادرات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تهدف إلى إنشاء مساحات آمنة للحوار بين الجهات الفاعلة الرئيسية، لا سيما أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والقادة المحليين ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة. **ولضمان المشاركة الهادفة لجميع الأطراف المعنية، كان من الضروري خلق بيئة يشعر فيها الجميع بالأمان والمساندة للتعبير عن آرائهم بصراحة وصدق.**

وتم تطوير مجموعة أدوات التثقيف في مجال حقوق الإنسان «معاً من أجل المساواة»، باللغتين الكريولية والفرنسية، لتأهيل الأفراد والمنظمات والمؤسسات المهتمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للجميع في هايتي، دونما تمييز على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسانية. وتعزز مجموعة أدوات التثقيف في مجال حقوق الإنسان ست قيم لدعم حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها وهي: الاحترام، والمسؤولية، والمساواة، والشمول، والتعاون، والتضامن.

كما تم تصميم مجموعة الأدوات لمرافقة مستخدميها خلال تطويرهم وتنفيذهم لمبادرات التثقيف في مجال حقوق الإنسان التي تهدف إلى بناء احترام حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وباستخدام المشاركين لهذا النهج التعليمي المفصل والقائم على المشاركة، فإنهم يعززون فهمهم لحقوق الإنسان وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، مما يؤدي إلى إعداد مبادرات جماعية لدعم حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وفيما يلي نظرة عامة موجزة عن مجموعة الأدوات هذه.

مجموعة الأدوات

القسم الأول – النهج – يعرض النهج التعليمي المتّبع ويقدم دليلاً إرشادياً حول كيفية استخدام مجموعة الأدوات.

القسم الثاني– الديناميات والأنشطة – يحتوي على 16 "ديناميةً"[16] و25 نشاطاً لتطبيق النهج.

القسم الثالث – المراجع – يقدم صحائف وقائع للمعلومات الأساسية من أجل دعم العملية وتنفيذ المبادرات.

تذهب الأنشطة الموجودة في مجموعة الأدوات إلى أبعد من مجرد نقل المعرفة والمهارات لتتناول المواقف والسلوكيات من خلال تشجيع المشاركات والمشاركين على تحدي الافتراضات القائمة فضلاً عن الالتزام باحترام وتعزيز حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. كما يركّز النهج على تعزيز اعتراف المجتمعات بأن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين لا يتمتعون فقط بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها أي شخص آخر، بل يؤكد أيضاً بأن كل شخص مسؤول عن ضمان احترام حقوقهم.

وكان **إنشاء مساحات آمنة ومواتية للحوار**، في كل جانب من جوانب المشروع من الإعداد والتنفيذ وحتى المتابعة والتقييم، من العوامل الأساسية لنجاحه. ويشمل ذلك:

- بناء فهم عميق لدى أصحاب المصلحة في إطار المشروع للسياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي في هايتي والقضايا التي يواجهها الأشخاص من مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين
- أخذ ما يلزم من الوقت لبناء علاقات قوية وموثوقة مع مجموعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين المشاركة في المشروع
- ضمان أن يلعب الأشخاص من مجموعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين دوراً ملحوظاً وفعّالاً في أنشطة المشروع، كتيسير ورش العمل والاجتماعات وعمليات التقييم
- التأكد من حضور الجهات الفاعلة ذات التأثير الاجتماعي من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة
- بناء قدرات أعضاء المجتمع المشاركين في تيسير مبادرات الحوار في المجتمعات من خلال التدريب على كيفية استخدام النهج القائم على المشاركة فضلاً عن كيفية استخدام أنشطة أو أدوات معينة لتشجيع الحوار وتيسيره
- التأكد من إبلاغ الأشخاص المعنيين بشكل مباشر فقط بالتفاصيل المتعلقة بتوقيت وموقع أنشطة المشروع والامتناع عن الإعلان عنها في وسائل الإعلام

[16] أسلوب أو نوع من الأنشطة الذي يشير إليه بعض القائمين على التثقيف المعروفين في أمريكا اللاتينية؛ ويُشار إليه في سياقات أخرى باسم تمارين "التنشيط" أو "كسر الجليد". ويتمثل الغرض من استخدام "الديناميات" في زيادة مستوى النشاط لدى المجموعة ووضع المشاركين في حالة ذهنية أكثر إبداعاً، فضلاً عن كسر الحواجز بين أعضاء المجموعة وتهيئتهم للعمل معاً. وعادة ما يتم استخدام الديناميات كمقدمة أو بداية لأنشطة أخرى.

وقد ساعدت هذه المشاركة البناءة لأصحاب المصلحة المتعددين على كسر عزلة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من خلال **رفع مستوى الوعي والفهم داخل المجتمع الأوسع** لقضايا حقوق الإنسان التي يواجهها هؤلاء الأفراد. كما أصبح الناس على بينة من مفاهيمهم الخاطئة؛ وتم تعزيز التواصل بين الأفراد من مجموعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وكذلك قدرتهم على تأكيد هويتهم وحقوقهم الإنسانية.

ومنذ عام 2016، شهدت هايتي زيادة ملحوظة في مستويات المشاركة في الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في البلاد، سواء من قبل المنظمات المختصة بشؤون هذه الفئة أو غيرها من منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الحكومية.

تخليداً لذكرى شارلوت جودي (يسار)، المثقف والناشط الهايتي في مجال حقوق الإنسان والرئيس السابق لمنظمة كوراج غير الحكومية.

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

هذه الممارسة:

- تضمنت **مشاركة فعالة** من قبل العديد من الشركاء والمنظمات والجهات الفاعلة المختلفة وكذلك **الوصول إلى غالبية السكان**. واعتمدت إيكويتاس وكوراج على دعم المنظمات الشريكة وتعاونها، فضلاً عن فرادى المثقفات والمثقفين والمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، لا سيما أولئك الذين يناضلون من أجل حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. كما تم البحث عن الناشطات والناشطين الاجتماعيين المعنيين بتعزيز حقوق الفئات المهمشة الأخرى، فضلاً عن أعضاء هذه الفئات المهمشة، وإشراكهم. وقد اضطلع المواطنات والمواطنون الهايتيون إلى جانب السلطات المحلية والإقليمية والوطنية، بأدوار مهمة في هذه الممارسة

- **فعالّة** حيث:
  - يتم توعية مؤسسات الدولة بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمشاركة في مكافحة التمييز والترهيب
  - تنفذ مجموعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين ومنظمات المجتمع المدني، سواء بشكل فردي أو تعاوني، مبادرات تعبئة المجتمع وحملات التأييد والمناصرة لتعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وحمايتها
  - أصبحت مجموعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين مجهزة بشكل أفضل للتصدي للتمييز والترهيب وتعزيز حقوقهم والدفاع عنها
- **مبتكرة** لأن تنطوي على تركيز برنامجي مدروس لإشراك منظمات حقوق الإنسان في هايتي التي لا تعمل بالضرورة على قضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، بهدف بناء شبكة وقاعدة دعم أعرض من أجل النهوض بحقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في البلاد.

تكييف الممارسة

لا تزال حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين قضية حساسة في العديد من الدول، وكذلك في أوساط المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتعد **معرفة الأطر الاجتماعية والقانونية** للدول فيما يتعلق بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين أمراً ضرورياً لضمان سلامة جميع المعنيين. وقد تختلف المصطلحات المتعلقة بقضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وفقاً للسياق الثقافي. لذلك من الأهمية بمكان **الاعتراف بالمصطلحات المحلية** وفي الوقت **ذاته مشاركة المصطلحات المقبولة دولياً (التي تتبناها الأمم المتحدة)**. فذلك سيساهم في النهوض بخطاب حقوق الإنسان الخاص بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وحتى عندما يكون السياق معادياً لهذه الفئة، فمن الممكن دائماً **العثور على أشخاص ومنظمات منفتحة وداعمة** لهذه القضية. ويعتبر الحصول على **شركاء راسخين وقديمي العهد** في هذه السياقات المختلفة، حتى وإن لم يكونوا منخرطين في هذه القضية، أمراً ضرورياً لإحراز التقدم.

بناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع

مقدمة

المجتمع العادل والشامل للجميع هو مجتمع يمكن فيه لجميع الأعضاء – بغض النظر عن وضعهم أو مركزهم، لا سيما الذي يتعلق بالعرق أو السن أو الدخل أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسانية أو اللغة أو القدرة – المشاركة بشكل كامل وبحرية في كل جانب من جوانب الحياة المجتمعية. ويعني ذلك أن الجميع، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمهاجرون واللاجئون والفئات المهمشة الأخرى:

- لديهم القدرة والحافز والفرصة للمشاركة بطريقة هادفة في المجتمع
- يحظون بالتقدير ولا يتم التمييز ضدهم

وفي مجتمع عادل وشامل للجميع، يتم، من الناحية المثالية، احترام حقوق الإنسان للجميع وتعزيزها، بما في ذلك حقوق الفئات الأكثر تهميشاً. كما تعمل السلطات المحلية وأعضاء المجتمع بشكل تعاوني من أجل تمتع الجميع بقدر أكبر من الاحترام والحماية للحقوق الإنسانية.

والتثقيف في مجال حقوق الإنسان هو عملية تساعد على بناء مجتمعات أكثر عدلاً وشمولاً للجميع. فتمكين الناس من معرفة حقوقهم الإنسانية هو الخطوة الأساسية الأولى لتعزيز احترام حقوق الإنسان للآخرين. وعندما يكون لدى الناس وعي بحقوقهم، فإنهم يبدؤون بالإدراك بأن جميع الناس متساوون في الكرامة والحقوق. كما يبدؤون بملاحظة أن ما يعيشونه ويفكرون ويشعرون به ذو قيمة وأنهم يستطيعون تقديم مساهمة إيجابية في حياة المجموعة وحياة أسرهم ومدرستهم ومجتمعهم. ويؤدي هذا الإدراك إلى المزيد من الانفتاح تجاه الآخرين ويمكّن الناس من تقدير مشاركة جميع أعضاء المجتمع وانخراطهم في المجتمع، لا سيما الأكثر تهميشاً منهم، الأمر الذي يؤدي إلى بناء مجتمعات أكثر عدلاً وشمولاً للجميع.[17]

الدروس المستفادة والممارسات الجيدة

توضّح الدروس المستفادة والممارسات الجيدة الواردة أدناه كيف يمكن توظيف التثقيف في مجال حقوق الإنسان لبناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع:

1. **التهميش** هو عملية يتم فيها دفع مجموعات معينة من الناس إلى هامش المجتمع وبالتالي يصبحون غير قادرين على تنمية إمكاناتهم على نحو كامل. وبغض النظر عن أساس التهميش، فإنه يؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي.[18] وهناك فئات مختلفة ومتمايزة من التهميش التي تتقاطع أحيانًا مع بعضها البعض. فالانتماء إلى **هويات متعددة ومتقاطعة من مختلف المجموعات المهمشة** (على سبيل المثال، الأشخاص من مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والأقليات العرقية) يزيد بشكل كبير من احتمالية التعرض للتمييز. وتعد هذه الأنواع من التجارب مختلفة، وتكون في أغلب الأحيان أكثر حدة، من تلك المرتبطة بهوية واحدة مهمشة ويمكنها مضاعفة الحرمان الاجتماعي والاقتصادي والإقصاء.

ولدى العمل مع **الفئات المهمشة**، لا بد أن تشمل ممارسات التثقيف في مجال حقوق الإنسان ما يلي:

- **وضع قضايا حقوق الإنسان** التي تواجهها المجموعة المهمشة، على سبيل المثال الأشخاص من مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، **في السياق الأوسع لهذه القضايا في جميع أنحاء العالم**. فمن شأن ذلك أن يساعد القائمات والقائمين على التثقيف في مجال حقوق الإنسان على إيصال الاهتمام الأوسع نطاقاً بحقوقهم، لا سيما في سياق لا يمكن فيه ممارسة هذه الحقوق بسبب القيود التي تفرضها الحكومة أو الممارسات الثقافية التقليدية أو الظروف الراهنة.
- **إنشاء مساحات آمنة** للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان تسمح بإجراء حوار حقيقي حول القضايا الحساسة بين الجهات الفاعلة ذات الصلة، لا سيما أعضاء الفئات المهمشة والقادة المحليين ومنظمات المجتمع المدني وسلطات ومؤسسات الدولة. فتوفر الفرصة لمجموعة متنوعة من الأشخاص للتحدث بصراحة وصدق في بيئة آمنة يساهم في كسر عزلة الفئات المهمشة.
- إن **تمكين أعضاء الفئات المهمشة من تعلم لغة حقوق الإنسان واستخدامها** يتيح لهم مشاركة تجاربهم حول التعرض للانتهاكات والتهميش مع الآخرين وإقرار صحتها باستخدام لغة مشتركة تدعمها المعايير القانونية وآليات الحماية المقبولة دولياً. كما يمنح ذلك أعضاء هذه المجموعات الأدوات اللازمة للمطالبة بمكانتهم كبشر يتمتعون بالحقوق وينتمون إلى المجتمع، وكذلك الدفاع عن هذه الحقوق أمام السلطات المختصة.

---

[17] مقتبس من إيكويتاس – المركز الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، "التثقيف في مجال حقوق الإنسان لبناء مساحات ترحيبية وشاملة للجميع" – *الترحيب بالأطفال والشباب اللاجئين* (2017).

[18] التعريف مقتبس من: سي كاغان وآخرون (C. Kagan et al) *العمل مع المهمشين في النظام الاجتماعي: تحديات العمل النفسي المجتمعي*، متاح عبر الرابط www.compsy.org.uk/margibarc.pdf؛ مركز بحوث التنمية، جامعة بون، *التهميش: التصدي للأسباب الجذرية للفقر المدقع*، متاح عبر الرابط www.zef.de/fileadmin/webfiles/downloads/projects/margip/downloads/Poster-marginality-tropentag.pdf

- تعتبر **الأساليب غير الرسمية** في التثقيف في مجال حقوق الإنسان مهمة لأن الأشخاص المهمشين قد يواجهون حواجز اجتماعية أو مادية تحول دون وصولهم إلى الأماكن التعليمية أو أشكال التعليم البديلة. فعلى سبيل المثال، قد يستفيد الأطفال والشباب ذوي الإعاقة والذين يعانون من التنمّر من أقرانهم أو الذين تخفيهم أسرهم من الأساليب غير الرسمية للتثقيف مثل البحث الشخصي بخصوص قضية تهمهم أو تتعلق بهم؛ واستخدام مصادر التعلم مثل الكتب والمكتبات والمدربات والمدربين غير الرسميين والإنترنت التي تم تكييفها لتناسب احتياجاتهم الخاصة.
- **اتخاذ التدابير اللازمة لضمان المشاركة الفعّالة** لأعضاء المجتمعات أو المجموعات المهمشة، مثل ضمان قيامهم بأدوار رئيسية (كمنظمات وكمنظمين وكميسرات وكميسرين على سبيل المثال) في جميع جوانب مبادرات التثقيف في مجال حقوق الإنسان، لا سيما التخطيط والتصميم، والتنفيذ، والتقييم، والمتابعة.

2. عند القيام بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان لبناء مجتمعات شاملة للجميع، لا بد أن يكون هناك أيضاً تركيز على **الوصول إلى أغلبية السكان** – إذ لا يمكن الوصول إلى مجتمع شامل للجميع من خلال التركيز فقط على أعضاء المجتمع المهمشين، والمسؤولين والمؤسسات الحكومية لحثهم على الوفاء بالتزاماتهم باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. فالتثقيف في مجال حقوق الإنسان يهدف إلى تنمية الفهم للمسؤولية المشتركة للجميع لجعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة في كل مجتمع محلي وفي المجتمع بصفة عامة.

3. ينطوي **بناء التعاطف** على تمكين الناس من اختبار مشاعر الآخرين ونواياهم من أجل فهمها بشكل أفضل. وقد لعب التعاطف دوراً مهماً في وضع معايير حقوق الإنسان، كما أنه مكون رئيسي في التثقيف في مجال حقوق الإنسان كما توضّح الدروس المستفادة التي شاركها المتحدثون في المؤتمر والمدرجة أدناه:

- يعد **استخدام القصص الشخصية** التي تتناول تجارب الأشخاص أداة قوية للتخلص من التحيزات والصور النمطية لأنها تساعد الأفراد على تكوين فهم عاطفي لمنظور الشخص الآخر وخلفيته، وهو أمر ضروري لبناء التعاطف.
- عند تثقيف الأطفال حول تجربة اللاجئين، فإن استخدام **الوسائط التي يعرفها معظم الأطفال** (مثل الرسوم المتحركة وشخصيات الرسوم المتحركة) يساعدهم على تكوين صلات شخصية وبناء التعاطف مع الأشخاص والتجربة التي قد لا يكونون على دراية بها.

4. لمساعدة الناس على فهم تجربة الفئات المهمشة بشكل أفضل وتنمية التعاطف تجاههم، **استخدم أنشطة التعلم التجريبي** مثل لعب الأدوار؛ ومحاكاة سيناريوهات الحياة الواقعية مثل مخيمات اللاجئين ومناطق النزاع؛ وإنشاء المساحات المشتركة للنقاش والحوار؛ واستخدام السرد القصصي. فهذه الأنواع من الأنشطة تشجع المشاركات والمشاركين، لا سيما الأطفال والشباب، على التفكير في كيفية تفاعلهم مع الآخرين وكيفية تغيير سلوكهم ليعكس على نحو أفضل قيم حقوق الإنسان. وبمجرد أن يصبح الناس أكثر إدراكاً لأهمية احترام التنوع والتعاون والشمول، فإنهم يصبحون أفضل استعداداً لتطبيق هذه القيم في عملهم وحياتهم اليومية.[19]

5. **يجب أن يكون احترام حقوق الإنسان** والتنوع والشمول **جزءاً أصيلاً من المنظمات أو المؤسسات** التي تضطلع بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. بعبارة أخرى، لا بد أن تشكل المنظمات أو المؤسسات نموذجاً لاحترام حقوق الإنسان وأن تكون بحد ذاتها انعكاساً للتنوع. وتشمل بعض الأمثلة على ذلك ما يلي:

- داخل منظمة – **تبني رؤية مشتركة حول أهمية حقوق الإنسان** من خلال دمج منظور حقوق الإنسان في تدريب الموظفين؛ ووضع استراتيجية للتنوع التنظيمي؛ وتوفير التدريب المناسب للتشجيع على بيئة عمل خالية من التمييز والمضايقات.
- داخل مدرسة – التأكد من أن المعلمات والمعلمين يتبعون عملية **للتعرف على التحيزات الشخصية والامتيازات والسلطة**، التي يمكن أن تؤثر على كيفية تناولهم لموضوعات معينة، أو كيفية تعاملهم مع الطلاب؛ وتوفير التدريب الشامل على القيم الأساسية لحقوق الإنسان والممارسات الصفية الشاملة للجميع؛ واتخاذ التدابير التي تظهر أن المعلمين يحظون بالدعم لتدريسهم عن حقوق الإنسان، كحضور مديرة أو مدير المدرسة لاجتماعات مهمة حول منهاج التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ وإجراء تقييم للاحتياجات لكل من المدرسة والمجتمع الأوسع للتأكد من أن البرنامج أو المحتوى يُلبي احتياجات العديد من الجهات المعنية.

6. لكي يكون التثقيف في مجال حقوق الإنسان **عملية للتمكين** تفضي إلى اتخاذ التدابير من أجل إحداث التغيير الاجتماعي، فلا بد أن يهيأ القائمون والقائمات على التثقيف بيئة تعليمية تمكينية للمشاركات وللمشاركين. وتشمل العناصر الرئيسية أن يكون المشاركون والمشاركات قادرين على:

- إيصال آرائهم
- تحدي علاقات القوة فيما يتعلق بالأدوار الجنسانية في المجتمع
- فهم العلاقات بين مختلف قطاعات المجتمع، وكذلك العلاقات مع الفئات المهمشة وفيما بينها
- المشاركة في استراتيجيات التغيير
- التعبئة من أجل العمل
- المطالبة بالحقوق
- توفير التدريب المستمر

[19] إيكويتاس – المركز الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، "التثقيف في مجال حقوق الإنسان لبناء مساحات ترحيبية وشاملة للجميع" – *الترحيب بالأطفال والشباب اللاجئين* (2017).

7. يعتبر الأطفال والشباب عنصراً أساسياً لتغيير مواقف آبائهم والمجتمع ككل. ومن خلال **تثقيف الأطفال بشأن حقوقهم ومبادئ عدم التمييز والمساواة** وكيف يمكنهم تطبيقها في حياتهم اليومية، فإنهم يصبحون قادرين على إحداث تغيير في مجتمعاتهم من خلال ممارسة قيم حقوق الإنسان. فالأطفال لديهم المساحة للحديث عن هذه القيم وتطبيقها بدءاً بأسرهم ومن ثم لدى الخروج إلى الحي، وهو ما يسهم في نهاية المطاف في بناء ثقافة لحقوق الإنسان.

أمثلة من الواقع

يقدم هذا القسم أمثلة عملية توضّح كيف يتم حالياً تنفيذ الممارسات الجيدة الواردة في القسم السابق من قبل الممارسين في هذا الميدان.

1 استخدام الوسائط المتعددة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل التصدي للتهميش

يوضّح هذا المثال كيف يمكن **بناء التعاطف والوصول إلى غالبية السكان** من خلال استخدام وسائل الإعلام المختلفة.

المنظمة

جينيريشن هيومن رايتس (الولايات المتحدة)

تقوم منظمة 'جينيريشن هيومن رايتس' التي تأسست عام 1998، بإعداد برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان للشباب. وتعمل هذه البرامج على دمج الوسائط المتعددة، كما تقوم على الفنون لكي تكون المواد ملموسة للشباب.

عنوان الممارسة

دمج المواد المتعددة الوسائط في طرق تدريس/ منهجية / مناهج التثقيف في مجال حقوق الإنسان

نبذة عن الممارسة

تتضمن الممارسة تنفيذ نشاطين اثنين هما:

أ) محاكاة مخيم للاجئين: **محاكاة** عملية للتواجد في مخيم للاجئين

ب) رسم خرائط للأجساد: **نشاط قائم على الفنون** لبناء الهوية يتم تنفيذه مع اللاجئين الشباب.

تركز هذه الأنشطة على **مد جسور التواصل وبناء الهوية**.

الهدف من النشاط الأول، محاكاة مخيم للاجئين، هو بناء **التعاطف**. ولا يتم في هذا النشاط التركيز على لعب الأدوار، بل على رواية قصة شخص آخر لتجنب إلحاق الأذى عن دون قصد. والقصص المدرجة في النشاط حقيقية قامت *منظمة أطباء بلا حدود* بتزويدها وتم استخدامها بإذن منها. وهناك طرق مختلفة لإنهاء النشاط ككتابة رسائل إلى الشخص الذي يروي الأشخاص قصته.

أما النشاط الثاني، *رسم خرائط الأجساد*، فهو نشاط للدعم النفسي والاجتماعي يهدف إلى **بناء الثقة** مع الآخرين وتطوير **مهارات التأمل الذاتي**. في هذا النشاط يقوم كل طفل أو شاب برسم جسده ومن ثم يعرفه على أنه "خاصته". ويتم قيادة المشاركات والمشاركين من خلال التصور باستخدام "خرائط الأجساد" لتعزيز التأمل الشخصي لما مروا به؛ والأهداف التي حققوها؛ وأين يَنوون الوصول إليه في المستقبل؛ والأهداف التي يأملون في تحقيقها. ويكتب الأطفال والشباب ويرسمون أفكارهم في خرائط أجسادهم. وتعد هذه الممارسة من ممارسات القدرة على الصمود التي تسعى إلى دعم الأطفال والشباب من أجل بناء هوياتهم الشخصية.

المواد المستخدمة في هذين النشاطين هي:

- **فيديو** يحتوي على مقابلات قصيرة مع لاجئين شباب لدى وصولهم إلى جزيرة ليسبوس في اليونان
- **صور فوتوغرافية** للاجئين
- **مواد أخرى** – بطاقات محاكاة للاجئين (تم تقديمها)، وأوراق كبيرة الحجم وأقلام لرسم الأجساد

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

تعد الأنشطة عملية و**قائمة على المشاركة**. كما أنها **ملائمة** لاختيارها الإجراءات والوسائط بعناية من أجل حماية الشباب في الأوضاع الهشة. وتعد الممارسات بسيطة للغاية وبالتالي فهي **قابلة للتكييف**. وتساعد هذه الممارسة الأطفال والشباب على بناء الوعي بحقوقهم الإنسانية وحقوق الآخرين، مما يجعلها ممارسة **فعّالة**.

تكييف الممارسة

يمكن للقائمون والقائمات على التثقيف تحميل وحفظ ممارسة المحاكاة مباشرة من الموقع الإلكتروني للمنظمة. كما يمكنهم طلب نشاط رسم الخرائط من خلال الموقع الإلكتروني.

وسيجد المعلمون والمعلمات/القائمون والقائمات على التثقيف و/أو العاملون والعاملات مع الشباب في الأوضاع الهشة هذه الممارسة مفيدة للغاية. وعلى الرغم من أن الأطفال والشباب في مجموعة متنوعة من السياقات هم الفئة المستهدفة، إلا أنها تعود بالفائدة أيضاً على فئات مختلفة.

التعلم التجريبي في التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل تعزيز التأمل الذاتي

2

يوضّح هذا المثال كيفية تمكين الشباب من **التعرّف على التحيزات الشخصية، فضلاً عن الامتيازات والسلطة في المجتمعات** وكيف تساهم أنشطة التعلم التجريبي في بناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع.

المنظمة

معاً من أجل احترام التنوع (كندا)

تقوم تعمل منظمة معاً من أجل احترام التنوع – أونسومبله (مؤسسة التسامح سابقاً) مع الشباب في المدارس (الصفوف التاسع والعاشر والحادي عشر وطلاب الكليات المتوسطة) لتعزيز احترام الاختلافات والانخراط في الحوار لبناء بيئة خالية من التمييز والتنمر.

عنوان الممارسة

ورشة قافلة التسامح (قافلة التسامح من أجل التنوع والمساواة ومكافحة التمييز).

نبذة عن الممارسة

ورشة قافلة التسامح التي قدمتها منظمة "أونسومبله" خلال المؤتمر، هي ورشة عمل تفاعلية تشجع الطلاب على تنمية التفكير النقدي حول مختلف أشكال التحيز والقوالب النمطية والتمييز، فضلاً عن التبعات المترتبة عليها. ويقوم الشباب خلال الورشة بالتأمل في المعنى الحقيقي للعيش معاً وأهمية ذلك في مجتمع متنوع، ويمارسون الاستراتيجيات لتحقيق ذلك.

وتتناول ورشة العمل أربعة محاور رئيسية يتم خلالها استخدام أنشطة التعلم التجريبي.

الموضوع الأول
الهوية والآخر

نشاط *جبل الجليد* للكشف عن أشكال التمييز المرئية وغير المرئية.

الموضوع الثاني
انعدام المساواة في السلطة بين الأغلبية والأقلية

نشاط *الامتيازات* لتسليط الضوء على أوجه عدم المساواة على أساس السلطة والامتيازات.

الموضوع الثالث
القوالب النمطية والأحكام المسبقة

نشاط *لعب الأدوار* لاستكشاف كيفية تطور القوالب النمطية والأحكام المسبقة، ودراسة كيفية ترجمة المفاهيم المسبقة في بعض الأحيان إلى أفعال قائمة على تمييز، وكيف يمكن للتشريعات بدورها – وفي هذه الحالة ميثاق كيبيك لحقوق الإنسان والحريات – المساهمة في احترام الحقوق.

الموضوع الرابع
التمييز والمناصرة

تبادل الخبرات الشخصية لمناقشة قضايا مثل التنميط العنصري وأشكال التمييز الأخرى التي يعاني منها الشباب وسيناريوهات لعب الأدوار للتعرف على الأشكال المباشرة للتمييز.

وتُختتم *الورشة أعمالها بمناقشة* حول الدور الذي يلعبه كل شخص في الحفاظ على علاقات اجتماعية متناغمة وسبل تعزيز الاحترام والاندماج في مدارسهم.

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

تعتبر الموضوعات (مثل العنصرية والإسلاموفوبيا وكراهية مغايري الهوية الجنسانية وكره النساء) حديثة ويتم تقديمها من خلال الأنشطة **القائمة على المشاركة**. وتتضمن الممارسة عدداً من الأنشطة **المبتكرة**، لا سيما تلك التي تنطوي على سيناريوهات لعب الأدوار. كما أن الأمثلة وثيقة الصلة بحياة الشباب، فهم يتناولون موضوعات معاصرة مثل "حياة السود مهمة" Black Lives Matter التي يسمعون عنها في منصات إعلامية مختلفة.

تكييف الممارسة

على الرغم من أن هذه الممارسة مُصمّمة لتناسب السياق في أمريكا الشمالية وجمهور الشباب هناك، إلا أنها قابلة للتكييف بسهولة لاستخدامها لتدريب مشاركين من الشباب والبالغين في سياقات مختلفة. لكن من المهم أن يكون المرء على دراية بالسياق المحلي بهدف تناول التحديات التي يفرضها بقدر أكبر من الفعالية. كما يُعد الإلمام بالتشريعات المحلية التي تتناول التمييز وحقوق الإنسان على نطاق أوسع أمراً ضرورياً لضمان أن تكون وثيقة الصلة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

3

التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل تمكين المعلمات والمعلمين

يوضّح هذا المثال أهمية **تمكين** القائمات والقائمين على التثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال عملية التدريب.

المنظمة

معهد التثقيف في مجال حقوق الإنسان/ منظمة المراقبة الشعبية (الهند)

تأسس معهد التثقيف في مجال حقوق الإنسان بهدف بناء ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الهندي من خلال التعليم. بدأت الفكرة كتجربة في عام 1997 في بعض مدارس تاميل نادو خلال عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (1995–2004) لكنها توسعت لتصبح برنامجاً وطنياً على قدر كبير من الأهمية. يعمل المعهد في نحو 4,000 مدرسة في جميع أنحاء الهند ويستخدم البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان المستمر بصورة نشطة كمنصة لإشراك الحكومة الهندية والمجتمع المدني في وضع برامج فعّالة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

عنوان الممارسة

إشراك المعلمات والمعلمين في التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الهند

نبذة عن الممارسة

وفقاً لمعهد التثقيف في مجال حقوق الإنسان، تتسم الهند بنزعة أبوية قوية وبنظام طبقي ذي طابع مؤسسي حيث يتم فيها تصنيف الناس والتمييز ضدهم بحسب وضعهم الاجتماعي. ويزداد هذا التمييز تفاقماً مع اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في ظل انتشار العولمة. وفي الكثير من الحالات (في الهند وفي أماكن أخرى في العالم)، يرتكب المعلمون والمعلمات انتهاكات بحق الأطفال و/أو لا يبالون عندما يشهدون مثل هذه الانتهاكات. ولذلك يمكن للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، إلى حد ما، التصدي لهذه الممارسات من خلال التغييرات الشخصية التي تحدث تحولاً في الممارسات المسيئة التي يقترفها المعلمون والمعلمات في المدارس.

ويعد **إشراك المعلمات والمعلمين** في التثقيف في مجال حقوق الإنسان أمراً ضرورياً لنجاح برامج المعهد، التي يتعلم الطلاب والطالبات من خلالها عن حقوق الطفل ومبدأ عدم التمييز والمساواة إلى جانب الدستور الهندي. ويضمن المعهد الحصول على موافقة الحكومة ومديري المدارس من خلال تقديم برامجه في إطار برنامج الأمم المتحدة العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

ويُطلب من كل مدرسة مشاركة إرسال مدرّسة أو مدرّس واحد أومدرستين أو مدرسين اثنين لحضور **دورة تدريبية داخلية** في مجال حقوق الإنسان تمتد بين ثلاثة إلى خمسة أيام. وبعد ذلك يخصص هؤلاء المعلمون والمعلمات حصتين في الأسبوع لتقديم دروس حول حقوق الإنسان تستند إلى الكتب المدرسية التي أعدها فريق معهد التثقيف في مجال حقوق الإنسان وخبراء المناهج التابعون له. وتبرز هذه الكتب الواقع المحلي والتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان وهي متوفرة باللغات المحلية.

وقد كان التغلب على **معارضة المعلمات والمعلمين** للنهج الديمقراطي غير الهرمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أحد أكبر التحديات التي واجهها المعهد. لكنه وُجد أن البدء بتجارب المعلمات والمعلمين في التدريب أمر بالغ الأهمية لتحفيزهم على تغيير سلوكهم واتخاذ إجراءات داخل مجتمعاتهم.

فيما يلي العناصر الأساسية لنجاح تدريب المعلمات والمعلمين الذي يقوم به معهد التثقيف في مجال حقوق الإنسان:

- **استخدام نهج قائم على المشاركة**

لا يجوز القيام بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان "بإلقاء المحاضرات" على المعلمات والمعلمين، بل من المهم تبنّي أسلوب يسمح لهم بالمشاركة في التدريب بطريقة تجعلهم **شركاء** مع المدربات والمدربين وتمكنهم من رؤية التثقيف في مجال حقوق الإنسان على أنه **وثيق الصلة** بسياقاتهم الخاصة. وفيما يلي الطرق التي تم اتباعها لتحقيق ذلك:

- تقديم أمثلة ونصائح حول انتهاكات حقوق الإنسان متجذّرة في تجاربهم الخاصة، على سبيل المثال. تجاربهم الخاصة مع التمييز أو سوء المعاملة.
- تنظيم معتكفات للمعلمات وللمعلمين في البيئات الطبيعية، التي كانت تجارب **غامرة** سمحت للمشاركات وللمشاركين بالابتعاد عن روتينهم التقليدي.

- **بناء تقدير الذات**

يمكن لاستخدام الأساليب التي قد تساعد المعلمات والمعلمين على بناء تقدير الذات أن تدعم أيضاً القيم والسلوكيات التي يتم تعزيزها من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفيما يلي الطرق التي يمكن من خلالها القيام بذلك:

- استضافة متحدثات ومتحدثين بارزين، مثل كبار المسؤولين الحكوميين، لقيادة بعض الجلسات في الدورة التدريبية والتفاعل مع المعلمات والمعلمين **على قدم المساواة**.
- التعبير عن دور المعلمات والمعلمين بوضوح **كشخصيات مرجعية** لحقوق الإنسان في المجتمع الأوسع وصلاتهم بمنظمات حقوق الإنسان. فقد يساعد ذلك المعلمات والمعلمين على معرفة كيفية الاستفادة من الديناميات الاجتماعية القائمة، مثل مركزهم المرموق في المجتمعات شبه المتعلمة، في التدخل لمنع انتهاكات حقوق الإنسان التي يلاحظونها خارج الفصل الدراسي.
- عقد التدريب في أجواء لطيفة ومريحة يسهم أيضاً في تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان كتجربة ممتعة وتمكينية للمعلمات والمعلمين المشاركين.

- **إضفاء الشرعية على التثقيف في مجال حقوق الإنسان**

تتم الإشارة أثناء الدورة التدريبية إلى أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يتمتّع بدعم السلطات أو الهيئات التي تحظى بالاحترام داخل المجتمعات. ويتم تعزيز ذلك من خلال تقديم الموارد التثقيفية التي تدرج أرقام الهواتف أو حتى أسماء المؤسسات، مثل المنظمات غير الحكومية ذات الحضور البارز في عواصم الولايات أو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مثل اللجان المعنية بحقوق الإنسان.

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

تعتبر الأنشطة المدرجة في التدريب في معهد التثقيف في مجال حقوق الإنسان **قائمة على المشاركة** لأنها تعتمد على توظيف خبرة المعلمات والمعلمين وقيمهم لتوصيل أهمية وجدوى التثقيف في مجال حقوق الإنسان لحالاتهم الخاصة ولمجتمعاتهم المحلية. وتتجلى **فعالية** التدريب الذي يقوم به المعهد واستدامته في حقيقة أنه تمكن من الوصول إلى جمهور كبير من المدارس، بما في ذلك أكثر من 4,000 معلم ومعلمة في أكثر من 3,500 مدرسة، تضم ما يزيد عن 300,000 طفل في جميع أنحاء الهند. كما تعتبر هذه الممارسة **ملائمة** لأنها تكفل أن يكون الاحترام المتبادل والتفاهم محور تدريب المعلمات والمعلمين وبالتالي يشكل الأساس الذي ستقوم عليه ممارستهم للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

تكييف الممارسة

يجلب كل سياق تحدياته وعقباته الخاصة. مع ذلك، تجعل هذه الممارسة التثقيف في مجال حقوق الإنسان متاحاً من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة واستخدام إطار عمل يمكن للجميع الاتفاق عليه.

على سبيل المثال، عند تقديم منهاج لحقوق الإنسان في المدارس فإنه من المهم إشراك المعلمات والمعلمين والطاقم الإداري، الذين يعتبرون خبراء في السياق المحلي، في جميع مراحل العملية – ما يجعلهم يشعرون بالتقدير والاندماج. قم أيضاً بعرض القضايا الثقافية المثيرة للجدل على أنها قضايا حقوق الإنسان، مستخدما الأطر المحلية أو الوطنية أو الدولية لإيجاد أرضية مشتركة بين أصحاب المصلحة.

4

التثقيف في مجال حقوق الإنسان لبناء المواقف والسلوكيات التي تحترم حقوق الإنسان

يوضّح هذا المثال استخدام **التثقيف في مجال حقوق الإنسان القائم على التجربة** كوسيلة فعّالة لتشجيع المواقف والسلوكيات التي تحترم حقوق الإنسان. كما يوضّح المثال **أهمية دمج منظور حقوق الإنسان في البنية التحتية للمنظمة.**

المنظمة

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هي الهيئة الأساسية التابعة للأمم المتّحدة المعنيّة بحقوق الإنسان والمكلفة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها.

عنوان الممارسة

التعلم عن طريق التجربة والإحساس بالتمييز والمساواة وحقوق الإنسان – انطلاقاً من الداخل، بدءاً بنفسك!

نبذة عن الممارسة

في مولدوفا، تعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان منذ أكثر من 10 سنوات على تدريب القاضيات والقضاة والمدعيات والمدعين العامين والموظفات والموظفين العموميين وموظفات وموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمحاميات والمحامين والممارسات والممارسين وناشطات وناشطي المجتمع المدني والجهات الفاعلة الوطنية الأخرى في مجال حقوق الإنسان. وخلال السنوات الأخيرة، وسعياً لتحسين الأثر الذي تحققه هذه الجهود، نفذت المفوضية نهجاً مبتكراً يستند إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- **أنشطة التعلّم التجريبي** التي جعلت المشاركات والمشاركين يختبرون الشعور بالتمييز والمساواة والشمول وحقوق الإنسان.
- **التغييرات الهيكلية الداخلية** داخل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. من أجل عكس قيم التنوع والشمول والمساواة في مولدوفا، شملت التغييرات مراجعة قواعد التوظيف والمشتريات وممارسات التواصل لضمان شمل الأشخاص من المجموعات الأقل تمثيلاً. وقد سمح ذلك لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مولدوفا بأن تكون مركزاً لتقاسم الخبرات مع المؤسسات والمنظمات التي تستهدفها برامجها التثقيفية.
- **التحول التنظيمي** نحو مزيد من التنوع والشمول داخل المؤسسات المشاركة في تدريب المفوضية في مجال حقوق الإنسان، كاستحداث برامج للتدريب الداخلي للأفراد المنتمين إلى الجماعات التي تعاني من التمييز.

نظم مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مولدوفا سلسلة من ورش العمل التفاعلية والتجريبية. وفيما يلي **نشاط تجريبي ليوم كامل يقوم على لعب الأدوار**. يتألف النشاط من **أربع مراحل** ومع النهاية كل مرحلة يضع المشاركون والمشاركات مجموعتهم الخاصة من المبادئ المجتمعية التي تتوافق مع المبادئ والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

نشاط جزيرة الصحراء

يتخيل المشاركون والمشاركات أنهم ناجون من حادثة تحطم طائرة على جزيرة صحراوية ذات موارد محدودة. ومن ثم يتم إسناد دور لكل شخص بحيث تعكس الأدوار الخلفيات المختلفة (المجموعات العرقية–اللغوية والدينية، والأعمار والأنواع الاجتماعية، وما إلى ذلك).

المرحلة الأولى: إرساء أسس العلاقات الأساسية

- يجب على المشاركين والمشاركات اتخاذ قرار بشأن تعيين الأدوار ذات الصلة بتوفير الطعام، مع مراعاة المتطلبات المتنوعة للأنظمة الغذائية (المرتبطة بالصحة والمعتقدات)
- يجب على المشاركين والمشاركات اتخاذ قرار بشأن الهياكل والعمليات الحكومية
- يجب على المشاركين والمشاركات اتخاذ قرار بشأن لغات العمل في المجتمع

المرحلة الثانية: التعامل مع المعارضة الداخلية

- تريد مجموعة من الناجين بناء قارب، بينما ترغب مجموعة ثانية ببناء مأوى في الكهوف، أما المجموعة الأخيرة فتريد الإبقاء على الوضع كما هو دون تغيير
- يجب على المشاركين والمشاركات إيجاد سبيل لتجاوز المعارضين والأقليات

المرحلة الثالثة: التعامل مع الوافدين الجدد في ظل قيادة وقواعد بديلة

- يجب على المشاركين والمشاركات تحديد كيفية التعامل مع الوافدين الجدد في ظل قيادة وقواعد بديلة
- يجب على المشاركين والمشاركات اتخاذ قرار بشأن الهياكل الأسرية المقبولة (تناول ذلك بعض المواقف تجاه زواج المثليين في مولدوفا)

المرحلة الرابعة: العمل مع الشعوب الأصلية ومطالباتهم بالسيادة على الجزيرة المحتلة

- يجب على المشاركين والمشاركات إيجاد طريقة للعمل مع الشعوب الأصلية التي يصل أفرادها لاستعادة جزيرتهم المحتلة من قبل الضيوف غير المرغوب بهم
- يجب على المشاركين والمشاركات اتخاذ قرار بشأن كيفية التفاوض وشروط التفاوض.

في نهاية النشاط، يضع المشاركون والمشاركات مدونتهم الخاصة بحقوق الإنسان، أو على الأقل يحددون المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، مما يساعدهم على الإدراك بأن حقوق الإنسان:

أ) ليست قيماً خارجية المنشأ، بل مبادئ عالمية للتعايش

ب) بجزء من الحياة والتعاملات اليومية ولا بد أن تكون أساس جميع العلاقات الإنسانية (''النهج القائم على حقوق الإنسان'')

ج) مفيدة في سياق عملي

وفيما يلي أمثلة على الأنشطة الأخرى التي يتم استخدامها في ورش العمل هذه:

- رحلة على كرسي متحرك أو بنظارات تحاكي تجربة ضعاف البصر حول المبنى أو عبر الشارع
- دعوة ممثلين وممثلات عن المجموعات التي تتعرض للتمييز لمشاركة قصصهم ويمكن للناس طرح الأسئلة والتفاعل مع هذه القصص

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

هذه الممارسة:

- **مبتكرة وملائمة** لأنها تعالج بشكل مباشر المشكلة الرئيسية المتمثلة في الاستيعاب الضئيل لمبادئ حقوق الإنسان وقيمها ومفاهيمها، وهو أمر ضروري لتحويل المعارف والمهارات المتعلقة بحقوق الإنسان إلى ممارسات عملية
- **قائمة على المشاركة وتجريبية** إلى حد بعيد حيث تم وضعها بالتعاون مع أشخاص من الفئات الأقل تمثيلاً والمستضعفين والذين يعانون من التمييز في مولدوفا، وقد شارك هؤلاء أيضاً في تيسير جلسات التثقيف في مجال حقوق الإنسان وأنشطته
- **فعّالة**. فبعد انتهاء ورش العمل، لاحظت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تحسناً ملحوظاً في إعداد التقارير الإعلامية حول الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان فضلاً عن إصدار قرارات غير مسبوقة من قبل المحاكم.
- **قابلة للتكييف بسهولة** في البيئات المحلية والوطنية الأخرى، إذ أن الأفكار الرئيسية والأساليب التعليمية الأساسية التي تقترحها شاملة وعامة.

تكييف الممارسة

تكييف هذه الممارسة مع سياقات أخرى سيتطلب تعديلها لتتناسب مع السياقات والمواضيع المحلية.

ويمكن تعديل نشاط جزيرة الصحراء للتركيز بشكل أكبر على مفهوم أو فكرة يحاول القائم على التثقيف نقلها. فعلى سبيل المثال، إذا تم إجراء هذا النشاط في بيئة طبيّة، يمكن عندها إدراج تحديات صحية. أما إذا تم إجراؤه في مجتمع أبوي تقليدي، فقد تتطلب التحديات قيام المرأة بأدوار قيادية. ولذلك ينبغي أن يصمم الشخص القائم على التثقيف النشاط بطريقة تتناول التحديات الخاصة بمجتمعاته.

المصالحة مع الشعوب الأصلية

مقدمة

أصبحت حقوق الشعوب الأصلية على مدى العقود الثلاثة الماضية جزءاً أساسياً من القوانين والسياسات الدولية، نتيجة للحركة التي قادتها الشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني والآليات الدولية والدول على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

ومن أهم إنجازات هذه الحركة اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. فبعد عقود من المفاوضات، اجتمعت الدول والشعوب الأصلية في عام 2007 لإصدار الإعلان الذي وصف بأنه "معيار إنجاز لا بد من السعي إلى تحقيقه بروح من الشراكة والاحترام المتبادل".[20] ويؤكد الإعلان من جديد على حقوق الإنسان للشعوب الأصلية ويتناول بالتفصيل معايير حقوق الإنسان القائمة والحريات الأساسية التي تنطبق على أوضاعهم الخاصة. ولدى اعتماد الإعلان، أشاد الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك به باعتباره وسيلة للمصالحة.[21] ووصف اعتماده بـ "*اللحظة التاريخية التي تصالحت فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشعوب الأصلية مع تاريخها المؤلم وعقدت العزم على المضي قدماً معاً على طريق حقوق الإنسان والعدالة والتنمية للجميع*".[22]

غير أن إعمال حقوق الشعوب الأصلية أبعد ما يكون عن التحقيق. وتكمن بعض أصعب تحديات حقوق الإنسان التي تواجهها هذه الشعوب في الضغوط على أراضيها وأقاليمها ومواردها بسبب الأنشطة المرتبطة بالتنمية واستخراج الموارد. كما لا تزال ثقافاتها مهددة بينما تقابل حماية حقوقها وتعزيزها بالرفض.

وفي هذا السياق، يؤكد **التثقيف في مجال حقوق الإنسان** على أن حقوق الإنسان عالمية وأن انتهاكات حقوق الشعوب الأصلية هي انتهاكات لحقوق الإنسان. كما أن إعمال حقوق الشعوب الأصلية في مواجهة العنصرية والتمييز المؤسسيين هو جزء من نضال أكبر من أجل حقوق الإنسان الأساسية وليس مسألة متعلقة باكتساب الامتيازات.

الدروس المستفادة والممارسات الجيدة

توضّح الدروس المستفادة والممارسات الجيدة الواردة أدناه والتي تم استخلاصها بشكل أساسي من التجربة الكندية كيف يمكن الاستفادة من التثقيف في مجال حقوق الإنسان **لدعم عملية المصالحة مع الشعوب الأصلية**.[23]

[20] إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007)، الديباجة، متاح عبر الرابط www.ohchr.org/ar/indigenous-peoples/un-declaration-rights-indigenous-peoples

[21] للمزيد حول المصالحة مع الشعوب الأصلية، انظر تقرير آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، *الجهود الرامية إلى تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية: الاعتراف والجبر والمصالحة*، (2019) A/HRC/EMRIP/2019/3/Rev.1.

[22] *انظر البيان المنسوب إلى المتحدث باسم الأمين العام بشأن اعتماد إعلان حقوق الشعوب الأصلية* (2007)، متاح عبر الرابط www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/2016/Docs-updates/Statement-SG-IDWIP-2007.pdf

[23] من مقدمة "احترام الحقيقة والمصالحة من أجل المستقبل – ملخص التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق والمصالحة في كندا" (2015): "لأكثر من قرن، كانت الأهداف الرئيسية للسياسات المتعلقة بالشعوب الأصلية في كندا هي القضاء على حكومات الشعوب الأصلية وتجاهل حقوق السكان الأصليين وإنهاء المعاهدات، ومن خلال عملية الإدماج، العمل على محو الشعوب الأصلية عن الوجود ككيانات قانونية واجتماعية وثقافية ودينية وعرقية قائمة بذاتها في كندا. وكان إنشاء المدارس الداخلية وتشغيلها عنصراً اساسياً في هذه السياسات التي يعتبر الوصف الأفضل لها بأنها "إبادة ثقافية".

السياق التثقيفي

1. ينبغي أن يشمل **نظام التعليم الرسمي** تدريس تاريخ الشعوب الأصلية ووضعها الراهن؛ كما يجب إدراج **منظور الشعوب الأصلية**، لا سيما ثقافاتها ومعتقداتها وقوانينها في المناهج الدراسية.[24]

2. يجب أن يتم **تدريس التاريخ بأساليب تسد الفجوات في المعرفة التاريخية** وتعزز الاحترام المتبادل والتعاطف والمشاركة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:
   - **تكييف الممارسات والمناهج التعليمية** لتشمل سجل الانتهاكات التي ارتكبت بحق الشعوب الأصلية.
   - **بناء التقدير** للتاريخ الغني والمعرفة الوفيرة للشعوب الأصلية واستمرار مساهماتها القوية في البلاد.
   - **تثقيف المعلمات والمعلمين** حول تاريخ المنطقة التي يقومون بالتدريس على أراضيها. كما يجب التأكد من أن المعلمات والمعلمين لا يقومون بوضع انتهاكات حقوق الإنسان في إطار يجعلها تظهر بأنها ليست سوى 'سلوك سيء' ناتج عن الجهل.
   - **تثقيف المتعلمين والمتعلمات اليافعات**، من مجتمعات الشعوب الأصلية وغيرهم من السكان **حول ثقافة الشعوب الأصلية وحقوق الإنسان**. فمن شأن ذلك المساهمة في تنشئة أجيال تتعلم احترام حقوق الآخرين لدى انخراطها في نظام التعليم، مما يتيح تغيير المواقف على نطاق مجتمعي.
   - إدراج **'الاعتراف بالأرض'**[25] التي تتواجد عليها المؤسسة التعليمية ضمن ممارسات التدريس.

3. ينبغي احترام **منظور الشعوب الأصلية** وإدماجه على نطاق متعدد التخصصات، لا سيما في تدريس العلوم والآداب، وبالتشاور والتعاون الوثيقين مع الشعوب الأصلية. ولا يؤكد ذلك فقط على أن خبرات الشعوب الأصلية وجيهة، بل يؤدي أيضاً إلى تفكيك المفاهيم الخاطئة والأحكام المسبقة المحيطة بهم. كما يُسهم توظيف المعلمات والمعلمين من مجتمعات الشعوب الأصلية وتدريبهم، فضلاً عن السماح لأعضاء من مجتمعات الشعوب الأصلية بتيسير ورش العمل والجلسات، في المدارس أو في أي مكان آخر، على ضمان الترويج لروايات الشعوب الأصلية الصحيحة.

4. يعد **معرفة البروتوكول** المعني بالعمل مع الشعوب الأصلية جزءاً مهماً من جهود المصالحة. ويشمل ذلك الاعتراف بالأراضي والاحتفالات التقليدية الأخرى ذات الصلة في سياق معين.

5. يعتبر **توفير مساحات آمنة للحوار** للشباب من الشعوب الأصلية وغيرهم من السكان على حد سواء أمراً ضرورياً. فالمصالحة ليست عملية أحادية الجانب، كما أن الطريقة التي تعمل بها الشعوب الأصلية وغيرها من السكان معاً بحاجة إلى إعادة صياغة بحيث تعمل المجموعتان معاً وليس جنباً إلى جنب فقط. كما لا بد أن تُلهم المصالحة الشعوب الأصلية وغيرهم من السكان لإحداث تغيير في المجتمع كي تتمكن الأجيال القادمة من العيش معاً في سلام وكرامة وازدهار، والانخراط في الحوار بين الثقافات من أجل التفاهم والتعاون في المستقبل.

6. **تعليم الأطفال عن المصالحة** من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان بمجرد بدء المدرسة. فمن شأن ذلك أن يساعد في تنشئة أجيال تقدر عالمية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية وغيرهم من السكان على حد سواء، ويساهم في تثقيف الآباء والأمهات بشأن الإجحاف الذي تعرضت له الشعوب الأصلية. كما يسهم ذلك في التصدي للجهل **المتناقل عبر الأجيال** من خلال نظام التعليم الرسمي.

السياق الأوسع

1. يعد **التركيز على المنظور الجنساني** أمراً ضرورياً عند التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل المصالحة، مع التسليم بأن لدى النساء تجربة خاصة ضمن السرد الاستعماري وأنهن ما يزلن يتأثرن بشكل غير متناسب بإرث الحكم الاستعماري.

2. **استخدام أنشطة التعلم التجريبي** للتدريس حول الحكم الاستعماري، مما يسمح للمشاركات وللمشاركين بلعب أدوار المستوطنين والشعوب الأصلية على حد سواء واختبار المسافة التي نشأت بسبب استمرار الاستعمار وأعمال العنف الاستعمارية. ومن الأمثلة على تلك الأنشطة التي تبتعد فيها المجموعات عن بعضها البعض في كل مرة تتم فيها قراءة انتهاك لحقوق الإنسان. ولا تطلع هذه الأنشطة المشاركات والمشاركين فقط على الأحداث التي قد لا يكونوا على علم بها ولكنها توضح لهم أيضاً الأسباب التي تجعل عملية المصالحة صعبةً للغاية.

---

[24] انظر تقرير آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، *الدراسة المتعلقة بالدروس المستخلصة والتحديات القائمة فيما يتعلق بإعمال حق الشعوب الأصلية في التعليم*، A/HRC/12/33 (2009). ويشير التقرير إلى أن حق الشعوب الأصلية في التعليم يشمل الحق في توفير خدمات التعليم وتلقيها عن طريق أساليبها التقليدية في والتدريس والتعلم، والحق في إدماج منظوراتها وثقافاتها ومعتقداتها وقيمها ولغاتها في نظم ومؤسسات التعليم العامة.

[25] الاعتراف بالأرض هو وسيلة للاعتراف بأن الشعوب الأصلية لها تاريخ طويل مع الأرض والمياه التي يجتمع عليها الناس اليوم وبأنها ديارها وأراضيها. ويهدف هذا الاعتراف إلى مساعدة الأشخاص الذين لا يصفون أنفسهم بأنهم من الشعوب الأصلية على موضعة أنفسهم داخل المكان/الأرض الخاصة بالشعوب الأصلية وتذكير الناس بتاريخ هذه الشعوب الطويل الذي غالباً ما يتم الإغفال عنه أو إهماله. وعادة ما يتم ذكر هذا الاعتراف في بداية أي فعالية أو اجتماع أو تجمع ينظم على هذه الأراضي. مقتبس من *شايان واهيشون وايتبين، الاعتراف بالأرض الخاص بجامعة كونكورديا، تجوهتجاغيه/مونتريال* (2017).

3. يمكن للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يشجع **الشباب من الشعوب الأصلية وغيرهم من السكان** على الانخراط في **الحراك الاجتماعي**. ويتم تقديم منظور جديد للكفاح من أجل حقوق الشعوب الأصلية عندما يدرك الشباب بأن حقوقها قد انتهكت وأن الكفاح من أجل حقوق الشعوب الأصلية، كالحصول على المياه النظيفة والسكن وموارد الصحة النفسية والتعليم الجيد والمناسب ثقافياً، هو جزء من الكفاح الأكبر من أجل حقوق الإنسان.

4. **استخدام الوثائق الرسمية** الصادرة عن جهات محلية وإقليمية ودولية، فهي تعد مصادر فعالة للقائمين والقائمات على التثقيف في مجال حقوق الإنسان عند التدريس حول المصالحة والمعاملة الراهنة للشعوب الأصلية. فعلى سبيل المثال، يعد **إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية** أداة تعليمية مهمة للقائمين والقائمات على التثقيف في مجال حقوق الإنسان لتسليط الضوء على المعايير الدولية لحماية واحترام حقوق الشعوب الأصلية التي يجب على الحكومات الالتزام بها. كما يوضّح أن حقوق الشعوب الأصلية ليست منفصلة عن حقوق الإنسان، إنما هي امتداد لها.

أمثلة من الواقع

يقدم هذا القسم أمثلة عملية توضّح كيف يتم حالياً تنفيذ الممارسات الجيدة الواردة في القسم السابق من قبل الممارسات والممارسين في هذا الميدان.

1 استخدام أنشطة التعلم التجريبي التي يقودها الشباب في التثقيف في مجال حقوق الإنسان للتعليم عن المصالحة

يوضّح هذا المثال كيف يمكن **لاستخدام أنشطة التعلم التجريبي** التي يقودها الشباب من الشعوب الأصلية أن يلعب دوراً مهماً في التغيير الإيجابي داخل المجتمع ويدعم عملية المصالحة الجارية مع الشعوب الأصلية. كما يوضّح أهمية تبني برامج **توفّر مساحات آمنة للحوار** بين الشعوب الأصلية وغيرهم من السكان بهدف إقامة شراكات أكثر إنصافاً.

المنظمة

منظمة 'كانيديان روتس إكستشينج' (كندا)

'كانيديان روتس إكستشينج' (CRE) هي منظمة وطنية رائدة يقودها الشباب من الشعوب الأصلية وغيرهم من السكان وتقدم برامج تركز على المصالحة. كما أن 'كانيديان روتس إكستشينج' هي المنظمة الوطنية الوحيدة التي تقتصر مهمتها الحصرية على إشراك الشباب الذين ينتمون إلى الشعوب الأصلية وغيرهم من السكان من أجل الاضطلاع بأدوار قيادية لتعزيز المصالحة والتضامن في كندا.

عنوان الممارسة

مبادرة المصالحة الشبابية: إشراك الشباب من الشعوب الأصلية وغيرهم من الشباب من جميع أنحاء كندا

نبذة عن الممارسة

على مدى السنوات العشر الماضية، عملت منظمة 'كانيديان روتس إكستشينج' على إشراك الشباب من المجتمعات الحضرية والريفية والنائية في برامج التعلم التجريبي التي يقودها الشباب. تؤمن المنظمة بأن الشباب يلعبون دوراً رائداً في تعزيز العلاقات التي تربط بين الأجيال وفي إعادة تعريف العلاقات القائمة بين مختلف الشعوب في كندا. ومن المحيط إلى المحيط، تجمع 'كانيديان روتس إكستشينج' فرقاً من الشباب من الشعوب الأصلية وغيرهم من السكان لكسر القوالب النمطية التي تفرّق بين المجتمعات. وفي ورشة العمل الخاصة بالمنظمة، عرض موظفوها نشاطين اثنين تستخدمهما المنظمة في تدريب الشباب في المدارس والمجموعات المجتمعية.

النشاط الأول – اختبار الوعي

يوضّح النشاط الأول كيف تصبح المنظورات ضيقة في حال بحث الناس عما يريدون رؤيته فقط، وهو ما يؤدي إلى تفويت المعلومات أو الأفكار أو الأحداث المهمة. وتتمثل خطوات هذا النشاط فيما يلي:

1. يُعرض على المشاركات والمشاركين مقطع فيديو يظهر فيه فريقان يقومان بتمرير كرة بينهما، يرتدي الفريق الأول قمصاناً بيضاء والثاني قمصاناً سوداء.
2. يُطلب من المشاركات والمشاركين حساب عدد المرات التي يمرر فيها الفريق بالقمصان البيضاء الكرة لبعضهم البعض أثناء مقطع الفيديو.
3. في نهاية المقطع، يتم ذكر عدد التمريرات. ثم يُسأل المشاركون والمشاركات من منهم لاحظ ما وضعه المنظمون 'لتشتيت الانتباه'– أي الشخص الذي يرتدي بدلة الغوريلا الذي يمر بين اللاعبين في منتصف اللعبة. ففي العادة يركز معظم الناس بشكل كبير على الكرة ولا يرون الغوريلا.
4. ثم يتحدث الميسرون عن " انهاء الاستعمار وتغيير التفكير" الذي يتطلب من الناس أن يكونوا على دراية بأشياء خارج طريقتهم المعتادة في التفكير وأن يصبحوا متنبهين للأشياء التي ربما لم يفكروا بها من قبل.

النشاط الثاني – الأحداث التاريخية وإلتئام الجراح

تم استحداث هذا النشاط من قبل شاب مشارك في مبادرة المصالحة الشبابية وهو يُمكّن المشاركات والمشاركين من الإحساس بالمسافة التي أحدثها استمرار الاستعمار والعنف الاستعماري وفهم الأسباب التي تجعل المصالحة عملية صعبة. وتتألف الخطوات في هذا النشاط مما يلي:

1. يقف صفان من الأشخاص في مواجهة بعضهما البعض وقريبان لدرجة كافية للمصافحة وإجراء محادثة. يمثل أحد الصفين الشعوب الأصلية ويمثل الآخر المستوطنين مع الأخذ في الاعتبار التنوع الهائل داخل هذه الفئات (الأمم الأولى، السكان الهجناء، الإنويت، الوافدون الجدد، اللاجئون، الجيل الخامس من المستوطنين)
2. يقدم المشاركون والمشاركات أنفسهم للشخص المقابل ثم يبدؤون في محادثة.
3. يقوم الميسرون والميسرات بتوزيع عدد من الأوراق التي تحتوي على معلومات حول المظالم المرتَكبة بحق الشعوب الأصلية في كندا والتي تشمل:
   - المدارس الداخلية [26]
   - سياسات رعاية الأطفال المعروفة بـ "عملية خطف جيل الستينيات وجيل الألفية" التي أخرجت أطفال الشعوب الأصلية من منازلهم ووضعتهم في أسر من غيرهم من السكان
   - القتل الجماعي للكلاب التي تجر الزلاجات[27]
   - الترحيل القسري للشعوب الأصلية
   - ارتفاع عدد نساء الشعوب الأصلية المفقودات والمقتولات
4. مع مشاركة كل معلومة، يأخذ الصفان خطوة إلى الوراء بعيداً عن بعضهما البعض ويبدآن المحادثة من جديد.
5. عندما يكون الصفان بعيدين جداً لدرجة لا يمكن معها إجراء محادثة، يتم إعطاء المشاركات والمشاركين أوراقاً تحتوي على إجراءات تتضمن خطوات نحو المصالحة والحراك. وتشمل الإجراءات ما يلي:
   - ورش عمل حول معاهدات السلام بين مختلف الشعوب الأصلية، مثل معاهدة 'الطبق بملعقة واحدة' Dish with One Spoon بين قبائل الإنيشابي والميسيساغا والهودينوشوني
   - الحركات الشعبية للتأكيد على حقوق الشعوب الأصلية في السيادة، مثل حركة "لاسكوت بعد الآن" Idle No More

[26] في عام 1831 بدأ فصل أطفال الشعوب الأصلية الذين يقطنون الأراضي التي تعرف الآن باسم كندا، عن والديهم وإرسالهم إلى مدارس داخلية. ولم يتم القيام بذلك من أجل تعليمهم، بل كان الهدف في المقام الأول هو قطع الصلات التي تربطهم بثقافتهم وهويتهم. ولم يتم جمع شمل العديد من هؤلاء الأطفال بأسرهم على الإطلاق. من تقرير *احترام الحقيقة والمصالحة من أجل المستقبل – ملخص التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق والمصالح في كندا* (2015)، صفحة 2، متاح عبر الرابط https://ehprnh2mwo3.exactdn.com/wp-content/uploads/2021/01/Executive_Summary_English_Web.pdf

[27] بين عامي 1950 و1970، قتلت شرطة الخيالة الملكية الكندية في القطب الشمالي عمداً آلاف الكلاب التي تجر الزلاقات لإجبار سكان الإنويت المتنمين للمخيمات المتنقلة إلى الاستقرار في مجتمعات دائمة. من *التقرير النهائي للجنة كيكيكتاني لتقصي الحقائق: الوصول إلى سيماكاتجينجينيك (المصالحة بين الأنداد)*، لجنة كيكيكتاني لتقصي الحقائق (2013)، صفحة 44، متاح عبر الرابط www.qtcommission.ca/en/reports/qtc-final-report-achieving-saimaqatigiingniq

- أعمال فنية لإحياء ذكرى نساء الشعوب الأصلية المفقودات والمقتولات وإذكاء الوعي حول قضيتهن مثل مشروع 'السير مع أخواتنا' Walking With Our Sisters
- لجنة تقصي الحقائق والمصالحة
- مسيرة المشي حول المياه Water Walk settler في عام 2003 التي أطلقتها الناشطة جوزفين ماندامين وتم خلالها السير في محيط بحيرة سوبيريور

6. بعد تقديم كل ثلاثة إجراءات، يتخذ كلا الصفين خطوة للأمام نحو بعضهما البعض ويحاولان بدء محادثة من جديد.
7. يشكل المشاركون دائرة ويقدمون أنفسهم ويذكرون من أين أتوا ويعرضون أفكارهم حول المصالحة.

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

هذه الممارسة:

- **قائمة على المشاركة**، إذ تقوم فرق من الشباب من الشعوب الأصلية وغيرهم من السكان بقيادة الأنشطة ويتم فيها استخدام المنهجيات التشاركية
- **فعّالة**، لأن المشاركين والمشاركات قادرون على الاختبار بشكل شخصي المسافة التي خلقها استمرار الاستعمار والعنف الاستعماري. أما جلوس الأشخاص في دائرة من أجل المناقشة فيخلق مساحة متكافئة ويشجع الناس على التعريف بأنفسهم وتوضيح من أين جاؤوا، مما يسمح لهم بناء العلاقات وتعميق الصلات. كما يعمل ذلك ضمنياً على تثقيفهم حول طرق التواصل التي تستخدمها الشعوب الأصلية، أي الجلوس في دائرة، وطرق دخول الدائرة والخروج منها، وأهمية التّعريف بأنفسهم وتوضيح من أين جاؤوا من أجل تحديد موقعهم بالنسبة للأشخاص الآخرين. وهذا يمكنهم من الفهم على نحو أفضل التحديات التي تنطوي عليها عملية المصالحة
- تستخدم أساليب **مبتكرة** وتخرج عن المألوف في أساليب التعليم الرسمي
- **ملائمة** وضرورية، إذ تلقي الضوء على وجهات نظر الشعوب الأصلية التي عادة ما تكون غائبة عن كتب التاريخ والمناهج المدرسية.

تكييف الممارسة

تعد المعارف التي تقدمها ورشة العمل هذه قابلة للتطبيق من قبل أي منظمة تحاول أن تكون أقرب إلى الشباب وقادة مجتمعات الشعوب الأصلية. فالمناقشات التي تطرحها تسلط الضوء على بعض الحواجز الموجودة في المجتمع وتساعد الناس على المضي قدماً بطريقة عملية.

بناء «منظور للعدالة» لدى المتعلمين والمتعلمات الصغار من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان

2

يوضّح هذا المثال كيف **يمكن استخدام التثقيف في مجال حقوق الإنسان في سن مبكرة** كأداة لتغيير الخطاب العنصري والمتحيّز جنسانياً ضد النساء والفتيات من الشعوب الأصلية في كندا. كما يشكل دليلاً إرشادياً للقائمين والقائمات على التثقيف لدى تطوير دوراتهم التدريبية وورش العمل ومجموعات الأدوات الخاصة بهم لتثقيف **الشعوب الأصلية وغيرهم من السكان**. ويسهم ذلك أيضاً في تثقيف المعلمين والمعلمات بطرق الشعوب التي يقومون بممارسة مهنتهم على أراضيها.

المنظمة

التحقيق الوطني في قضية نساء وفتيات الشعوب الأصلية المفقودات والمقتولات (NI - MMIWG) (كندا)

التحقيق الوطني في قضية نساء وفتيات الشعوب الأصلية المفقودات والمقتولات هو تحقيق مستقل عن الحكومات الفيدرالية وحكومات المقاطعات والأقاليم والمؤسسات الملكية وأشكال الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية ويضم أربعة مفوضين من جميع أنحاء كندا. وتتمثل ولاية المفوضين في دراسة الأسباب المنهجية لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات من الشعوب الأصلية ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين ومزدوجي الروح ذوي الروحين[28] في كندا والإبلاغ عنها من خلال النظر في أنماط العنف والعوامل الكامنة وراءه.

عنوان الممارسة

"أصواتهن سترشدنا"

نبذة عن الممارسة

في هذه الممارسة، قام منسق التعليم التابع للتحقيق الوطني في قضية نساء وفتيات الشعوب الأصلية المفقودات والمقتولات بتقديم "أصواتهن سترشدنا"، وهو دليل إرشادي تم إعداده لدعم رواد التعليم في تطوير المناهج والدروس حول تاريخ الشعوب الأصلية وحقوقها. ويتم استخدام هذا الدليل الإرشادي من قبل القائمين والقائمات على التثقيف من أجل تطوير دوراتهم التدريبية وورش العمل ومجموعات الأدوات الخاصة بهم التي يمكن تكيفها لتتلاءم مع بيئاتهم المحلية. وقد تم تصميم الدليل لاستخدامه في مستويات التعليم الثلاث وهي:

- التعليم المبكر
- المرحلة المتوسطة
- المرحلة الثانوية والجامعية وما بعدها

وقد شدد المنسق على أهمية تعليم الأطفال حول حقوق الإنسان **بمجرد دخولهم النظام المدرسي**، من أجل تكوين "**منظور للعدالة**" يمكنهم رؤية العالم من خلاله وبالتالي البدء في تشكيل منظومة القيم الخاصة بهم. فمن خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان، يتعلم الطلاب أن كل إنسان صاحب حقوق وأنه يجب أن تتاح له فرصة متكافئة لتحقيق إمكاناته بالكامل، بغض النظر عن السن، أو العرق، أو الدين، أو الأصل الإثني، أو الوضع الاجتماعي، أو أي فروق أخرى. وضمن هذا السياق يتعلم الطلاب بعد ذلك كيف تأثرت – وما زالت تتأثر – حقوق الإنسان لنساء وفتيات الشعوب الأصلية بالعنف والمواقف المجتمعية والنظامية والقوالب النمطية والعوامل التاريخية. ومن خلال تدريس المتعلمين والمتعلمات من جميع الأعمار، لا سيما الأطفال منهم، حول قيمة نساء الشعوب الأصلية وأدوارهن وحقوقهن من المنظور الأصلي لأممهم ومجتمعاتهم، فضلاً عن تعريفهم بـ 'قضايا الشعوب الأصلية' من خلال ' منظور للعدالة'، يصبح القائمون والقائمات على التثقيف قادرين على البدء بإحداث تغييرات مجتمعية واسعة في المواقف تجاه معاملة الشعوب الأصلية.

---

[28] "2S" أو "ذوو الروحين" هو مصطلح للأمم الأولى يشير إلى الأشخاص الذين يجسدون كل من الروح الأنثوية والروح الذكرية أو الذين لا تقتصر هويتهم الجنسانية أو توجههم الجنسي أو هويتهم الروحية على التفرع الثنائي الذكر/الأنثى. مقتبس من الحكومة الكندية، مسرد التنوع الجنسي والجنساني، متاح عبر الرابط www.btb.termiumplus.gc.ca/publications/diversite-diversity-eng.html#t

وتتمثل إحدى الاستراتيجيات القوية والفعّالة لتعليم الصغار حول حقوق الإنسان والمصالحة في سرد القصص وربطها بالتجارب والقيم الشخصية. فالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و10 سنوات هم رعاة بالفطرة للعدالة والإنصاف مما يجعل هذه الفئة العمرية مثالية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

ويتألف الدليل مما يلي:

المعلومات الأساسية والموارد

يقوم هذا القسم بتحضير المعلمين والمعلمات من خلال تزويدهم بروابط لجميع الوثائق الرئيسية وتقارير اللجان ونماذج يحتذى بها (مع الملفات الشخصية)، بالإضافة إلى موارد للمعلمين والمعلمات لتعلم المعلومات الأساسية. ويقدم هذا القسم المشاريع والموارد، بما في ذلك القوائم والإشارات إلى المنظمات والتمارين الرئيسية، بالإضافة إلى قسم للمصطلحات المهمة. كما يناقش أهمية إنشاء 'مساحة أخلاقية'، أو مكان آمن للتَعلُم يتم فيه اعتبار جميع المشاركين والمشاركات متكافئين في القيمة ويتم تقدير مساهمة كل شخص واحترامها.

التعليم المبكر

تشمل الموضوعات المطروحة في هذا القسم ما يلي:

- أهمية المرأة في الأسرة والمجتمع
- الآثار المترتبة على الحطّ من قيمة المرأة
- الترابط
- الهوية
- دور الأشخاص ذوي الروحين

المرحلة المتوسطة

تشمل الموضوعات المطروحة في هذا القسم ما يلي:

- تمكين النساء والفتيات
- الدور الذي تلعبه اللغة في غرس القيم[29]
- الدور التقليدي للرجال في المجتمعات
- الأسباب الجذرية للعنف
- الارتباط بالمياه والأرض
- ضلوع الشرطة
- المعاهدات
- الاستغلال عبر الإنترنت
- المقاومة والقدرة على الصمود والإحياء

المرحلة الثانوية والجامعية وما بعدها

تشمل الموضوعات المطروحة في هذا القسم ما يلي:

- الممارسات الحالية لخدمات الطفل والأسرة
- العنف المنهجي ضد الأطفال
- المقاومة والقدرة على الصمود
- دور المرأة في الثقافة والطقوس
- الأمان
- دور الإعلام
- الموارد والتعليم المستمر
- النشاط المجتمعي والعدالة الاجتماعية
- العنصرية والتمييز والقوالب النمطية

[29] للمزيد عن هذا الموضوع، انظر دور اللغات والثقافة في تعزيز وحماية حقوق وهوية الشعوب الأصلية، دراسة أعدتها آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، A/HRC/21/53 (2012).

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

هذه الممارسة:

- **ملائمة** لأنها تساهم في سد الثغرات في المحتوى والتعليم حول قضايا الشعوب الأصلية في كندا، مما يوفر نقطة مرجعية للقادة التربويين لتحديث المحتوى وتكييف جهودهم التعليمية مع أفضل الممارسات على المستوى الوطني
- **قائمة على المشاركة** حيث شارك في إعداد الدليل ائتلاف من المعلمين والمعلمات من الشعوب الأصلية (الأمم الأولى والسكان الهجناء والإنويت). كما يتعاون التحقيق الوطني في قضية نساء وفتيات الشعوب الأصلية المفقودات والمقتولات أيضاً مع مجالس التعليم واتحادات المعلمين وكليات التربية ووزارات التعليم في جميع أنحاء كندا لضمان توزيع الدليل وتطبيقه.
- **مبتكرة** من حيث استهدافها للطلاب من الشعوب الأصلية وغيرهم من السكان، فضلاً عن التركيز على الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 5 سنوات.

تكييف الممارسة

على الرغم من أن محتوى الدليل خاص بسياق الشعوب الأصلية في كندا، إلا أن فكرته قابلة للتكييف مع سياقات مختلفة. فمن شأن إعداد وثيقة توفر للمعلمين وللمعلمات والقادة التربويين الموارد التي يمكنهم استخدامها وتقسيمها لموضوعات مناسبة للعمر من دون اقتراح الخطوط العريضة للمقرّرات الدراسية أن يُمكّن المعلمين من جعل المحتوى خاصاً بهم.

للوصول إلى المورد

أصواتهن سترشدنا متاح للاطلاع العام على الموقع الإلكتروني للتحقيق الوطني في قضية نساء وفتيات الشعوب الأصلية المفقودات والمقتولات

تقييم التثقيف
في مجال حقوق الإنسان

مقدمة

يُعد تقييم الأثر الذي يحدثه **التثقيف في مجال حقوق الإنسان** مهمةً معقدةً. فالهدف الأسمى للتثقيف في مجال حقوق الإنسان هو كفالة قدر أكبر من الاحترام لحقوق الإنسان، مما يؤدي إلى إحداث تغيير اجتماعي، وهو أمر يصعب قياسه بمعزل عن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يشمل مجموعة واسعة جداً من الأنشطة ذات الأهداف والغايات المختلفة، فإنه يتطلب أنواعاً مختلفة من عمليات التقييم. ويعد نقص الموارد اللازمة للتقييم والافتقار إلى الخبرة في إجرائه من التحديات الشائعة التي يواجهها القائمون على التثقيف في مجال حقوق الإنسان أثناء سعيهم لبيان أثر الجهود التي يقومون بها في هذا المجال.[30]

الدروس المستفادة والممارسات الجيدة

تتناول الدروس المستفادة والممارسات الجيدة الواردة أدناه موضوع تقييم التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

1. يبدأ **التقييم الجيد** بوضع **هدف واضح** في الاعتبار. فالتقييم يهدف إلى الإجابة على أسئلة محددة وتوفير المعلومات من أجل دعم الأهداف المتعلقة بنشاط التثقيف في مجال حقوق الإنسان. كما يوفر البيانات التي يمكن على أساسها اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والتصميم والتنفيذ وتقييم المتابعة والعمل بها.

2. يُنظر إلى التقييم في الكثير من الأحيان على أنه حدث فردي يتم الاضطلاع به في نهاية نشاط ثقيفي. مع ذلك، لا بد أن يكون التقييم **عملية منتظمة ومستمرة** بحيث تمكّن المنظمات والمنظمين من **جمع المعلومات بشكل منهجي خلال جميع مراحل التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان**. ويعد **بيان النتائج القابلة للقياس** أمراً مهماً لتحديد التوقعات لبرنامج معين والحفاظ على محور تركيزه.

3. يجب أن يساهم التثقيف في مجال حقوق الإنسان أيضاً في تحقيق النتائج المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي، إذ تواجه النساء والفتيات تجارب مشتركة والتي غالباً ما تكون مختلفة جداً عن تجارب الفتيان والرجال. ويشمل ذلك أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها كل طرف وكيفية التمتع بالحقوق. من هنا يعتبر **تطبيق منظور جنساني في تقييم التثقيف في مجال حقوق الإنسان** أمراً **ضرورياً** ويتضمن تقييم الآثار المختلفة المترتبة على النساء والفتيات والرجال والفتيان في كل خطوة من خطوات عملية التقييم. ولذلك لا بد من ضمان مشاركة النساء والفتيات أنفسهن في عملية التقييم.

4. يتّسم **النهج القائم على المشاركة** في تقييم التثقيف في مجال حقوق الإنسان بالأهمية لأنه يركّز على الشمول والتنوع والمشاركة الكاملة والمتكافئة والهيكل غير الهرمي. ويوفر النهج القائم على المشاركة الفرصة لبناء علاقات عمل جيدة مع أصحاب المصلحة المعنيين. ولذلك، فهو لا يعني فقط مشاركة المتعلمات والمتعلمين المنخرطين في أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان، بل مشاركة المدربات والمدربين، والمنظمات والمجتمعات التي جاء منها المتعلمون والمتعلمات والمجتمع ووكالات التمويل كذلك. ويعتبر ذلك أمراً مهماً بشكل خاص عند تقييم المشاريع الأكبر حجماً. وتشمل سُبل تنفيذ النهج القائم على المشاركة في تقييم التثقيف في مجال حقوق الإنسان ما يلي:

- **إجراء دراسة مرجعية** في بداية المشروع يشترك فيها **جميع أصحاب المصلحة**. وهذا من شأنه أن: أ) يُتيح تحديد الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المستهدف؛ ب) يُوفّر بيانات مرجعية يمكن على أساسها قياس التقدم نحو تحقيق النتائج؛ ج) يُشجّع على المشاركة من قبل جميع أعضاء المجتمع
- **ضمان أن يتم تحديد المصطلحات الرئيسية في بيانات النتائج والمؤشرات بوضوح**، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، وأن يتم فهمها ودعمها من قبلهم
- **بناء قدرة أصحاب المصلحة** على التقييم التي ستمكنهم من رصد نجاحهم وقياسه
- **تقييم المعرفة بحقوق الإنسان** فيما يتعلق بتجارب المتعلمين والمتعلمات أنفسهم والسياقات الخاصة بهم وكيفية استخدامهم لهذه المعرفة

5. يجب أن تحتوي برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان على نتائج ومؤشرات فضلاً عن بيانات مرجعية وأهداف تمكننا من **قياس التغيرات في مساواة النوع الاجتماعي**. وينبغي النظر في مؤشرات مساواة النوع الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل دورة برنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان: التخطيط، والتصميم، والتنفيذ، والتقييم.

6. سيؤدي **تعزيز ممارسة التقييم** إلى زيادة مساءلة **القائمين والقائمات على التثقيف في مجال حقوق الإنسان** وتمكينهم من قياس وإثبات الأثر التحويلي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وفعاليته في إحداث التغيير الاجتماعي.

7. من الضروري **وضع مؤشرات "جيدة"**[31] يمكنها جمع الأدلة بطريقة فعّالة على التقدم نحو تحقيق النتائج. ولكي تُوفّر المؤشرات البيانات المناسبة، لا بد أن تكون قادرة على قياس التغييرات التي تتفق مع النواتج. وعند وضع مؤشرات لقياس نتائج التثقيف في مجال حقوق الإنسان، لا بد أن تتأكد من أنها:

---

[30] المزيد من الإرشادات حول تقييم التدريب في مجال حقوق الإنسان متوفرة في إيكويتاس – المركز الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقييم أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان: دليل للمعلمين في مجال حقوق الإنسان (2011)، متاح عبر الرابط www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/EvaluationHandbookPT18_ar.pdf

[31] يمكن الاطلاع على المزيد حول وضع المؤشرات في إيكويتاس – المركز الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقييم أثر التدريب في مجال حقوق الإنسان: توجيهات بشأن تحديد المؤشرات (2020)، متاح عبر الرابط www.ohchr.org/sites/default/files/2022-01/EvaluatingHRTraining_AR.pdf

- **مرتبطة مباشرة بالنتائج** المراد قياسها
- مفيدة **وذات صلة بالسياق**
- تقدم **أدلة دقيقة**
- **محايدة**، أي أنها لا توضح أو تحدد اتجاه التغيير

يجب **الحد من عدد المؤشرات** بحيث لا يزيد عن مؤشرين اثنين لكل ناتج كحد أقصى والتأكد أيضاً من سهولة جمع المعلومات المطلوبة للمؤشر.

8. تعد المؤشرات النوعية مهمة للغاية بالنظر إلى أنواع النتائج المنشودة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان. مع ذلك، تتسم البيانات النوعية بمستويات أعلى من التعقيد وتتطلب قدراً كبيراً من الموارد لتحليلها. ويمكن أن يسهم **تحديد البيانات النوعية كمياً** في تبسيط التحليل. وتتضمن بعض الطرق للقيام بذلك ما يلي:

- **ترميز البيانات** (أي تحليل البيانات النوعية وتصنيفها ومن ثم حساب تكرار الإجابات لكل فئة).
- **توفير مقياس** يتيح قدراً من القياس لحجم التغيير
على سبيل المثال: *مستوى الثقة (على مقياس من أربع درجات) بين الشباب (ذكر، أنثى، غير محدد) في قدرتهم على التأثير على القرارات السياسية في مجتمعهم*
- **استخدام النسب المئوية والأرقام** لتحديد البيانات النوعية كمياً. على سبيل المثال، *للتعرّف على جودة المادة التدريبية، قد يكون المؤشر النوعي: النسبة المئوية (%) أو عدد (#) المشاركات والمشاركين للمدربين الذين يشعرون أن المادة التدريبية مفيدة.*

9. يتسم تقييم الأنشطة التعليمية غير النظامية، مثل المعارض ووسائل التواصل الاجتماعي والأنشطة المدرسية اللامنهجية بقدر أعلى من الصعوبة لأنها تحدث خارج الهياكل التعليمية التقليدية التي توفر عادة إطاراً لإجراء التقييم. وتشمل بعض الأفكار **لتقييم التعليم غير النظامي** ما يلي:

- تطوير **عملية متابعة** للفعاليات التي تقام في إطار التثقيف في مجال حقوق الإنسان، مثل المعارض، لرصد المشاركات والمشاركين الذين يتم الوصول إليهم من خلال هذه الفعاليات. ومن شأن ذلك أن يتيح أيضاً تحديد مجموعات الأشخاص الذين لا يتم الوصول إليهم ومعرفة الإجراءات اللازمة لزيادة عدد المجموعات أو الأشخاص الذين يتم التأثير عليهم.
- وضع **أدوات تقييم لقياس مواقف المشاركات والمشاركين قبل المشاركة في النشاط وبعدها**، كمواقفهم قبل زيارة المعرض وبعدها.

10. يمكن أن يكون **استخدام التكنولوجيا** لدعم عملية التقييم وسيلة فعّالة لجمع البيانات من عدد كبير من الأشخاص لا سيما لدى العمل بموارد محدودة. ومن الأمثلة على ذلك **استخدام الدراسات الاستقصائية أو الاستبيانات الإلكترونية** لتقييم ردود أفعال المتعلمات والمتعلمين أو المعرفة التي تم اكتسابها خلال المشاركة في نشاط تثقيفي. وللتأكد من أن عدد الردود التي يتم جمعها يقدم معلومات تمثل الجمهور ويتيح الحصول على استنتاجات مفيدة، من المهم أن يقوم القائمون على التثقيف بـ:

- التأكد من أن **الغرض** من الدراسة الاستقصائية أو الاستبيان **واضح** ويمكن الاطلاع عليه من قبل المجيبات والمجيبين، فضلاً عن كيفية استخدام النتائج.
- **الإشارة إلى الوقت** الذي **سيستغرقه** ملء الاستبيان أو الدراسة الاستقصائية.
- كتابة **أسئلة مختصرة** قدر المستطاع وجمع المعلومات عن العناصر المراد قياسها فقط. كما يجب التركيز على جمع المعلومات "المراد معرفتها" فقط. فالاستبيانات أو الدراسات الاستقصائية الطويلة تحصل على ردود أقل وغالباً ما توفر معلومات غير ذات صلة، مما يجعل تحليل النتائج أكثر صعوبة.
- اختيار التطبيقات التكنولوجية أو المنصات التي **يتيسر الوصول إليها عبر الأجهزة المختلفة** (على سبيل المثال، الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة اللوحية).
- التأكد من أن **وصول المستخدمات والمستخدمين** قد تم أخذه في الاعتبار عند تصميم التطبيقات نفسها (على سبيل المثال، سهولة الاستخدام، توفر خيارات للمستخدمات وللمستخدمين من ذوي الإعاقة).
- التأكد من وجود **نسخ إلكترونية وورقية** من الاستبيانات أو الدراسات الاستقصائية لضمان عدم استبعاد أي مشاركة أو مشارك لتعذر وصولهم إلى التكنولوجيا اللازمة.
- اتخاذ تدابير **لضمان خصوصية المجيبين والمجيبات**، كعدم طلب إدراج بريدهم الإلكتروني أو أرقام هواتفهم أو تاريخ ميلادهم.
- **إرسال أداة التقييم في أقرب وقت ممكن** بعد انتهاء النشاط التثقيفي أو حتى قبل انتهائه.
- جمع بيانات مصنفة جنسانياً – وحيثما كان ذلك ملائماً وممكناً – مصنفة حسب الأسباب الرئيسية الأخرى للتمييز (مثل السن والحالة الاقتصادية والاجتماعية والعرق).

أمثلة من الواقع

يقدم هذا القسم أمثلة عملية توضّح كيف يتم حالياً تنفيذ الممارسات الجيدة الواردة في القسم السابق من قبل الممارسين والممارسات في هذا الميدان.

1 دمج التقييم في جميع مراحل دورة التدريب في مجال حقوق الإنسان

يوضّح هذا المثال كيف يتم دمج التقييم في جميع مراحل دورة التدريب في مجال حقوق الإنسان، لا سيما الأدوات والأساليب التي يمكن استخدامها لإجراء أنواع مختلفة من التقييم.

المنظمة

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هي هيئة الأمم المتحدة الرائدة في مجال حقوق الإنسان والمكلفة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعزيز وحماية التمتع بجميع حقوق الإنسان لكل الناس.

عنوان الممارسة

دمج التقييم في جميع مراحل دورة التدريب في مجال حقوق الإنسان

نبذة عن الممارسة

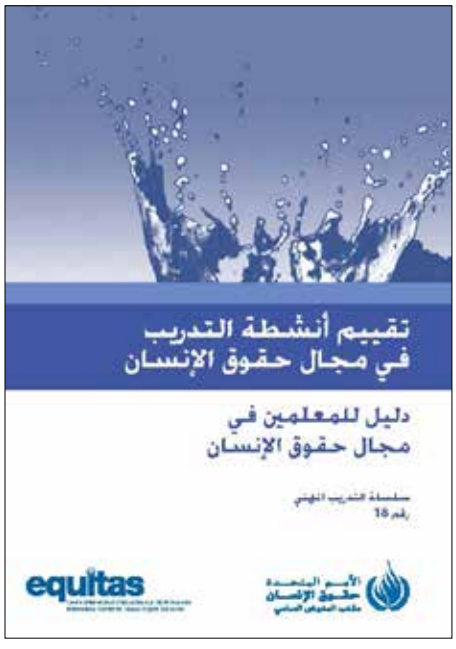

تتكون هذه الممارسة من **نموذج منهجي لتقييم أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان** على النحو المفصل في المنشور الذي يحمل عنوان "تقييم أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان – دليل للمعلّمين في مجال حقوق الإنسان"، الذي تم إعداده في إطار تعاون بين إيكويتاس ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويهدف الدليل إلى تطوير كفاءات القائمين والقائمات على تثقيف البالغين في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بنظريات التقييم التثقيفي وممارساته. والدليل متاح باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية.

وفي سياق التثقيف في مجال حقوق الإنسان، يعتبر التقييم إجراءً منهجياً يهدف إلى جمع المعلومات حول مدى التغييرات التي تحققت على مستوى المتعلمين ومنظماتهم ومجتمعاتهم التي ستؤدي إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان، والتي يمكن، في حدود المعقول، ربطها بالنشاط التثقيفي.

ولا بد من النظر إلى التقييم على أنه عملية مستمرة **ومدمجة في جميع مراحل دورة التدريب في مجال حقوق الإنسان (أي مراحل التخطيط والتصميم والتنفيذ والمتابعة)**. وفيما يلي مثال على كيفية تنفيذ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لهذه الممارسة في دورتها التدريبية حول "تصميم وإدارة وتنفيذ التدريب في مجال حقوق الإنسان" التي عُقدت عام 2017 في باماكو في مالي. وكانت هذه الدورة عبارة عن نسخة من برنامج تدريب المدربين والمدربات الدوري للمفوضية تم تكييفها لملائمة الواقع المحلي. وهدفت الدورة إلى بناء معارف ومهارات موظفي وموظفات شؤون حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى حول منهجية التدريب في مجال حقوق الإنسان. كما استهدفت نسخة باماكو موظفي وموظفات الأمم المتحدة العاملين في مالي (سواء في المقر الرئيسي في باماكو أو في المكاتب الإقليمية) وكذلك موظفي وموظفات بعض الوكالات الوطنية الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني التي تقوم بمهام تدريبية.

التقييم خلال مرحلة التخطيط للتدريب

عند التخطيط لدورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان، فإن التقييم يتم بإجراء **تقدير لاحتياجات التدريب** لجمع المعلومات حول الثغرات، ومقارنة الحالة الراهنة لحقوق الإنسان بالحالة المنشودة، التي يمكن تناولها خلال النشاط التدريبي. ويتضمن تقدير احتياجات التدريب تحليلاً للسياق والمؤسسة/المجتمع الذي ينتمي إليه المتعلمون والمتعلمات، فضلاً عن تقييم للمتعلمين وللمتعلمات أنفسهم – أي ملفاتهم الشخصية بشكل عام ومعرفتهم ومهاراتهم ومواقفهم في مجال حقوق الإنسان على وجه الخصوص. وتشمل الأدوات المستخدمة في هذا التقييم الاستبيانات والمشاورات مع الخبراء ومراجعة الوثائق ذات الصلة وإجراء المقابلات مع ممثلي المتعلمين والمتعلمات.[32] وبناءً على احتياجات التدريب التي يتم تحديدها، يمكن للمدربات وللمدربين تحديد النتائج المرجوة من النشاط التدريبي، فضلًا عن الهدف العام وأهداف التعلُّم المحددة للبرنامج/الدورة التدريبية.

الدورة التدريبية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول تصميم وإدارة وتنفيذ أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان – باماكو، مالي (2017)

خلال مرحلة التخطيط، قام فريق التدريب بـ:

- ***مناقشة مستفيضة مع ممثلي المتعلمين والمتعلمات والمشرفين والمشرفات عليهم بخصوص:***
  - *حالة حقوق الإنسان المحلية/الوطنية، ودور التدريب في مجال حقوق الإنسان في معالجتها، فضلاً عن الفئات الرئيسية المستهدفة*
  - *الملفات الشخصية للمتعلمين والمتعلمات ومعلومات حول ما يعتقد ممثلو المتعلمون والمتعلمات والمشرفون والمشرفات عليهم أنهم بحاجة إلى تعلمه، من أجل تعزيز قدراتهم كمدربين وكمدربات في مجال حقوق الإنسان*
- ***مراجعة الوثائق ذات الصلة** المقدمة من ممثلي المتعلمين والمتعلمات والمشرفين والمشرفات عليهم*
- ***تحديد برامج التدريب السابقة** التي تم تقديمها للمتعلمين والمتعلمات، لاكتشاف الثغرات وتجنب الازدواجية*
- *قبل بدء الدورة التدريبية بوقت طويل، **طلب من كل متعلم ومتعلمة ملء استمارة التسجيل** التي تضمنت استبياناً شاملاً لتقييم احتياجات التدريب مع أسئلة تتعلق بمعرفة المتعلمين والمتعلمات وخبراتهم في منهجية التدريب في مجال حقوق الإنسان وكذلك التوقعات فيما يتعلق بالدورة التدريبية.*

[32] نظراً لأن هوية المشاركين الفعليين في الدورة التدريبية قد لا يتم تأكيدها في بداية مرحلة التخطيط للتدريب، يمكن تحديد وإشراك متعلمين "تمثيليين" من الجمهور المستهدف (على سبيل المثال ضباط شرطة من وحدة للشرطة في بلد معين سيتم تدريب أعضائها) في عملية تقدير احتياجات التدريب.

التقييم خلال مرحلة تصميم التدريب

مع تبلور البرنامج أو الدورة التدريبية، يأتي دور التقييم التكويني ليساعد القائمين والقائمات على التثقيف في مجال حقوق الإنسان على تحديد مجالات تحسين مسودة الخطة وإجراء التعديلات المناسبة والتحقق من الخطة النهائية. وتشمل الأدوات المستخدمة في إجراء التقييم التكويني المراجعة من قبل الخبراء في الموضوع والخبراء في منهجية التدريب والمناقشات غير الرسمية مع ممثلي المتعلمين والمتعلمات والاختبار التجريبي، من بين أمور أخرى.

الدورة التدريبية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول تصميم وإدارة وتنفيذ أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان – باماكو، مالي (2017)

- *ضم فريق التدريب **ممثلاً واحداً عن المتعلمين والمتعلمات كعضو في فريق التدريب وكميسر أو ميسرة مشاركين ومشاركات**، مما مكّن الفريق من تلقي ملاحظات مستمرة أثناء تصميم الدورة التدريبية*
- *واصل فريق التدريب **المناقشات مع ممثلي المتعلمين والمتعلمات والمشرفين والمشرفات عليهم** للتأكد من أن محتوى التدريب ومنهجيته، وكذلك الجوانب التنظيمية، ملائمة ومناسبة للمتدربين والمتدربات. فعلى سبيل المثال، تم إجراء تعديلات لمراعاة المسائل المتعلقة بالممارسات الدينية وكذلك وضع برنامج يناسب التوقيت المحلي*
- *أُخذت **التعليقات الواردة من الدورات الأخرى** من برنامج تدريب المدربين والمدربات التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الاعتبار للتأكد من التصدي للشواغل والملاحظات ذات الصلة.*

التقييم خلال مرحلة تقديم التدريب

يمكن الاستمرار في تنقيح التدريب خلال الدورة التدريبية بطرق مختلفة من بينها، على سبيل المثال، الملاحظة واستخلاص المعلومات والحصول على ملاحظات وآراء المتعلمين والمتعلمات بنهاية كل يوم (**"التقييم التكويني أثناء تقديم الدورة التدريبية"**). ومع نهاية الدورة التدريبية، يتم إجراء تقييم نهائي (**"التقييم الإجمالي في نهاية الدورة التدريبية"**) لتقييم ما إذا كانت أهداف التعلم قد تحققت وما إذا كان التدريب فعّالاً. وتشمل الأدوات المستخدمة للقيام بذلك، الاستبيانات ومراجعة الأعمال التي أنجزها المتدربون والمتدربات أثناء التدريب (خطط العمل، وخطط الدروس، وما إلى ذلك)، والتمارين/الاختبارات النهائية، ولعب الأدوار، والتقييم الذاتي، والمقابلات غير الرسمية مع جميع المشاركين والمشاركات في التدريب (المتدربون والمتدربات والمدربون والمدربات وغيرهم من الخبراء).

الدورة التدريبية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول تصميم وإدارة وتنفيذ أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان – باماكو، مالي (2017)

- ***في بداية كل يوم***، كان يُطلب من المتدربين والمتدربات ***تلخيص*** القضايا الرئيسية التي تمت تغطيتها في اليوم السابق. وقد شكّل ذلك فرصة للمدربين وللمدربات لمعرفة ما إذا كان التعلم قد حدث بالفعل و/أو إذا كانت هناك مسائل ما تزال بحاجة إلى التوضيح.
- ***في نهاية كل يوم***، كان يُطلب من المتدربين والمتدربات ***ملء نموذج التقييم اليومي*** الخاص بالجلسة الذي يتناول محتويات الجلسة ومنهجيتها. بالإضافة إلى ذلك، كان يُطلب منهم ***تقديم ملاحظات من خلال التقنيات التشاركية***، والتي تضمنت:

  - ما أعجبني وما لم يعجبني!

    طُلب من المتدربين والمتدربات تشكيل دائرة والتأمل في الأنشطة التي شاركوا فيها خلال اليوم واختيار لحظات معينة يرغبون في مشاركتها مع المجموعة. وعند الحديث عن لحظات إيجابية خلال اليوم، طلب منهم أن يبدؤوا تعليقهم بعبارة "ما أعجبني هو..." وعند ذكر اللحظات غير الإيجابية أن يبدؤوا حديثهم بعبارة، "ما لم يعجبني هو ...».

  - هل نسير نحو الهدف؟

    أعدّ فريق التدريب هدفاً يضم أربع عبارات تتعلق بالأنشطة التدريبية لذلك اليوم. ثم أشار المتدربون والمتدربات إلى إجاباتهم (رأيهم بهذه العبارات) بوضع نقاط ملونة على المقطع المناسب ضمن الهدف. وكلما اقتربت النقاط من المركز، كان المتدربون والمتدربات أكثر تأييداً للعبارة المعنية.

  - التحقق

    زوّد فريق التدريب كل متدرب ومتدربة بورقتين لاصقتين، وطلب من المتدربين والمتدربات أن يكتبوا على إحدى الورقتين اللاصقتين درساً واحداً تعلموه في ذلك اليوم وأن يكتبوا على الورقة الثانية جانباً واحداً حظي بتقديرهم في فعاليات ذلك اليوم. ثم طُلب من المتدربات والمتدربين وضع كل ملاحظة على ورق العرض ذي الصلة لدى مغادرتهم لقاعة التدريب. وبعد مغادرة جميع المتدربين، قام المدربون والمدربات بمراجعة النتائج وتجميعها.

صور الأمم المتحدة /مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

- بالإضافة إلى المراقبة المستمرة لعملية التعلم، بحث فريق التدريب ***كل يوم*** عن العديد من الفرص لجمع الملاحظات غير الرسمية من المتدربين والمتدربات — كالقيام بذلك أثناء استراحات القهوة والغداء، على سبيل المثال.
- انطوى ***التمرين الأخير في الدورة التدريبية*** على تصميم خطة مفصلة لجلسة تتناول موضوع معين حيث قام المتدربون والمتدربات بالعمل في مجموعات، وتم عرض خطة كل مجموعة في جلسة استخلاص للمعلومات. وقد سمح هذا التمرين للمدربين وللمدربات بالتحقق من أن المتدربين والمتدربات قد فهموا جميع النقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها خلال الدورة التدريبية وما إذا كان بإمكانهم وضع ما تعلموه موضع التطبيق.
- ***في اليوم الأخير للدورة التدريبية***، قام فريق التدريب بتوزيع ***نموذج تقييم نهائي مكتوب*** على كل متدرب ومتدربة. يتضمن التقييم أسئلة مغلقة ومفتوحة تتعلق بجوانب مختلفة من محتوى الدورة التدريبية ومنهجيتها، بما في ذلك تحقيقها لأهداف التعلم والخدمات اللوجستية. كما تم إجراء ***جلسة تقييم شفوية*** للسماح للمشاركين وللمشاركات بتبادل التعليقات والاقتراحات.
- عقد فريق التدريب ***جلسات مستفيضة لاستخلاص المعلومات*** مع نهاية كل يوم وفي نهاية الدورة التدريبية، من أجل جمع التعليقات والآراء حول التحسينات الممكنة لليوم التالي/الدورة التدريبية ومناقشتها.

التقييم خلال مرحلة المتابعة ما بعد انتهاء التدريب

بعد انتهاء الدورة التدريبية، لا بد أن يستمر تقييم التدريب على المديَيْن المتوسط (''**تقييم نقل المعرفة**'') والطويل (''**تقييم التأثير**'') لمعرفة ما إذا كان المتدربات والمتدربون قد طبقوا بالفعل ما تعلموه وما إذا كان للدورة التدريبية تأثير على عملهم وعلى مؤسستهم/مجتمعاتهم. وتشمل الأدوات المستخدمة لذلك استبيانات المتابعة، والمراقبة في موقع العمل، والمراجعة للمنتجات التي طورها المتدربون والمتدربات، ومقابلات المتابعة مع جميع المشاركين والمشاركات في التدريب ومراجعة سجلات الأداء المؤسسي، والأخبار والتقارير المنشورة في وسائل الإعلام حول المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.

الدورة الدورة التدريبية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول تصميم وإدارة وتنفيذ أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان – باماكو، مالي (2017)

- *استمر أعضاء فريق التدريب المحليون في التواصل مع المتدربين والمتدربات وتمكنوا من **رصد** فعالية جهودهم التدريبية بعد انتهاء التدريب.*
- *كإجراء اعتيادي يتم تنفيذه في إطار برنامج تدريب المدربين والمدربات التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يرسل فريق التدريب **استبيان ما بعد التدريب** بعد ستة أشهر على انتهاء الدورة التدريبية من أجل جمع المعلومات حول كيفية تطبيق المتعلمين والمتعلمات للمعرفة والمهارات التي اكتسبوها خلالها في تأديتهم لعملهم. ويشمل الاستبيان أيضاً بعض الأسئلة المفتوحة التي تهدف إلى جمع **قصص التأثير** (أي سرد موجز يتم خلاله توضيح كيفية تطبيق ما تم تعلمه خلال الدورة التدريبية والنتائج التي تم تحقيقها).*

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

هذه الممارسة:

- **فعّالة** لأنها تشجع على اتباع نهج نظامي يدمج التقييم والتحسين المستمرين في جميع مراحل دورة التدريب على حقوق الإنسان، بدءاً بمرحلة التخطيط. ويساعد هذا النهج في التحقق من أن الفريق ينجز ما تم التخطيط لتنفيذه خلال الدورة التدريبية ويتصدى للشواغل ذات صلة، وبالتالي يعمل على تحسين فعالية الدورة التدريبية
- ق**ابلة للتكييف** إذ يمكن دمج هذا النهج في التقييم بسهولة في أي نشاط من أنشطة التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان
- **قائمة على المشاركة** إذ أنها تشرك مختلف أصحاب المصلحة في الدورة التدريبية، بما في ذلك فريق التدريب، والمتدربين والمتدربات، والمشرفين والمشرفات على المتدربين والمتدربات والخبراء، وغيرهم.

تكييف الممارسة

كما ذُكر أعلاه، يتم بانتظام دمج التقييم في جميع مراحل دورة التدريب في كافة نسخ تدريب المدربين والمتدربات التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وخلال السنوات العشر الماضية، تم تنظيم هذه الدورات التدريبية في أماكن مختلفة حول العالم وتقديمها بلغات متعددة، مما سمح بتحسين المناهج الدراسية باستمرار وفي الوقت ذاته تكييفها بسلاسة مع السياق.

ويمكن لأي نشاط من الأنشطة التثقيفية والتدريبية في مجال حقوق الإنسان الاستفادة من هذه الممارسة. ولتحقيق ذلك، من الأهمية بمكان جعل التقييم جزءاً لا يتجزأ من عملية التدريب وتخصيص ما يكفي من الوقت والموارد لتنفيذه في مختلف مراحل النشاط.

بطاقات الأداء المجتمعية: عملية التقييم التشاركية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

2

يوضّح هذا المثال كيف يمكن القيام بعملية التقييم باستخدام بطاقات الأداء المجتمعية في التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل تناول العلاقة بين أصحاب المسؤوليات (في هذه الحالة مزودو خدمات الطعام) وأصحاب الحقوق (مستخدمو الخدمة) من منظور المسؤولية المشتركة لضمان حصول المجتمع على الخدمات الأساسية الجيدة.

المنظمة

معهد كودي الدولي (كندا)

معهد كودي الدولي في جامعة القديس فرانسيس كزافييه في نوفا سكوشا هو مؤسسة رائدة في دراسة التنمية المجتمعية التي يقودها المواطنون والموجهة نحو المجتمعات المحلية والقائمة على الأصول.

عنوان الممارسة

التثقيف في مجال حقوق الإنسان باستخدام أدوات المساءلة بقيادة المواطنين: بطاقات الأداء المجتمعية في معهد كودي

نبذة عن الممارسة

يستخدم معهد كودي تقييم بطاقات الأداء المجتمعية في دورته الدراسية التي تمتد لثلاثة أسابيع والتي تحمل عنوان "المساءلة التي يقودها المواطنون: الاستراتيجيات والأدوات". ويتألف المشاركون والمشاركات في هذا البرنامج الدراسي من الممارسين والممارسات من منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، فضلاً عن موظفي وموظفات الوزارات الحكومية ووكالات التنمية العاملة في مجالي المناصرة والحوكمة.

ويتم استخدام بطاقات الأداء المجتمعية كأداة للتقييم من قبل العديد من المنظمات على الصعيد الدولي. وتتشمل أهداف بطاقات الأداء المجتمعية في ما يلي:

- ت**وعية المواطنين والمواطنات**/ مستخدمي الخدمة باستحقاقاتهم وحقوقهم ومسؤولياتهم
- منح المواطنين والمواطنات **منصة** آمنة وفعّالة **للتعبير** عن مخاوفهم وتقديم توصياتهم
- تعزيز **الحوار المباشر** بين مستخدمي الخدمة ومقدميها
- توضيح الأدوار و**التخطيط للعمل الجماعي**
- **رصد** الخدمات والمشاريع العامة **وتحسين** جودتها

وقدم موظفو معهد كودي الممارسة من خلال نشاط تجريبي سمح للمشاركين وللمشاركات في المؤتمر بمحاكاة عملية بطاقات الأداء المجتمعية وذلك بجعلهم يقيمون جودة مؤتمر التثقيف في مجال حقوق الإنسان المشاركين فيه. وفي هذا النشاط، لعب المشاركون والمشاركات دور 'المستفيدين من الخدمة' بينما لعب موظفو معهد كودي دور 'مزودي الخدمة'. أما في سياق برنامجهم الدراسي فيستخدم المعهد خدمات المقاصف كـ 'مزود للخدمة'.

وتتألف عملية بطاقات الأداء المجتمعية من خمس خطوات، ويتم القيام بها خلال مرحلة تنفيذ المشروع.

الخطوة الأولى: الأعمال التحضيرية

تحديد نطاق الخدمة التي تخضع للتقييم فضلاً عن القطاع والمنطقة الجغرافية التي تغطيها.

الخطوة الثانية: رصد المعايير/الاستحقاقات

تعريف المشاركين والمشاركات بحقوقهم الإنسانية المتعلقة بالخدمة المعنية، على سبيل المثال: *الحصول على خدمات غذائية جيدة*.

الخطوة الثالثة: عقد اجتماع مع مستخدم الخدمة وآخر مع مزودها

عقد اجتماعين منفصلين، أحدهما مع مستخدم ومستخدمة الخدمة والآخر مع مزوديها، حيث يجري كل منهما تقييماً للخدمة باستخدام بطاقات قياس الأداء. وينطوي هذين الاجتماعين على:

- وضع المشاركين والمشاركات للمؤشرات/ المعايير، والإجابة على السؤال "ما هي الخصائص الواجب توفرها في الخدمة كي تكون جيدة/ مثالية؟"
- قيام المشاركين والمشاركات بترتيب المعايير ونقل أفضل 5 إلى 6 معايير منها إلى بطاقة أكبر حجماً
- قيام المشاركين والمشاركات بتقييم الخدمة وفقاً للمعايير، باستخدام مقياس مكون من 5 درجات
- قيام الميسرين والميسرات بحساب متوسط الدرجات لكل معيار والدعوة لتقديم ملاحظات حول مواطن القوة/ الضعف التي تم إبرازها والتوصيات للتحسين
- اختتام الميسرين والميسرات للاجتماعات والتوضيح بأنهم سيقدمون التوصيات خلال اجتماعات تفاعلية

الخطوة الرابعة: الاجتماع التفاعلي

قيام الميسرين والميسرات بجمع المجموعتين معاً وعرض بطاقات الأداء الخاصة 'بالمستخدمين والمستخدمات' (أصحاب الحقوق) و'مزودي الخدمة' (المكلفين بالمسؤوليات) للمجموعة بأكملها، ثم قيام ممثل أو ممثلة عن كل مجموعة بشرح الدرجات والتوصيات. ويمكن للمستخدمين والمستخدمات ومزودي الخدمات طرح الأسئلة من أجل الاستيضاح والمناقشة.

الخطوة الخامسة: خطة العمل

ترتيب التوصيات/ الإجراءات ذات الأولوية والمشاركة في وضع إطار عمل مشترك من أجل تحسين الخدمة وفقاً لهذه التوصيات.

الخطوة السادسة: المتابعة

نشر النتائج وتشكيل لجنة مشتركة لمتابعة خطة العمل.

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

ممارسة بطاقات الأداء المجتمعية:

- تعزز **المشاركة المجتمعية الهادفة** والحوار المفتوح بين المكلفين بالمسؤوليات (مزودي الخدمات) وأصحاب الحقوق (مستخدمي الخدمات) من خلال دعوة الطرفين للاشتراك في تحليل الأسباب الكامنة وراء مشاكل تزويد الخدمات والتوصل إلى حلول مشتركة لمعالجتها ورصد النتائج
- **سهلة الاستخدام** ويمكن تكييفها مع أي قطاع ذي صلة بتزويد الخدمات
- **فعّالة**، والدليل على ذلك أن نحو ثلث المشاركين والمشاركات يضعون خطط عمل لتنفيذ ممارسة بطاقات الأداء المجتمعية بعد عودتهم إلى عملهم. كما يشير المشاركون والمشاركات إلى أن الممارسة تقتضي التصدي للثغرات في المساءلة بين أصحاب الحقوق والمكلفين بالمسؤوليات في سياقاتهم الخاصة.

تكييف الممارسة

تم تطوير عملية بطاقات الأداء المجتمعية أول مرة عام 2012 من قبل منظمة كير في ملاوي كجزء من مشروع يهدف إلى تصميم نماذج مبتكرة ومستدامة لتحسين الخدمات الصحية. ويتم تكييف هذه العملية حالياً لتتناسب مع الوقائع الاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية ويتم تنفيذها في العديد من الدول. ويعد استخدام معهد كودي لهذه الممارسة خلال المؤتمر مثالاً جيداً لطريقة تكييفها لإدراجها في برنامج تدريبي يقوم على التعلم التجريبي. ويتطلب التكييف الفعّال للممارسة فهماً جيداً للبيئة الإدارية المحلية على مستويات مختلفة والتمتع بمهارات التيسير التشاركي الفعالة للتمكن من دعم العملية، فضلاً عن تبني جهود قوية لرفع الوعي من أجل ضمان أقصى قدر ممكن من المشاركة من المجتمع وأصحاب المصلحة المحليين الآخرين والتخطيط الجيد قبل بدء العملية.

البحوث العملية التشاركية لإجراء دراسة مرجعية لمشاريع التثقيف في مجال حقوق الإنسان

3

يوضّح هذا المثال كيف يمكن استخدام **دراسة مرجعية قائمة على المشاركة** لضمان مشاركة أصحاب المصلحة وتهيئة الظروف المواتية قبل التدخل فيما يتعلق بمشاركة النساء والفئات المهمشة والأطفال والشباب في ميادين صنع القرار في مجتمعاتهم. كما يوضّح كيف توفر هذه الدراسة نقطة مرجعية **للرصد والإبلاغ المستمرين** عن نتائج المشروع.

المنظمة

منظمة توسونجيه لتنمية المجتمع (تنزانيا)

توسونجيه هي منظمة غير ربحية تعمل في منطقة كليمنجارو في تنزانيا منذ عام 2010، وقد انطلقت من الإدراك بأن العديد من المجتمعات تواجه تحديات مثل الفقر والظلم الاجتماعي.

إيكويتاس – المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان (كندا)

تعمل إيكويتاس في كندا وحول العالم من أجل تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية واحترام كرامة الإنسان من خلال برامج التثقيف القادرة على إحداث التغيير.

عنوان الممارسة

كيف يمكن لنهج البحوث العملية التشاركية أن يوجه مشاريع التثقيف في مجال حقوق الإنسان

نبذة عن الممارسة

في إطار شراكتهما قام مركز إيكويتاس ومنظمة توسونجيه باستخدام نهج البحوث العملية التشاركية (PAR) لإجراء دراسة مرجعية في مجتمعات مختلفة. وكان الهدف من هذه الدراسة قياس منظور أصحاب المصلحة المحليين لمشاركة النساء والفئات المهمشة والأطفال والشباب في دوائر اتخاذ القرار في مجتمعاتهم.

وقد استخدم موظفو وموظفات منظمة توسونجيه وأعضاء المجتمع، الذين يعملون معاً في المجتمعات المستهدفة، أساليب جمع البيانات البحثية القائمة على المشاركة لدراسة مستوى مشاركة النساء والأطفال والشباب والفئات المهمشة في القرارات التي تؤثر على حياتهم.

وقد ساعد أعضاء المجتمع أنفسهم ومنظمة توسونجيه في التأكد من صحة البيانات ونشر النتائج التي خلصت إليها الدراسة المرجعية في المجتمعات المختلفة من خلال تنظيم أنشطة التجوال في المعارض. وبالإضافة إلى التأكد من تقديم النتائج بطريقة يمكن للجميع الوصول إليها، أتاح التجوال في المعارض جمع معلومات إضافية حول القضايا ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، تمت الإشارة إلى العنف ضد النساء والأطفال بشكل متكرر خلال المناقشات والحوارات التي دارت في المعارض في تنزانيا باعتباره عائقاً أمام قدرة هاتين الفئتين على المشاركة في صنع القرار، على الرغم من أن هذه المعلومات لم تظهر بوضوح في الدراسة المرجعية. وتتمثل بعض الأسباب التي تم تحديدها في أن الدراسة المرجعية ركزت في المقام الأول على المشاركة وحقيقة أن العنف لا يعد موضوعاً يمكن مناقشته بسهولة في المجتمع.

كما سمح التجوال في المعارض لكونه عملية أقل رسمية لأفراد المجتمع بمناقشة قضية العنف بسهولة أكبر. وحدد أعضاء المجتمع كذلك الحواجز الأكثر حاجة للمعالجة التي تحول دون مشاركة النساء والأطفال والفئات المهمشة. وقد وجه ذلك تركيز المشروع وأنشطة بناء القدرات والمحتوى الخاص بمجموعة أدوات التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

فيما يلي لمحة موجزة عن الخطوات المتبعة:

- **إجراء دراسة مرجعية**
اشتركت إيكويتاس وتوسونجيه في تنفيذ جميع جوانب الدراسة المرجعية مع تولي أي من المنظمتين زمام المبادرة في الأنشطة.
- يعتبر **إشراك الشركاء من المجتمع المحلي** في جميع جوانب البحوث العملية التشاركية أمراً ضرورياً لبناء فهم مشترك لهدف الدراسة المرجعية وإجراءاتها فضلاً عن حشد التأييد المشروع.
- قبل إجراء الدراسة المرجعية، تم توفير **التدريب والتوجيه** لموظفي منظمة توسونجيه، وأعضاء المجتمع الذين تم اختيارهم وأثبتوا قدرتهم على جمع المعلومات حول مستوى مشاركة الفئات المهمشة، لا سيما النساء والأطفال والشباب، والتحقق من صحة هذه المعلومات.
- تم إعداد **أدوات جمع البيانات** المناسبة التي سمحت بجمع البيانات ذات الصلة، لا سيما تلك المصنفة حسب النوع الاجتماعي، ومن ثم التحقق من صحتها من قبل مركز إيكويتاس ومنظمة توسونجيه.
- تم استخدام **مصادر متعددة** للمعلومات لضمان إدراج وجهات نظر متنوعة. وشملت هذه المصادر:
  - مراجعة الأدبيات المتعلقة بالسياق الحالي لحقوق الإنسان وقضايا حقوق الإنسان
  - مجموعات التركيز مع قادة وأعضاء المجتمع، لا سيما الأطفال والشباب
  - المقابلات مع قادة المجتمع
  - ملاحظات المنظمات الشريكة المحلية وجهات الاتصال في المنطقة وتجاربها
- تم **تحليل البيانات** من قبل إيكويتاس ومنظمة توسونجيه للتأكد من أنها مصنفة حسب النوع الاجتماعي.[33]
- تم تنظيم أنشطة **التجوال في المعارض**[34] في كل مجتمع من المجتمعات بهدف **مشاركة النتائج والتحقق من صحتها** مع جميع أفراد المجتمع بالإضافة إلى جمع معلومات إضافية لاستكمال ما توصلت إليه الدراسة المرجعية.

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

هذه الممارسة:

- **ملائمة** لأنها تتوافق مع النهج القائم على حقوق الإنسان والمنهجية التشاركية وهو ما يسمح للممارسين وللممارسات وأصحاب المصلحة بوضع القضايا التي يواجهونها في إطار حقوق الإنسان
- تهدف إلى تحقيق **مشاركة واسعة وتمكين** أعضاء المجتمع، لا سيما الأكثر تهميشاً
- ت**كفل تأييد ومشاركة** المجتمع المحلي وتوفر لأصحاب المصلحة الفرصة لبناء مهاراتهم في جمع البيانات وتحليلها ومشاركتها، فضلاً عن استخدام البحوث لتوجيه أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان الخاصة بهم وتخطيطها وتنفيذها من أجل إحداث التغيير الاجتماعي
- كانت طريقة فعّالة لإشراك المجتمع المحلي في الدول المستهدفة في تحديد الفرص والعقبات التي تحول دون المشاركة الهادفة للفئات المهمشة في القرارات التي تؤثر على حياتهم
- كانت طريقة فعّالة أيضاً **لبناء القدرة على امتلاك زمام المبادرة وضمان استدامة النتائج**. كما يمكن **تكييف** هذه الممارسة **بسهولة** إذ أن نهج البحوث العملية التشاركية مصمم ليشمل جميع أصحاب المصلحة المحتملين (كالمجتمع، أو المدرسة أو مجموعة الشباب أو مجموعات التمكين الاقتصادي للمرأة). بالإضافة إلى ذلك، لا تتطلب الممارسة سوى القليل من الموارد لتنفيذها.

[33] البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي هي بيانات تم جمعها وعرضها بشكل منفصل لمختلف الأنواع الاجتماعية.

[34] يشير "التجوال في المعارض" إلى ممارسة يتم فيها وضع ملصقات (بوسترات) كبيرة الحجم تعرض الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسات المرجعية جنباً إلى جنب مع الرسوم البيانية في مساحة عامة حيث يمكن لأعضاء المجتمع التنقل بحرية من ملصق إلى آخر للاطلاع عليها ومناقشتها مع بعضهم البعض.

تكييف الممارسة

تم تكييف هذه الممارسة مع سياقات تنزانيا وكولومبيا والسنغال وهايتي، فهي قابلة للتكييف لأنها تستخدم نهجاً قائماً على حقوق الإنسان ونهجاً تشاركياً. كما تعتبر المشاركين والمشاركات المحليين هم الخبراء في العملية.

ولتكييف الممارسة، من المهم أن يتوفر **الوقت الكافي للالتزام** بالمشروع على المدى الطويل **والقدرة على التكيف** مع السياقات والاحتياجات المحلية. كما تعد **اللغة** من الاعتبارات المهمة في هذه العملية. فمن الأهمية بمكان التأكد من أن الأشخاص الذين يجمعون البيانات قادرين على القيام بذلك بلغة الفئات المستهدفة أو الاستعانة بخدمات مترجم محلي. من المهم جداً كذلك الحصول على **الدعم المحلي** من داخل المجتمعات من أجل الوصول إلى البيانات والمشاركين والمشاركات في الدراسات.

وربما تكون البحوث العملية التشاركية نهجاً جديداً بالنسبة لأفراد المجتمع الذين يساعدون في جمع البيانات ولذلك لا بد أن يكون المنظمون على دراية **بالحواجز المحتملة التي تحول دون تبني النهج التشاركي**، مثل قدرة النساء على المشاركة في المناقشات المختلطة أو مدى شعورهن بالارتياح حيال ذلك. كما لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من أن تحيزات الأشخاص الذين يجمعون البيانات وافتراضاتهم لا تشكل حاجزاً أمام النهج التشاركي غير الهرمي. وفي حال لم يكن الأشخاص الذين يقومون بتحليل البيانات في **الموقع الجغرافي** ذاته الذي يقع فيه المجتمع المستهدف، فيجب أن يؤخذ في الحسبان تخصيص المزيد من الوقت لعملية الإبلاغ عن البيانات (مثل الحصول على التوضيحات وجمع المزيد من المعلومات).

4

الموارد على الإنترنت وتطبيق للهاتف المحمول لتقييم فعاليات التثقيف في مجال حقوق الإنسان

يوضّح هذا المثال كيف يمكن للأدوات عبر الإنترنت أن تجعل عملية تقييم الفعاليات الكبرى – كالمؤتمرات – تقييماً تشاركياً ويتسم بسهولة الوصول وبالفعالية.

المنظمة

إيكويتاس – المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان (كندا)

تعمل إيكويتاس في كندا وحول العالم من أجل تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية واحترام كرامة الإنسان من خلال برامج التثقيف القادرة على إحداث التغيير.

عنوان الممارسة

استخدام الاستبيانات الإلكترونية وتطبيق للهاتف المحمول لتقييم فعالية التثقيف في مجال حقوق الإنسان – المؤتمر الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان: "تنوعنا يجمعنا" (30 نوفمبر – 3 ديسمبر 2017، مونتريال، كندا).

نبذة عن الممارسة

كما ذُكر أعلاه، يهدف المؤتمر – الذي تم تنظيمه بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والشركاء الأكاديميين – إلى توفير مساحات تسمح للممارسين وصنّاع السياسات والأكاديميين باستكشاف كيف يمكن للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يبني مجتمعات أكثر سلماً وإنصافاً وأن يوفر حلولاً فعالة للتحديات الراهنة المحلية والعالمية. ويتمثل **المؤشر الذي يدل على تحقيق** هذه النتيجة الإجمالية بما يلي:

"كان لدى 75% من المشاركين والمشاركات رأي إيجابي حول نوعية المعرفة التي تمت الحصول عليها ومشاركتها خلال الفعالية".

وقام مركز إيكويتاس بالنيابة عن جميع منظمي المؤتمر ومستعيناً **بمنصة مجانية على الإنترنت** بإعداد سلسلة من **الاستبيانات** التي تهدف إلى جمع المعلومات حول توقعات المشاركين والمشاركات وتجربة مشاركتهم في المؤتمر. وقد تم توزيع هذه الاستبيانات عبر البريد الإلكتروني قبل بدء فعاليات المؤتمر وعبر تطبيق الهاتف المحمول الخاص بالمؤتمر أثناء انعقاده. وبالنظر إلى الموارد المطلوبة **لإعداد الاستبيانات لأكثر من 300 مشاركة ومشارك ونشرها وجمعها وتحليلها**، ارتأت إيكويتاس أن استخدام منصة إلكترونية يمكن الوصول إليها من خلال الهواتف المحمولة سيكون الطريقة الأكثر فاعلية لجمع ملاحظات المشاركين والمشاركات خلال المؤتمر.

كما سمح استخدام نظام استقبال الملاحظات المدمج في التطبيق لمركز إيكويتاس بجمع معلومات قيمة حول التجارب الفردية للمشاركين وللمشاركات أثناء جلسات المؤتمر.

الاستبيانات الإلكترونية

تم استخدام الاستبيانات الإلكترونية في المؤتمر على مرحلتين: **قبل** الحدث **وأثناء** انعقاده.

1. **استبيانات التقييم قبل المؤتمر** – تم توزيعها عبر البريد الإلكتروني لجميع المشاركين والمشاركات المسجلين في المؤتمر قبل ثلاثة أسابيع من بدء فعالياته. وتم استخدام هذه الاستبيانات لطرح مفهوم بناء المعرفة وتبادلها على المشاركين والمشاركات من أجل تكوين فهم مشترك لدلالته. كما تم جمع **البيانات المرجعية** المتعلقة بتوقعات المشاركين والمشاركات حول المؤتمر، والتي يمكن قياس النتائج النهائية للمؤتمر على أساسها. وأخيراً، بينما تم إدراج إجابات متعددة الاختيارات للمستجيبين للاختيار من بينها لدى سؤالهم عن توقعاتهم حول المؤتمر، توفرت أيضًا إمكانية لتقديم المعلومات والآراء. وقد تم إدراج الأفكار التي تكررت في هذا الاستبيان في الاستبيانات اللاحقة للمؤتمر وبالتالي دعم نهج التقييم القائم على المشاركة.
2. **استبيانات تقييم المؤتمر** – تم توزيع الاستبيانات النهائية التي تقيّم التجربة الكلية للمشاركين والمشاركات في المؤتمر في اليوم الأخير من فعالياته خلال الجلسة الختامية. ففي هذه الجلسة، تم نشر رابط الاستبيان عبر التطبيق الخاص بالمؤتمر، فضلاً عن عرضه على الشاشات الموجودة في القاعة التي عقدت فيها الجلسة. وتم منح المشاركين والمشاركات نحو 10 دقائق للإجابة على أسئلة التقييم النهائي وتم عرض النتائج مباشرة على الشاشة الرئيسية في القاعة. وقد تمكنت إيكويتاس، من خلال إجرائها الاستبيان الأخير خلال الجلسة الختامية للمؤتمر، من ضمان تلقي الإجابات من عدد كبير من المشاركين والمشاركات، والاستجابة على الفور لأي مسائل تقنية قد تحدث.

تطبيق الهاتف المحمول

وفر التطبيق الخاص بالمؤتمر الدعم لوظيفتين رئيسيتين من وظائف التقييم وهما: **توزيع الاستبيان** والحصول على **ملاحظات المشاركين والمشاركات في الجلسات الفردية**.

1. **توزيع الاستبيان** – تم استخدام التطبيق لمشاركة رابط الموقع الذي يعرض استبيانات المؤتمر أثناء فعالياته، مما سهل وصول المشاركين والمشاركات إلى أداة التقييم. فقد تلقى المشاركون والمشاركات إشعاراً على أجهزتهم المحمولة نقلهم مباشرةً إلى الاستبيانات الإلكترونية خلال جلسة التقييم المباشر.
2. **الملاحظات حول الجلسات الفردية** – قرر منظمو المؤتمر اختيار وظيفة إضافية للتطبيق تسمح للمشاركين وللمشاركات بتقديم ملاحظات حول جلسات المؤتمر الفردية التي شاركوا فيها. وقد وفرت المعلومات المقدمة عبر التطبيق للمنظمين فهماً عميقاً للممارسات الجيدة التي تمت مشاركتها في المؤتمر ولفتت انتباههم إلى الجلسات التي اعتبرها المشاركون والمشاركات مفيدة بشكل خاص.

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

تميزت هذه الممارسة بكونها **مبتكرة لاستخدامها التكنولوجيا** في تقييم حدث ذي صلة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ثم عرض نتائج التقييم مباشرة على المشاركين والمشاركات خلال جلسة تفاعلية في إطار الحدث نفسه. فقد أجاب أكثر من 100 شخص على الاستبيان وتم تحليل نتائجه وإتاحتها على الفور، مما أثبت أن الممارسة **فعالّة** في الإبلاغ عن رضا المشاركين والمشاركات عن المؤتمر. كما أن استخدام التقنيات البسيطة والمجانية جعل أداة التقييم **سهلة الاستخدام** بالنسبة للمشاركين وللمشاركات في المؤتمر، وجعل تحليل نتائج التقييم سهلاً كذلك بالنسبة للفريق المسؤول عن تقييم المؤتمر. إن إنشاء استبيان تقييم المؤتمر الذي يتضمن مدخلات المشاركين في المؤتمر جعل العملية تشاركية.

تكييف الممارسة

هناك بعض الجوانب المهمة التي لا بد من أخذها في الاعتبار عند استخدام الاستبيانات لتقييم حدث ذي صلة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. فمن المهم أولاً تقييم ما إذا كانت المنظمة تمتلك **الموارد البشرية والمهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا**. وإذا لم يكن الموظفات والموظفون معتادين على استخدام المنصات الإلكترونية ولم يكن لديهم الوقت والكفاءات للإلمام بها، فقد تتسبب هذه الأداة في تعقيدات غير ضرورية خلال مراحل الاستعداد للحدث.

وينطبق ذلك أيضاً على استخدام التطبيق. فكّروا في **الحاجز المالي** الذي يحول دون شراء الأداة، وما إذا كان المشاركون والمشاركات في المؤتمر يمتلكون **أجهزة** تدعم تحميل التطبيق. فالعديد من التطبيقات تعمل فقط على الأجهزة المحمولة الحديثة نسبياً (لا يزيد عمر الجهاز في العادة عن ثلاث سنوات).

ومن المهم كذلك التأكد من أن جميع المشاركين والمشاركات سيكونون قادرين على استخدام الأدوات على الإنترنت ولتحقيق هذه الغاية لا بد من **تحديد ما يلزم من التعديلات المعقولة**.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم أخذ **عدد الحاضرين** في الاعتبار، فإذا كان عدد المشاركين والمشاركات في الحدث منخفضاً، قد يكون تنفيذ التقييم بتوزيع الاستبيانات والدراسات الاستقصائية الورقية يدوياً عليهم أكثر فاعلية وأقل تكلفة.

صور الأمم المتحدة/ إسكندر ديبي

إشراك صنّاع القرار

مقدمة

يمكن تعريف صنّاع القرار على أنهم أشخاص في مراكز السلطة على مختلف المستويات الذين يشاركون في صنع القرار الذي يؤثر على الآخرين. وقد يشمل صنّاع القرار المسؤولين المنتخبين على صُعد مختلفة، ورؤساء المنظمات أو المؤسسات، وقيادات النقابات، ومديري المدارس، ورؤساء الجامعات، والزعماء الدينيين.

ويعتبر إشراك صنّاع القرار في الأنشطة على المستوى المحلي أو الوطني أمراً ضرورياً بالنظر إلى الدور الذي يلعبونه في عملية وضع السياسات. لكن في بعض الأحيان قد يشكل إشراك صنّاع القرار تحدياً. ويرجع ذلك إلى الحواجز المتصورة أو الحقيقية التي يتم الاصطدام بها لدى التعامل لأول مرة مع صنّاع القرار أو عند السعي لإقامة علاقات معهم على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، لا يثق الناس في مجتمعات معينة ببعض صنّاع القرار. وفي حالات أخرى، قد يتردد صنّاع القرار أنفسهم في المشاركة في مشاريع ذات صلة بحقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. مع ذلك، يمكن لإشراك صنّاع القرار في جهود **التثقيف في مجال حقوق الإنسان** و/أو توجيهها إليهم أن يسهم بشكل كبير في النهوض بحقوق الإنسان.

الدروس المستفادة والممارسات الجيدة

تم إدراج مسألة إشراك صنّاع القرار في التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الدروس المستفادة والممارسات الجيدة التي شاركها مختلف الممارسين والممارسات، كما هو مبين أدناه.

1. يعد توفير **التثقيف القانوني لعامة الناس** وسيلة ناجعة **لتنمية قدرة المنظمات والأفراد على التعامل مع صنّاع القرار**. وينطوي ذلك على أخذ الإجراءات القانونية أو السياسات أو المستندات المعقدة والقائمة على استخدام لغة متخصصة وتقديمها بلغة بسيطة وواضحة وبأشكال يسهل الاطّلاع إليها، كالرسوم البيانية أو مقاطع الفيديو الغنية بالمعلومات. كما يعزز وعي الناس ومعرفتهم وفهمهم للحقوق والقضايا القانونية، إلى جانب الثقة والمهارات التي يحتاجون إليها للتعامل مع النزاعات والوصول إلى العدالة. ومن الأمثلة على التثقيف القانوني لعامة الناس إعداد منشور من صفحة واحدة حول الحق في الاستحقاقات الاجتماعية والعملية القياسية للوصول إلى هذه الاستحقاقات.

2. يمكن، بل وينبغي، لمنظمات المجتمع المدني أن تستخدم **آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة** لدعم جهود التثقيف في مجال حقوق الإنسان ورصد التنفيذ الوطني للالتزامات الخاصة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان التي تعهدت بها السلطات الوطنية في محافل الأمم المتحدة أو في السياقات الحكومية الدولية الأخرى. ويمكن القيام بذلك عن طريق:
   - المشاركة في **الاستعراض الدوري الشامل**[35] من خلال:
     - المساعدة في إعداد تقارير الدول
     - تقديم معلومات عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الدولة لموجز مساهمات أصحاب المصلحة الذي تعده مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
   - تزويد **هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات**[36] بمعلومات إضافية، أو بـ 'التقارير الموازية'، والمشاركة في جلسات الاستماع السابقة لجلسات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وبعد هذه الجلسات، من المهم أيضاً القيام بنشر ملاحظاتها الختامية ومتابعتها.

3. قد يكون **استخدام التغطية الإعلامية** التي تؤثر على الصورة العامة لصانع القرار أو مكانته في العلاقات العامة استراتيجية فعّالة للتشجيع على المشاركة. ويمكن أن يكون استخدام آليات الأمم المتحدة والتعامل من خلال الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات كمنظمة مجتمع مدني مفيداً للغاية في حال كانت الحكومة مهتمة بالحفاظ على صورتها على المستوى الدولي. ويُعد الاستخدام الاستراتيجي لوسائل الإعلام من أجل دعم جهود منظمي المجتمع للنهوض بالسياسات الاجتماعية أو العامة، أو 'التأييد الإعلامي'، وسيلة فعالة لنشر المعلومات للجمهور حول السياسات المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

---

[35] يعتمد الاستعراض على ثلاثة تقارير وهي: (1) **تقارير الدول**، والتي تشمل المعلومات المقدمة من الدول الخاضعة للاستعراض؛ (2) **تجميع لمعلومات الأمم المتحدة**، وهي المعلومات الواردة في تقارير الخبراء والفرق المستقلين في مجال حقوق الإنسان، مثل الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ (3) **موجز مساهمات أصحاب المصلحة**، الذي يضم معلومات تم الحصول عليها من أصحاب المصلحة الآخرين، لا سيما المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

[36] **الهيئات المنشأة بموجب معاهدات** هي لجنة من الخبراء تراقب **تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان**، وتستعرض تقارير الدول وتعتمد الملاحظات الختامية من أجل المتابعة.

4. من المهم **إجراء تحليل للسياق** للتأكد من أن الجهود المبذولة لإشراك صنّاع القرار تتمتع بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. ويشمل ذلك:
   - **تحديد صنّاع القرار المعنيين**
   - **حصر صنّاع القرار** داخل المنظمة أو شبكة موظفيها
   - **تحديد القيم الشخصية لصنّاع القرار** الذين تعمل معهم المنظمة أو قيم من يمثلونهم وتكييف الأنشطة أو المنهاج مع القيم المشتركة. فعلى سبيل المثال، لدى التعامل مع صنّاع القرار الذين ربما ينظرون إلى حقوق الإنسان كمفهوم غربي مستورد، قوموا بتقديم برنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان على أنه برنامج يروج لقيم من قبيل 'التماسك الاجتماعي' أو 'المواطنة'. ففي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، قامت لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا بتكييف عملها مع الأولويات والسياسات الاقتصادية الحكومية المراعية لمصالح للفقراء

5. من الأهمية بمكان العمل على **تعزيز العلاقات** مع صنّاع القرار والإدراك بأن هذه العملية ستستغرق وقتاً لتثمر. وينطوي ذلك على:
   - **إتاحة الوقت الكافي** لجهات الاتصال للاستجابة
   - **التحلي بالمرونة** لاستيعاب جداول الأعمال المزدحمة
   - **تقديم أهداف واضحة** قبل الاجتماعات بالإضافة إلى أفكار واضحة حول كيف يمكن لصنّاع القرار المساعدة
   - **التأكد من المتابعة** مع صنّاع القرار، سواء بخصوص الالتزامات التي قطعوها أو التقدم المحرز في الأنشطة

6. من الضروري في الكثير من الأحيان **إنشاء مساحات آمنة ومحايدة** حيث يمكن إجراء حوارات بين الجهات الحكومية وأعضاء المجتمع للعمل على بناء العلاقات والتفاهم بين المجموعات التي ربما تكون علاقاتها في الأحوال الطبيعية صِدامية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال القيام بإجراءات من قبيل **دعوة الجهات الحكومية إلى الاشتراك في المبادرات التي تقودها** المنظمة (مثل المنتديات الإقليمية أو الدورات التدريبية المجتمعية).

7. تتمثل إحدى أكبر العقبات التي تواجه المنظمة في **الحصول على إذن من السلطات الحاكمة** لتنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس. وتشمل استراتيجيات اللازمة للحصول على الدعم من صنّاع القرار في هذا السياق ما يلي:
   - **تكييف البرامج لتتلاءم مع الهياكل أو المناهج التعليمية القائمة**
   - **اللجوء لإصلاح المناهج** المحلية أو الوطنية كمدخل للعمل مع الحكومة من أجل إدراج محتوى حقوق الإنسان في نظام التعليم الحكومي. ويمكن أن توفر مثل هذه المناسبات الفرصة لمنظمات التثقيف في مجال حقوق الإنسان للعمل كمستشارين للمؤسسات المسؤولة عن الإصلاحات

8. في حال لم يكن باستطاعة صنّاع القرار المساهمة مالياً، يمكن البحث عن **شراكات** مع **مجتمع الأعمال والمنظمات الإقليمية والدولية** لتمويل برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

أمثلة من الواقع

يقدم هذا القسم أمثلة عملية توضّح كيف يتم حالياً تنفيذ الممارسات الجيدة الواردة في القسم السابق من قبل الممارسين والممارسات في هذا الميدان.

1 تهيئة مساحات للحوار مع صنّاع القرار من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان

يوضّح هذا المثال كيف يمكن استخدام التثقيف في مجال حقوق الإنسان لتهيئة مساحات آمنة للحوار بين الجهات الحكومية وأعضاء المجتمع من أجل معالجة المسائل الخلافية. ويمكن أن تؤدي هذه الممارسة في نهاية المطاف إلى التّحول من الصدام إلى الحوار البناء بين الأطراف المعنية. ولذلك فهي مهمة للغاية في السياقات التي تتسم عادة بمستويات عالية من عدم الثقة بين الحكومة والمواطنين.

المنظمة

شركاء من أجل المواطنة الملتزمة (هايتي)

شركاء من أجل المواطنة الملتزمة عبارة عن مجموعة تتألف من منظمات من المجتمع المدني والمؤسسات والأفراد الذين يعملون معاً في هايتي من أجل تعزيز المواطنة الملتزمة والشاملة للجميع والقيم المشتركة لحقوق الإنسان.

عنوان الممارسة

المواطنة الملتزمة كاستراتيجية للتغيير الاجتماعي: التجارب والنجاحات في هايتي

نبذة عن الممارسة

منذ عام 2012، تعمل منظمة شركاء من أجل المواطنة الملتزمة، بالشراكة مع إيكويتاس، على استخدام التثقيف في مجال حقوق الإنسان لتنمية المواطنة القائمة على الشمول والديمقراطية التشاركية في هايتي. وتكرس المنظمة جهودها للحد من العنف، والنهوض بمساواة النوع الاجتماعي وتعزيز المشاركة الديمقراطية وضمان تحسين احترام حقوق الإنسان في المجتمعات الهايتية.

تمثلت القضايا الرئيسية المتعلقة **بالانخراط مع الجهات الفاعلة في الدولة والحكومة** التي تناولها هذا المشروع فيما يلي:

- اختلال موازين القوى والعلاقات الصدامية بين منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الحكومية في هايتي
- حالة الانتظار والترقب التي يتبناها المواطنون ومنظمات المجتمع المدني تجاه الإجراءات الحكومية والمساءلة
- عدم ثقة الجمهور في قدرة الجهات الفاعلة والمؤسسات في الدولة أو رغبتها في تقديم الدعم أو المساعدة

سمحت أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان التي تم تنفيذها من خلال هذا المشروع للجهات الحكومية وأفراد المجتمع بالتحول من علاقتهما التي تتسم غالباً بالتصادم إلى الالتقاء معاً لمناقشة الاستراتيجيات وتنفيذها من أجل حماية الفئات المهمشة في هايتي. وقد وصف الكثيرون هذا النوع من الحوار بأنه "نقلة نوعية" في الطريقة التي تتفاعل فيها المجتمعات مع الدولة وتلك التي تتفاعل بها الجهات الحكومية مع المجتمعات.

وفيما يلي لمحة عن أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان التي ساعدت الجهات الحكومية وأعضاء المجتمع المدني على العمل معاً من أجل تعزيز الحوار.

1. المنتديات المجتمعية

لتحضير أعضاء المجتمعات المحلية للعمل بشكل فعّال مع السلطات المحلية والوطنية، كان أعضاء المجتمعات المحلية بحاجة أولاً إلى **مساحة للمناقشة والتنظيم**. ولذلك قامت منظمة 'شركاء من أجل المواطنة الملتزمة' بتيسير منتديات مجتمعية عقدت في ثلاثة مجتمعات محلية في هايتي، الأمر الذي سمح للأعضاء بالمناقشة والتركيز على التحديات الأكثر صلة بمجتمعاتهم. ومن ثم اجتمع عشرة مندوبين عن هذه المنتديات المجتمعية في منتدى مشترك بين المجتمعات لعرض المخاوف والتوصيات الخاصة بمجتمعاتهم.

2.منتدى مشترك بين المجتمعات

جمع المنتدى المشترك بين المجتمعات مندوبين مختارين عن المجتمعات المحلية الثلاثة لتعزيز مناقشاتها. وخلال المنتدى المشترك، تم تحديد أربعة مواضيع بوصفها الأكثر صلة بجميع المجتمعات. وهذه المواضيع هي:

- **تدني مستوى مشاركة المرأة** في المناصب المنتخبة وفي مؤسسات الدولة
- **العنف** ضد الأطفال والشباب **وإساءة معاملتهم**
- **انعدام سُبل الوصول** للأشخاص ذوي الإعاقة **والتمييز** ضدهم
- **التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين**

عند تنظيم منتدىً مجتمعي أو منتدىً مشترك بين المجتمعات، قوموا بإنشاء مساحة آمنة يشعر جميع أعضاء المجتمع فيها بالحرية للتعبير عن أفكارهم وآرائهم.

تأكدوا من أن العملية تشمل الفئات المهمشة (على سبيل المثال، المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والأشخاص ذوي الإعاقة) وأن أصواتهم ممثلة في هذه المنتديات.

3.أ التدريب على مستوى المجتمعات المحلية

قبل التعامل مع الجهات الحكومية، كان من الضروري أن يقوم ممثلو المجتمعات الثلاثة المستهدفة **بتطوير معرفتهم بالقوانين والسياسات القائمة** ذات الصلة بكل من المواضيع الأربعة التي تم تحديدها خلال المنتدى المشترك بين المجتمعات. ولذلك، تم توفير التدريب لأعضاء المجتمع في كل من المجتمعات الثلاثة المستهدفة لإعدادهم للحوار الوطني ولمساعدتهم على اكتساب فهم أفضل للعوائق التي تحول دون إنفاذ القوانين والسياسات القائمة في مجتمعاتهم.

كما قدمت منظمة 'شركاء من أجل المواطنة الملتزمة' التدريب على العمليات وعلى نهج إشراك صنّاع القرار. كما قاموا بتدريب أعضاء المجتمع على كيفية إجراء البحوث القائمة على المشاركة مع التركيز على إجراء الدراسات الاستقصائية والمقابلات مع الأشخاص الذين يشغلون مناصب السلطة (مثل رؤساء البلديات والمسؤولين المنتخبين والقضاة وضباط الشرطة والسلطات الصحية ومديري ومديرات المدارس والمعلمين والمعلمات) لتقييم معرفتهم والقدرة على تنفيذ القوانين والسياسات القائمة. وقد تم عرض نتائج هذه التقييمات خلال الحوار الوطني.

3.ب الدراسات الاستقصائية المجتمعية

أجرى أعضاء المجتمع الذين شاركوا في التدريب مقابلات مع السلطات المحلية حول معرفتهم بالقوانين وتنفيذها، لا سيما تلك المتعلقة بحماية الفئات المهمشة. وقد أدت البحوث العملية التشاركية والدراسات الاستقصائية إلى **بناء قدرة المجتمعات والجهات الفاعلة في الدولة** على استكشاف القانون العام المتعلق بالمساواة وعدم التمييز وتحديد الفجوات بين القوانين الوطنية وتطبيقها في مجتمعاتهم.

3.ج تحضيرات إضافية

بالتوازي مع التدريب المجتمعي والدراسات الاستقصائية المجتمعية، عملت منظمة 'شركاء من أجل المواطنة الملتزمة' على **بناء العلاقات مع السلطات الوطنية**. وقد أتاح هذا التواصل الفرصة للمنظمة لدعوة السلطات إلى الحوار الوطني.

4. جلسة توجيهية للاستعداد للحوار الوطني

تم تنظيم جلسة توجيهية لمدة يوم واحد لإعداد أعضاء المجتمع للحوار الوطني الذي سيتم فيه تقديم نتائج الدراسات الاستقصائية التي أجريت في المجتمعات المحلية الثلاثة. وقد ركّزت الجلسة التوجيهية على **إعداد أعضاء المجتمع للمشاركة في المناقشات مع الجهات الفاعلة الحكومية** أثناء الحوار الوطني ولتكون قادرة أيضاً على صياغة توصيات دقيقة وواقعية حول تطبيق القوانين الوطنية ذات الصلة.

5. الحوار الوطني

جمع الحوار الوطني أعضاء المجتمع والسلطات المحلية والوطنية. وقد عملت منظمة 'شركاء من أجل المواطنة الملتزمة' كمنسق للحوار لضمان عدم خروج المناقشات عن الموضوع المقرر. وشهد الحوار الوطني تقديم تقرير تجميعي ضم نتائج الدراسات الاستقصائية المجتمعية، بما في ذلك التوصيات التي قدمها كل مجتمع من المجتمعات المستهدفة، تحت عنوان '*انخراط المجتمعات في الحوار مع الدولة من أجل تطبيق القوانين والسياسات الوطنية لمكافحة التمييز*'. كما اشترك **المشاركون والمشاركات في الحوار بوضع استراتيجيات لتنفيذ التوصيات على نحو تعاوني**.

6. مبادرات التعبئة الاجتماعية

تم تنفيذ مبادرات أو إجراءات عملية تقوم على الاستراتيجيات التي تم وضعها خلال الحوار الوطني في كل مجتمع من المجتمعات المحلية. وقد لعب **إشراك الجهات الفاعلة الحكومية في المبادرات**، التي انطوت على تطوير الهياكل وتنفيذ التدابير والممارسات الملموسة لحماية الفئات المهمشة المستهدفة، دوراً في كفالة مشاركتها المستمرة. فعلى سبيل المثال، أنشأ أحد المجتمعات "لجنة إشراف" للضغط من أجل مشاركة المرأة في المؤسسات العامة والحكومة. وقد عملت هذه اللجنة على حث مجتمعها على احترام دستور هايتي، الذي ينص على أن النساء يجب أن يتولين 30٪ على الأقل من المناصب المنتخبة والمعينة في الحكومات الوطنية والمحلية.

7. ضمان النجاح

ساهمت العناصر التالية في نجاح الممارسة:

- **بناء القدرات** من خلال تدريب أعضاء المجتمع وتوجيههم للمشاركة في عملية تؤدي إلى التغيير.
- **التركيز على قيم حقوق الإنسان** التي تساهم في تغيير الممارسات والعلاقات (على سبيل المثال، مثل الحوار بدلاً من الصدام والمواجهة؛ والمشاركة بدلاً من الانتظار والترقب).
- **الأدوات والمنهجيات الفعّالة**. كانت مجموعات الأدوات والمواد التدريبية المعدة جيداً والتخطيط السليم عوامل حاسمة في نجاح المشروع.
- **استخدام النهج القائم على المشاركة** من خلال:
  - دمج خبرات جميع أصحاب المصلحة في العملية
  - تعزيز قدرة أعضاء المجتمع على تحليل إنفاذ القوانين المحلية والوطنية والتنفيذ الفعّال لها
  - تعزيز الحوار مع الجهات الفاعلة الحكومية على المستويين المحلي والوطني

وقد أتاحت أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان لأعضاء المجتمع تحديد مسؤولياتهم بشكل أفضل تجاه التنمية الشاملة للجميع والمستدامة لمجتمعهم والحصول على فهم أفضل لمسؤوليات الجهات الفاعلة الحكومية وسلطاتها فيما يتعلق بالمسائل التي تم تحديدها. في الوقت نفسه، سمحت الأنشطة للجهات الفاعلة الحكومية بالحصول على فهم أفضل لأدوارها ومسؤولياتها تجاه ناخبيها.

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

هذه الممارسة:

- **ملائمة** لأنها تستخدم التثقيف في مجال حقوق الإنسان لتيسير تحقيق الاحترام المتبادل والتفاهم بين المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الحكومية والمجموعات المهمشة
- **مبتكرة** لأنها قامت على نحو منتظم بإشراك الجهات الفاعلة الحكومية في مختلف مراحل المشروع وأنشطته، وليس فقط في إطار الحوار الوطني. وقد أدت مشاركة الجهات الفاعلة الحكومية في هذه الأنشطة إلى تعزيز تواصلها مع المجتمعات المحلية، لا سيما الفئات المهمشة. ويعتبر ذلك إنجازاً رائداً في المجتمع الهايتي

- **قائمة على المشاركة** لإشراكها أعضاء المجتمع في جميع المراحل والأنشطة، من الدورات التدريبية على مستوى المجتمعات المحلية إلى تنظيم الحوار الوطني، مما أحدث تغييرات عميقة في العلاقة التقليدية بين أعضاء المجتمع والسلطات المحلية والوطنية
- **فعّالة** لأن الجهات الفاعلة الحكومية كانت على استعداد للتعاون على مدى فترة زمنية طويلة في إيجاد حلول لقضايا التهميش والتمييز في المجتمعات الهايتية.

تكييف الممارسة

من المهم، لدى محاولة تطبيق هذه الممارسة في سياق معين، **استخدام الشبكة القائمة من الشركاء والحلفاء** المشاركين بالفعل في مشروع ما من أجل تيسير الحوار مع الجهات الفاعلة الحكومية. ومن المهم كذلك **تعزيز قدرة أعضاء المجتمع على المشاركة والمتابعة مع الجهات الفاعلة الحكومية** قبل الاجتماعات وبعدها لضمان حضورهم والتزامهم، وكذلك إعطاء زخم للتغييرات. ومن الضروري أيضاً أن **يبقى أعضاء المجتمع على اطلاع دائم بالتغييرات السياسية والإدارية** التي قد تؤثر على قدرة الجهات الفاعلة الحكومية على المشاركة في المشروع. ولذلك قوموا **بإشراك الممثلين والممثلات المنتخبين والمسؤولين والمسؤولات المكلفين** بإنفاذ القوانين والمعايير والسياسات؛ وتعرّف على المسؤوليات المحددة التي تضطلع بها الجهات الفاعلة الحكومية قبل الالتقاء بها. فمن شأن ذلك أن يكفل أنها ستكون قادرة على العمل والمشاركة ضمن النطاق المستهدف. كما ينبغي وضع **جدول مرن** يتواءم مع توفر الجهات الفاعلة الحكومية.

2 النهوض ببرنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان باستخدام هيئات الأمم المتحدة وآلياتها

يوضّح هذا المثال كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكون جهات فاعلة رئيسية في تغيير جدول الأعمال الوطني للتثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال **استخدام هيئات وآليات الأمم المتحدة القائمة للضغط على ممثلي الدول ومساءلتها.**

المنظمة

معهد التنمية وحقوق الإنسان (البرازيل)

معهد التنمية وحقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية وغير ربحية في البرازيل. ويشغل معهد التنمية وحقوق الإنسان مقعداً في اللجنة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان هو أيضاً عضو في الفريق العامل المعني بالتعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان (جنيف، سويسرا) وفي مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ويتمتع بمركز استشاري لدى الأمم المتحدة.

عنوان الممارسة

الدعوة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال هيئات الأمم المتحدة وآلياتها

نبذة عن الممارسة

شهدت البرازيل، منذ صدور الدستور الديمقراطي لعام 1988، قدراً كبيراً من السياسات العامة والتشريعات الجديدة المتعلقة بالحق في التعليم، ومنذ عام 2003، بالحق في التثقيف في مجال حقوق الإنسان. غير أنه وفقاً لمعهد التنمية وحقوق الإنسان (البرازيل) تعاني البلاد من الافتقار للإرادة السياسية لتنفيذ هذه السياسات، ولهذا السبب، لا تضم سوى القليل من الممارسات المنهجية الملموسة في التعليم الرسمي والتعليم غير النظامي.

ومن أجل تعزيز إدراج سياسات التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جدول الأولويات في البرازيل، استخدم معهد التنمية وحقوق الإنسان عدداً من الآليات الدولية لحقوق الإنسان لتعزيز التزام حكومته في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وشملت بعض استراتيجيات المناصرة التي استخدمها المعهد لتعزيز العلاقات بين المجتمع المدني والحكومة البرازيلية ما يلي:

- **كتابة تقارير الظل (التقارير الموازية)** لرفع الوعي بحالة مساواة النوع الاجتماعي في البرازيل.
- **المشاركة في شبكات حقوق الإنسان الوطنية والدولية** لضمان إدراج جدول أعمال التثقيف في مجال حقوق الإنسان في استراتيجيات المناصرة، مثل اللجنة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والبرنامج الحكومي التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان التابع لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[37] (جنيف).
- **التشجيع على إنشاء الآليات الرسمية للمشاركة المجتمعية وتعزيزها** خلال إعداد وتنفيذ ورصد سياسات البرازيل للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل اللجنة البرازيلية لحقوق الإنسان والشؤون الخارجية.[38]

---

[37] البرنامج الحكومي للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان هو تجمع أقاليمي غير رسمي للدول أنشئ في إطار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي يدعم التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، ويعزز تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان (2011) والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (الجاري منذ عام 2005)، متاحين عبر الرابطين www.ohchr.org/ar/resources/educators/human-rights-education-training/united-nations-declaration-human-rights-education-and-training و www.ohchr.org/ar/resources/educators/human-rights-education-training/world-programme-human-rights-education-2005-ongoing على التوالي.

[38] تم إنشاء لجنة حقوق الإنسان وشؤون السياسات عام 2005 من قبل منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة بهدف رصد السياسة الخارجية البرازيلية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وهي متاحة عبر الرابط www.dhpoliticaexterna.org.br

- تهيئة الفرص **للحوار بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية** المعنية بالسياسة الخارجية، مثل التنظيم السنوي للدورة التدريبية المتقدمة حول حقوق الإنسان التي تتيح لمنظمات المجتمع المدني والحكومة مناقشة تنفيذ جدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان الخاص بالبلاد من خلال ورش العمل التفاعلية.
- **إقامة حوار مع السفارات والمؤسسات الدولية** من أجل تبني مواضيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان في آليات استعراض الأقران التابعة للأمم المتحدة، كالاستعراض الدوري الشامل.
- **تعزيز أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان والسياسة الخارجية، فضلاً عن النشر الواسع النطاق للمعلومات حول السياسة الخارجية للبرازيل** في مجال حقوق الإنسان للتعريف بها على نطاق واسع وجعلها أكثر شفافية، من خلال مبادرات مثل إنتاج دليل حول الاستعراض الدوري الشامل والمجتمع المدني ونشره في جميع أنحاء البلاد.
- **التصدي لقضايا التثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال هيئات حقوق الإنسان وآلياتها التقليدية** (هيئات المعاهدات) **وغير التقليدية** (الاستعراض الدوري الشامل والمقررين الخاصين للأمم المتحدة والممثلين والخبراء ومجموعات العمل).
- **ضمان إشراك المجتمع المدني في وضع خطة لرصد تنفيذ توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان** وكفالة رصد هذه التوصيات بالفعل واحترام المواعيد النهائية للتنفيذ.

ومن خلال مشاركة معهد التنمية وحقوق الإنسان في هذه الإجراءات كان قادراً على التأثير على جدول أعمال التثقيف في مجال حقوق الإنسان في البرازيل. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تحقيق النتائج التالية:

- إدراج البرازيل في البرنامج الحكومي للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على النحو الذي دعا إليه معهد التنمية وحقوق الإنسان
- أصبحت حقوق الإنسان موضوعاً ذا أولوية على جدول الأعمال الداخلي
- إدراج موضوعات التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التخطيط الاستراتيجي وفي جلسات لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان
- قبول حكومة البرازيل لتوصيات محددة ذات صلة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان المقدمة من قبل هيئات الأمم المتحدة وآلياتها (مثل مقرري الأمم المتحدة الخاصين، الاستعراض الدوري الشامل) وتناول هذه التوصيات في تقاريرها المقدمة إلى الأمم المتحدة.

ما الذي يجعل هذا المثال ممارسةً جيدة؟

تعتبر الاستراتيجيات المتبعة في هذه الممارسة **مناسبة** لأنها قادرة على تعزيز الحوار بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحسين الخراط الأولى في تنفيذ أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وحقيقة أن هذه الأنشطة تنفذ في البرازيل من قبل دبلوماسيين ودبلوماسيات برازيليين وأجانب وموظفين وموظفات مدنيين في وزارات حقوق الإنسان والعدل والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني يؤكد **فعّالية** هذه الاستراتيجيات. ولأن الاستراتيجيات ذات صلة بالآليات الدولية لحقوق الإنسان، فإن هذه الممارسات **قابلة للتكييف** مع السياقات الوطنية المختلفة التي تشكل جزءاً من منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ونظراً لأن الدول هي غالباً التي تتولى زمام السياسات الخارجية من دون أي مشاركة أو رقابة مجتمعية، فإن هذه الممارسة توفر استراتيجيات **مبتكرة** لتعزيز الحوار القائم على المشاركة والشفافية بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان.

تكييف الممارسة

لدى النظر في مناصرة التثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال هيئات وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، من المهم تكوين صورة كاملة حول وضع البلد إزاء تلك الهيئات والآليات (هيئات المعاهدات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان فضلاً عن الإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة). كما يتيح الفهرس العالمي لحقوق الإنسان الوصول إلى التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تقدمها تلك الهيئات والآليات.

لاستعراض الفرص المقبلة الخاصة بكل بلد، تفضلوا بزيارة الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

المؤتمر الدولي الثامن للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

المرفقات

المرفق الأول: نبذة عن المؤتمر

اجتمع الممارسون والممارسات صنّاع السياسات والأكاديميون والأكاديميات المعنيون بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم في *المؤتمر الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان: "تنوعنا يجمعنا"* (30 نوفمبر – 3 ديسمبر 2017، في مونتريال، كندا) لبحث كيف يمكن للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يبني مجتمعات أكثر اتساماً بالسلم والإنصاف ولتقديم حلول فعّالة للتحديات الوطنية والعالمية القائمة.

الشراكات

قامت إيكوبتاس – المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان بتنظيم المؤتمر بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وتعاون المؤتمر مع أربع مؤسسات أكاديمية هي جامعة كونكورديا، ومركز ماكجيل لحقوق الإنسان والتعددية القانونية، وجامعة كيبيك في مونتريال، وجامعة غرب سيدني، وضم أكثر من 300 مشارك من 58 دولة.

ومن بين المساهمين الآخرين دائرة الشؤون العالمية الكندية ووزارة العلاقات الدولية والفرانكوفونية في كيبيك، ومدينة مونتريال، واللجنة الكندية لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان وحقوق الشباب، ومنظمة العفو الدولية.

هيكل المؤتمر

تضمن المؤتمر 70 جلسة اتخذت الأشكال الثلاثة التالية:

1. **الجلسات العامة** التي عرض خلالها المتحدثات والمتحدثون البارزون الموضوعات الرئيسية للمؤتمر، وحفزوا المشاركين على التأمل والتفكير ويسّروا حصولهم على فهم أفضل لموضوعات ورش العمل. وتبع مداخلات المتحدثات والمتحدثين تفاعل مع الجمهور من خلال جلسات **الأسئلة والأجوبة** المباشرة التي تم فيها استخدام تطبيق المؤتمر. فضلاً عن ذلك، تم استخدام التطبيق للسماح للمشاركين والمشاركات بالتواصل مع بعضهم البعض ومع المتحدثين والمتحدثات خلال المؤتمر. وسمح التطبيق كذلك بجمع ملاحظات المشاركين والمشاركات حول على تجربتهم طوال فعاليات المؤتمر.
2. **ورش العمل التطبيقية** التي شارك فيها المقدمون والمقدمات الممارسات الجيدة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتعاونوا مع المشاركين والمشاركات على التبادل والبناء على الممارسات القائمة أو المعارف حول الاستراتيجيات والممارسات الفعّالة والمبتكرة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان.
3. **الأوراق البحثية** حيث قام ما بين 2 و4 متحدثين بعرض نتائج أبحاثهم ذات الصلة بمواضيع المؤتمر.

وعُقد المؤتمر باللغتين **الفرنسية والإنجليزية**.

التمثيل الجغرافي

اجتمع ممارسو وممارسات التثقيف في مجال حقوق الإنسان من جميع المناطق الجغرافية.

وفيما يلي جدول يوضّح التمثيل الجغرافي لمقدمي ومقدمات ورش العمل والجلسات العامة والأوراق البحثية:

المنطقة	ورشات العمل*	الجلسات العامة	مقدمو التقارير	المجموع
أفريقيا	8	1	2	**11**
آسيا والمحيط الهادئ	4	1	2	**7**
كندا / الولايات المتحدة	36	10	10	**56**
أوروبا	7	2	4	**13**
أمريكا اللاتينية	6	2	2	**10**
الشرق الأوسط	5	0	0	**5**

المتحدثون الرئيسيون في المؤتمر

أندرو غيلمور

الأمين العام المساعد السابق لحقوق الإنسان

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

تحدث أندرو غيلمور عن تزايد ردود الأفعال السياسية العنيفة تجاه حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وسلط الضوء على الاتجاهات السياسية العالمية التي تشهد وصول المزيد من المرشحين الاستبداديين إلى السلطة وما يعنيه ذلك بالنسبة للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ومن بين القضايا الأكثر إلحاحاً التي تحدث عنها: التراجع المتزايد في مستوى الأموال الممنوحة للمنظمات غير الحكومية؛ واستهداف المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان وارتكاب الأعمال الانتقامية بحقهم؛ وردود الأفعال العنيفة ضد حقوق المرأة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؛ وجعل الأقليات كبش فداء؛ وإهمال حقوق الإنسان بداعي جهود مكافحة الإرهاب.

وأكد غيلمور على أهمية الدور الذي يلعبه التثقيف في مجال حقوق الإنسان كأداة لمواجهة هذه التحديات العالمية. وشدد على أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان وثيق الصلة بالجميع وعلى ضرورة قيام دعاة التثقيف في مجال حقوق الإنسان بمقاومة الاتجاهات السياسية القمعية والتصدي لها. لكن من أجل القيام بذلك، يجب على المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان التفكير في سُبل جديدة للوصول إلى جمهور أوسع. فعلى سبيل المثال، تحدث غيلمور عن البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي يركز حالياً على توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للإعلاميين والصحفيين. وشدد على أهمية هذا العمل في المشهد الإعلامي المعاصر الذي يلعب فيه الإعلام غير الرسمي دوراً كبيراً في تشكيل الرأي العام.

* شارك في بعض ورش العمل متحدثون من عدد من المناطق الجغرافية، وفقاً لتصنيف إيكويتاس.

مات ديكورسي

السكرتير البرلماني السابق لوزير الخارجية (كندا)

أكد مات ديكورسي على أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتأثيره على الساحة الدولية. كما تحدث عن تجربته المباشرة التي اكتسبها من خلال العمل مع الشباب في جميع أنحاء العالم لتوعيتهم بأهمية التنوع والشمول.

ودعا ديكورسي إلى الاعتراف بأن التنوع هو حقيقة واقعة. فعلى الرغم من أننا جميعاً متساوون في حقوق الإنسان، إلا أن لكل منا مواهبه ونقاط قوته الفريدة، وعلينا أن نتخذ خياراً واعياً بأن نتبنى الشمول والرعاية والتعاطف، فهذا الإدراك يشكل الأساس الضروري لبدء النقاش حول حقوق الإنسان.

وانضم ديكورسي إلى أندرو غيلمور في التأكيد على أهمية دعم المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وكرّر التأكيد على أن القائمين والقائمات على التثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما النساء، يلعبون دوراً مهماً في بناء عالم يتسم بمستويات أعلى من السلم.

كما سلّط ديكورسي الضوء على دور الحكومات في هذا الصدد مشيراً أنه يشمل كلاً من السياسات والمبادرات البرامجية. وشدد على أن السياسات الخارجية يجب أن تقوم على حركة حقوق المرأة ودعم الفئات الضعيفة من السكان، وأنه لا بد للمساعدات التنموية من التركيز على ضمان حصول النساء والفتيات على الفرص ذاتها التي يتمتع بها الرجال والفتيان في جميع أنحاء العالم.

جولي ميفيل ديشين

المبعوث السابق لحقوق الإنسان والحريات لدى حكومة كيبيك

ركزت جولي ميفيل ديشين على الآثار الطويلة المدى للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن نتائجه لا تظهر على الفور، بل يترك أثراً حقيقياً وقابلاً للقياس على المدى الطويل. وشددت على أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يجب أن يتم داخل بيوتنا ومجتمعاتنا. وتحدثت عن الجهود المبذولة لتعبئة مواطني كيبيك وتثقيفهم حول القضايا الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

كما انضمت ديشين إلى أندرو غيلمور ومات ديكوري في المطالبة بدعم المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وشددت على أهمية خلق فرص للشباب للانخراط في التدريب العملي والمشاركة في النقاش وتبادل الآراء وجهاً لوجه.

المرفق الثاني: الإعلان والتوصيات

المؤتمر الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

تنوعنا يجمعنا

الإعلان والتوصيات

مونتريال، كيبيك – كندا

من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 2017

الإعـــــلان

1.1 كمشاركين ومشاركات في ***المؤتمر الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان: " تنوعنا يجمعنا"***، الذي عقد في مونتريال، كيبيك، كندا، في الفترة من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 2017، نحن – أكثر من 300 ممثل عن السلطات الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات التعليمية والمنظمات الدولية — قد اجتمعنا معاً لتبادل الممارسات الجيدة واستكشاف الاستراتيجيات التي من شأنها تحسين مكانة التثقيف في مجال حقوق الإنسان كاستجابة فعّالة للتحديات العالمية.

1.2 ***نعترف ونقدر*** أننا اجتمعنا على الأراضي التقليدية لشعب الغانياغا Kanien'kehá:ka في الجزيرة المسماة "مونتريال" التي تُعرف باسم تجوهتجاغيه Tiotia:ke بلغة الغانياغا (الموهاك)، التي كانت تاريخياً مكاناً لالتقاء الشعوب الأصلية.

1.3 ***نعرب عن تقديرنا*** لإيكويتاس – المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وجامعة كونكورديا، ومركز ماكجيل لحقوق الإنسان والتعددية القانونية، وجامعة كيبيك في مونتريال – لعقد هذا الاجتماع المهم. كما نعرب عن تقديرنا لمدينة مونتريال وحكومة كيبيك والحكومة الفيدرالية لكندا لاستضافتنا في مثل هذه الأجواء المضيافة.

1.4 ***نستمدّ الإلهام من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان*** الذي أعلن بوضوح منذ نحو 70 عاماً أن الكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية غير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية هي أسس الحرية والعدالة والسلام في العالم، ونؤمن في المساهمة الأساسية التي يقدمها التثقيف في مجال حقوق الإنسان في إعمال مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

1.5 ***نشعر بالقلق*** من أن تقوض التحديات الخطيرة التي تواجه حقوق الإنسان في جميع مناطق العالم النسيج الأساسي لمجتمعاتنا وتماسكه الاجتماعي. كما نعرب عن الجزع إزاء تزايد مستويات عدم المساواة والإقصاء والتمييز والاستقطاب؛ واستمرار الفقر وتصاعد النزاع؛ والاستخدام المتزايد للخطابات الشعبوية والقومية؛ وعن خيبة الأمل حيال العمليات الديمقراطية التقليدية وتآكل سيادة القانون، على الصعيدين الدولي والمحلي؛ وتصاعد الإرهاب والتطرف العنيف؛ وبطء التقدم المحرز في التغلب على الحواجز التي تحول دون إدماج العديد من المجتمعات التي تشكل مجتمعاتنا ومشاركتها – لا سيما الشباب والمهاجرون والمهاجرات واللاجئون واللاجئات والشعوب الأصلية والأقليات وذوو الإعاقة والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين.

1.6 ***نأسف*** لعدم إحراز تقدم والمعارضة العنيفة لمبدأ مساواة النوع الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات فضلاً عن التحديات التي تواجه مفهوم مساواة النوع الاجتماعي في عدة أجزاء من العالم. ونقر كذلك بأن الممارسات التمييزية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب بحق النساء والفتيات تحدث في كل ناحية من نواحي حياتهن، وهي مترسخة بعمق في الهياكل الاجتماعية غير المتكافئة والمفاهيم الأبوية التي تحدد أدوار المرأة داخل الأسرة والمجتمع.

1.7 في هذا السياق، ***نعتقد اعتقاداً راسخاً*** أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يعزّز الشعور المشترك بالإنسانية واحترام التّنوع. كما نعلم من خلال التجربة أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يعزّز المساواة والشمول والتضامن والمشاركة الفاعلة ويدعم هذه الممارسات في الأنشطة اليومية لجميع الناس ويُمكِّن كل شخص من المطالبة بحقوقه الإنسانية، ويزوّد الأشخاص الذين ينتمون إلى الجماعات التي عانت تاريخياً من التمييز والإقصاء كي يصبحوا قادة للتغيير الإيجابي؛ ويمنع اندلاع العنف ونشوب النزاعات من خلال اقتراح الحلول التي تتماشى مع معايير حقوق الإنسان؛ ويمثل استثماراً مهماً للتعايش وبناء مستقبل أكثر سلماً وإنصافاً للجميع.

1.8 ***ندرك*** أن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان يهتم بكافة شرائح المجتمع، وعلى جميع المستويات، لا سيما التعليم ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، مع مراعاة الحرية الأكاديمية حيثما ينطبق ذلك، وجميع أشكال التثقيف والتدريب والتعلم، سواء في الإطار العام أو الخاص أو التعليم الرسمي أو غير النظامي أو غير الرسمي. ويشمل ذلك، ضمن جملة أمور، التدريب المهني، لا سيما تدريب المدربين والمدربات والمعلمين والمعلمات وموظفي وموظفات الدولة، والتعليم المستمر، والتثقيف الشعبي، والإعلام، وتوعية عامة الجمهور.

1.9 ***نسلّم*** بأن الشباب، الذين يشكّلون نسبة متزايدة من سكان العالم، هم مورد بشري رئيسي للتنمية وعوامل أساسية للتغير الاجتماعي ونشجع على دعم مساهماتهم وإلتماسها على نحو فعّال واعتبارها حاسمة في مواجهة التحديات العالمية وبناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع.

1.10 ***نلتزم***، بصفتنا ممارسين وممارسات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ومدافعين ومدافعات عن حقوق الإنسان، بمتابعة جهودنا في مجال التثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال العمل بشكل تعاوني داخل مجتمعاتنا ومؤسساتنا ومنظماتنا وفيما بينها، وبما يتماشى مع الصكوك العالمية وأطر العمل ذات الصلة، لا سيما إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والهدف 4.7 من خُطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

التوصيات

1.1 ذلك، وبصفتنا مشاركين ومشاركات في ***المؤتمر الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان: " تنوعنا يجمعنا"***، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى تجديد إلتزامهم بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان والاستفادة من التوصيات التالية، **العالمية والخصوصية**، التي تستند إلى الوثائق[1] الحالية وتدعم المواضيع التي تناولها المؤتمر المبينة أدناه:

- **تعزيز مساهمة التثقيف في مجال حقوق الإنسان** في مواجهة التحديات العالمية القائمة
- **ضمان أن يصبح التثقيف في مجال حقوق الإنسان في أعلى سلم الأولويات** للحكومات ومنظمات المجتمع المدني
- **تعزيز أثر التثقيف في مجال حقوق الإنسان** على بناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع

2.2 التوصيات العالمية لجميع أصحاب المصلحة

2.2.1 يجب أن يشجع التثقيف في مجال حقوق الإنسان[2] تحليل مشاكل حقوق الإنسان المزمنة والمستجدّة، لا سيما مساواة النوع الاجتماعي والفقر والصراعات العنيفة والتمييز، في ضوء التطورات السريعة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي والبيئي، بحيث يتسنى التوصل إلى ردود وحلول تتماشى مع معايير حقوق الإنسان (البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خطة العمل، المرحلة الثالثة، الفقرة 9).

2.2.2 يجب أن يستند التثقيف في مجال حقوق الإنسان على مبادئ حقوق الإنسان الراسخة الجذور في مختلف السياقات الثقافية، لا سيما في تقاليد الشعوب الأصلية، وأن تراعي التطورات التاريخية والاجتماعية في كل بلد (البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خطة العمل، المرحلة الثالثة، الفقرة 9). وينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الوكالات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في وضع وتنفيذ وتقييم ومتابعة الاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات والبرامج المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، عن طريق تعزيز المبادرات المتعددة الأطراف عند الاقتضاء (إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، الفقرة 8).

2.2.3 ينبغي أن يكون التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان مُيسرين ومُتاحين لجميع الأشخاص، وينبغي أن يراعيا التحديات والحواجز الخاصة التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة ويعانون من الحرمان وبعض الفئات، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، واحتياجاتهم وتوقعاتهم، من أجل تعزيز قدراتهم وتحقيق التنمية البشرية والإسهام في القضاء على أسباب الإقصاء أو التهميش وتمكين كل فرد من ممارسة جميع حقوقه (إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، الفقرة 5.2).

2.2.4 ينبغي تهيئة أو تعزيز الفرص للشباب لمعرفة حقوقهم ومسؤولياتهم وتعزيز مشاركتهم الاجتماعية والسياسية والإنمائية والبيئية، وإزالة العوائق التي تؤثر على مساهمتهم بصورة تامة في المجتمع وعلى احترام حرياتهم، بما فيها حرية تكوين الجمعيات (برنامج عمل الأمم المتحدة العالمي من أجل الشباب 2010، صفحة 43). علاوة على ذلك، يجب أن يعزز التثقيف في مجال حقوق الإنسان دور الشباب في القيادة وأن يشمل تدابير لضمان مشاركتهم كشركاء على قدم المساواة في المجتمع. كما لا بد أن يسعى لدعم المنظمات التي يقودها الشباب والتي تخدم الشباب كشركاء في تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها والتحسين المستمر لها إذ أن هذه المنظمات في وضع فريد يمكّنها من إشراك الشباب المهمشين والاستفادة من تنوع خبراتهم.

2.2.5 يجب أن تشمل منهجيات التدريب النُهج التشاركية، التي تتمحور حول المتعلم، وتكون ذات طابع تجريبي، وذات منحى عملي وينبغي أن تعالج التحفيز وتقدير الذات والتنمية العاطفية كعوامل تؤدي إلى التوعية بحقوق الإنسان والعمل من أجلها (البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خطة العمل، المرحلة الثالثة، الفقرة 22)

---

[1] التوصيات مستوحاة من الوثائق التالية: إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان،2011؛ البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خطط العمل، المراحل الأولى والثانية والثالثة؛ برنامج عمل الأمم المتحدة العالمي من أجل الشباب، 2010؛ قرار الأمم المتحدة بشأن الشباب والسلام والأمن 2015؛ إعلان غراتز 2003؛ حلقة جنيف الدراسية حول التثقيف في مجال حقوق الإنسان، 2017، تقرير المؤتمر الدولي للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان لصالح موظفي الخدمة المدنية والعامة، 2013، التقرير اللاحق للمؤتمر؛ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 5، التدابير العامة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (المواد 4 و42 و44، الفقرة 6)، 2003؛ إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، 1998.

[2] تم ترقيم التوصيات لتسهيل الرجوع إليها وليس المقصود منه ترتيبها حسب الأولوية.

2.2.6 يجب أن يشجع التثقيف في مجال حقوق الإنسان التعلم من الأقران، بحيث يعترف بتجارب الآخرين الذين واجهوا تحديات مماثلة وبخبرات الأشخاص الذين يشاركون في التدريب. فالتعلم من الأقران يعزز الشرعية وكسب التأييد من منظور المشاركين والمشاركات (دبلن، التقرير اللاحق للمؤتمر، 3.2.2، صفحة 30).

2.2.7 يجب أن يتخلل التقييم جميع مراحل عملية التدريب، ويجب تنمية قدرات التقييم لدى ممارسي وممارسات التثقيف في مجال حقوق الإنسان حتى يتمكنوا من إثبات مساهمة عملهم في التغيير الاجتماعي داخل مجتمعاتهم (البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خطة العمل، المرحلة الثالثة، الفقرة 22). كما ينبغي أن يشجع التقييم على التفكير النقدي والتعلم لدى جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأهداف والممارسات الجيدة في إطار برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

2.2.8 ينبغي إجراء بحوث حول ما هو قائم من مواد وبرامج ومنهجيات وتقييم النتائج المتصلة بذلك. كما ينبغي تقاسم الدروس المستخلصة والأمثلة على الممارسات السليمة بُغية تحسين البرمجة وزيادة الإلهام بشأنها (البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خطة العمل، المرحلة الثالثة، الفقرة 23-24)

2.2.9 يجب على ممارسي وممارسات التثقيف في مجال حقوق الإنسان والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان متابعة جهود التثقيف من خلال العمل التعاوني داخل مجتمعاتهم ومؤسساتهم ومنظماتهم وفيما بينها بما يتماشى مع الصكوك وأطر العمل العالمية ذات الصلة، لا سيما إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والهدف 4.7 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2.2.10 يجب أن تكون حقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية حقوق الطفل، جزءاً من اشتراطات التدريب المهني والترخيص لجميع الأشخاص الذين يعملون مع الأطفال ومن أجلهم، لا سيما المعلمون والمعلمات والأخصائيون والأخصائيات الاجتماعيون وغيرهم من المهنيين والمهنيات بما في ذلك الذين يعملون في نظام قضاء الأحداث، (لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 5، التدابير العامة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (المواد 4 و42 و44 – الفقرة 6)، الفقرة 53)

3 – توصيات خاصة[3]

3.1 السلطات الحكومية الوطنية/ الإقليمية/ المحلية

3.1.1 يجب على الدول والسلطات الحكومية المعنية الأخرى **ضمان تطوير التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان وتنفيذهما بروح من المشاركة والإدماج والمسؤولية (إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، الفقرة 7.1).**

3.1.2 يجب على الدول والسلطات الحكومية المعنية الأخرى **تعزيز إدخال التثقيف في مجال حقوق الإنسان وممارسته في نظامي التعليم الابتدائي والثانوي** بما يضمن اتباع نهج كلي يتناول السياسات التعليمية وتدابير التنفيذ ذات الصلة وعمليات التعليم والتعلّم ووسائلهما، وبيئة التعلم والتدريب وتطوير القدرات المهنية للمدرسين وللمدرسات وغيرهم من العاملين والعاملات في مجال التعليم (البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خطة العمل، المرحلة الأولى، برنامج العمل المرحلة الأولى، المرفق).

3.1.3 يجب على الدول والسلطات الحكومية المعنية الأخرى أن **تهيئ بيئة آمنة وتمكينية** للمجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى من أجل المشاركة في التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان تكفل فيها الحماية الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بمن فيهم المشاركون والمشاركات في العملية (إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، المادة 7.2؛ القرار 2250 (2015): قرار الأمم المتحدة بشأن الشباب والسلام والأمن، المادة 10).

3.1.4 يجب على الدول **الإبلاغ عن التقدم المحرز** في الجهود المبذولة لتنفيذ التثقيف في مجال حقوق الإنسان إلى آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل، والهيئات الحكومية الدولية أو الإقليمية الأخرى (البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خطة العمل، المرحلة الثالثة، الفقرة 61).

3.2 مؤسسات التعليم العالي[4]

3.2.1 يجب على مؤسسات التعليم العالي، من خلال وظائفها الأساسية (البحث والتدريس وخدمة المجتمع المحلي)، أن **تضمن تنشئة مواطنين صالحين ملتزمين ببناء السّلم والدفاع عن حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، وكذلك توليد معارف عامة في سبيل التصدي للتحديات القائمة في مجال حقوق الإنسان**، مثل استئصال الفقر والتمييز، وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع، والتنمية المستدامة والتفاهم متعدد الثقافات (البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خطة العمل، المرحلة الثانية، الفقرة 21).

3.2.2 من أجل **الإدراج الفعّال للتثقيف في مجال حقوق الإنسان**، يجب على مؤسسات التعليم العالي اتخاذ تدابير في المجالات الخمسة التالية:

أ) السياسات وتدابير التنفيذ المتصلة بها

ينبغي للسياسات الخاصة بالتعليم العالي، بما فيها سياسات التشريع وخطط العمل والمقررات الدراسية وسياسات التدريب وغيرها، أن تعزز على نحو صريح التثقيف في مجال حقوق الإنسان وأن تعمم حقوق الإنسان بحيث تشمل نظام التعليم العالي بأكمله.

ب) عمليات التعليم والتعلّم وأدواتهما

يجب أن تعمم حقوق الإنسان بوصفها مسألة مستعرضة في جميع التخصصات، وتدرج في الدروس والبرامج الخاصة بحقوق الإنسان، لا سيما برامج حقوق الإنسان المتعددة التخصصات والجامعة للتخصصات. أما الممارسات والمناهج فيجب أن تتسم بالديمقراطية وأن تقوم على المشاركة. وينبغي أن تروّج المواد والكتب الدراسية لقيم حقوق الإنسان، وأن يتم توفير ما يلزم من دعم وموارد.

ج) البحوث

ينبغي أن تنتج مؤسسات التعليم العالي معارف جديدة وتطور التفكير النقدي في مجال حقوق الإنسان، وهذا ما يتيح توجيه السياسات والممارسات في مجال حقوق الإنسان والتثقيف بشأنه.

---

[3] يتم استهداف الفئات الأربعة التي تشكل أصحاب المصلحة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان المذكورة هنا على وجه التحديد لأنها جهات فاعلة وعناصر ميسرة رئيسية في الدفع بخطط النهوض بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

[4] يُعرَّف "التعليم العالي" بأنه "كافة أنواع الدراسات أو التدريب أو التدريب على البحوث التي تقدمها على مستوى ما بعد الثانوي جامعات أو مؤسسات تعليمية أخرى تعترف السلطات المختصة في الدولة بأنها مؤسسات للتعليم العالي" (البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خطة العمل، المرحلة الثانية، الفقرة 16). ويمكن أن يتضمن قطاع التعليم العالي مؤسسات تدريب المدرسين واعتمادهم على جميع المستويات، والعاملين في الحقل الاجتماعي وأصحاب المهن الطبية والقانونية.

3 – توصيات خاصة

3.1 السلطات الحكومية الوطنية/ الإقليمية/ المحلية

3.1.5 يجب على الدول والسلطات الحكومية المعنية الأخرى ضمان إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في خطط العمل الوطنية/ الإقليمية/ المحلية المتعلقة بحقوق الإنسان، وخطط العمل الوطنية المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتعلق بذلك من تعصب، فضلاً عن رهاب المثلية الجنسية؛ في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتخفيف حدة الفقر؛ وفي استراتيجيات تعزيز مساواة النوع الاجتماعي ، وتمكين الشباب وجهود المصالحة مع الشعوب الأصلية وكفالة التماسك والترابط والتآزر بين الخطط المختلفة والأجزاء المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. كما ينبغي إيجاد صلة بين سياسات التثقيف في مجال حقوق الإنسان والسياسات القطاعية الأخرى (القضائية والاجتماعية والشبابية والصحية، على سبيل المثال) (البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خطة العمل، المرحلة الأولى، المرفق، الفقرة 5 د).

3.2 مؤسسات التعليم العالي

د) بيئة التعلّم

ينبغي أن تُغذي الحرية الأكاديمية بيئة مؤسسات التعليم العالي حيث يعزز التثقيف في مجال حقوق الإنسان الممارسة اليومية لحقوق الإنسان من خلال تدعيم التفاهم والاحترام والمسؤولية. أما بيانات السياسات الواضحة والمعمّمة فينبغي أن تحمي حقوق الإنسان التي تتمتع بها جميع الجهات الفاعلة. وعلى المدرسين والمدرسات الاضطلاع بمهمة مواصلة التثقيف في مجال حقوق الإنسان، كما ينبغي أن يتاح للطلاب والطالبات التعبير عن آرائهم بحرية، والمشاركة في الحياة الأكاديمية والانتفاع بفرص عديدة للتفاعل مع المجتمع بنطاقه الواسع.

هـ) إعداد المدرسين والمدرسات في التعليم العالي وتنميتهم مهنياً

ينبغي أن يكون بوسع جميع المدرسين والمدرسات وسائر الموظفين والموظفات نقل قيم حقوق الإنسان وتهيئتها بحيث تصبح مؤسسات التعليم العالي نموذجاً يُقتدى به في تعليم حقوق الإنسان وممارستها. ويجب أن يُعزز الإعداد والتنمية المهنية معرفة المربين والمربيات بحقوق الإنسان والالتزام بها والتحمس لها. وعلاوة على ذلك، يتعين على المدرسين والمدرسات، بوصفهم أصحاب حقوق هم أيضاً، أن يعملوا ويتعلموا في بيئة تضمن احترام كرامتهم وحقوقهم (البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خطة العمل، المرحلة الثانية، الفقرات 21-33).

3.2.3 ينبغي أن تكون حقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية حقوق الطفل، جزءاً من اشتراطات التدريب المهني والترخيص لجميع الأشخاص الذين يعملون مع الأطفال ومن أجلهم، لا سيما المعلمون والمعلمات والأخصائيون والأخصائيات الاجتماعيون وغيرهم من المهنيين والمهنيات بما في ذلك الذين يعملون في نظام قضاء الأحداث، (لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 5، التدابير العامة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (المواد 4 و42 و44 – الفقرة 6)، الفقرة 53)

3 – توصيات خاصة لمختلف الأطراف المعنية

3.3 منظمات المجتمع المدني

3.3.1 يجب على منظمات المجتمع المدني **مناصرة جهود التثقيف في مجال حقوق الإنسان** أمام السلطات المختصة **ورصد التنفيذ الوطني لالتزامات التثقيف في مجال حقوق الإنسان** التي تعهدت بها السلطات الوطنية أمام الأمم المتحدة أو في المحافل الحكومية الدولية الأخرى.

3.3.2 يجب على منظمات المجتمع المدني **التواصل مع السلطات المختصة للمساعدة في تنمية قدرات المكلفين بالمسؤوليات لضمان احترام حقوق الإنسان** للأشخاص الخاضعين لولايتهم **وحمايتها وإعمالها**.

3.3.3 يجب على منظمات المجتمع المدني التي تُركّز على التثقيف في مجال على حقوق الإنسان أن **تستكشف الاستراتيجيات الشاملة (التي تتجاوز التثقيف في مجال حقوق الإنسان)** وأن تشجع على الاستثمارات الطويلة الأجل المصممة لتعزيز ممارسة مبادئ حقوق الإنسان وقيمها في المجتمع.

3.3.4 يجب أن تدمج **برامج العدالة الاجتماعية** التابعة لمنظمات المجتمع المدني دائماً **مكوناً معنياً بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان** لضمان تمكين المتعلمين والمتعلمات من البحث عن الحلول التي تتماشى مع معايير حقوق الإنسان.

3.3.5 يجب على منظمات المجتمع المدني **تعزيز المساعي التعاونية فيما بينها**، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء برامج مبتكرة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تشمل الفئات السكانية الضعيفة في سياقات محددة.

3.4 المنظمات الدولية والإقليمية

3.4.1 يجب على المنظمات الحكومية الدولية (الأمم المتحدة، اليونسكو، المنظمات الإقليمية) **تعزيز التعاون وأوجه التآزر بين برامجها المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان** (كالمواطنة العالمية والتعليم من أجل العدالة، وما إلى ذلك)، وكذلك في سياق الرصد العالمي لتنفيذ الهدف 4.7 من أهداف التنمية المستدامة (تقرير، حلقة جنيف الدراسية حول التثقيف في مجال حقوق الإنسان، 30 مايو 2017).

3.4.2 يجب على المنظمات الحكومية الدولية أن تقوم كذلك **بدعم التثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال المراقبة وكفالة حماية حقوق القائمين والقائمات على التثقيف في مجال حقوق الإنسان والمتعلمين والمتعلمات** من الاضطهاد أو القمع الناجمين عن أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان (غراتز، 2003، المادة 20، صفحة 5).

3.4.3 يجب أن تقوم آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، في نطاق ولاياتها المحددة، **بدعم الجهود الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان**. ويتوجب على هيئات المعاهدات في الأمم المتحدة، عند فحص تقارير الدول الأطراف، أن تقوم **باستعراض تنفيذ أحكام المعاهدة المتصلة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان وإسداء المشورة بشأنها**. ويجب أن تقوم الإجراءات الخاصة المواضيعية والقطرية لمجلس حقوق الإنسان **باستعراض التقدم المحرز في التثقيف في مجال حقوق الإنسان في نطاق ولاياتها المحددة وإسداء المشورة بشأنها**. كما يجب أيضاً **استعراض الجهود الوطنية** المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان بصفة دورية **في سياق آلية الاستعراض الدوري الشامل** (البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خطة العمل، المرحلة الثالثة، الفقرة 64).

3.4.4 ينبغي على المنظمات الحكومية الدولية:

أ) تقديم الدعم

إلى الحكومات لإعداد وتنفيذ ورصد الاستراتيجية الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

ب) تقديم الدعم إلى الجهات الفاعلة المعنية الوطنية الأخرى

لا سيما المنظمات الوطنية والمحلية غير الحكومية، والجمعيات المهنية، ومؤسسات التعليم العالي، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى؛

3 – توصيات خاصة لمختلف الأطراف المعنية

3.3 منظمات المجتمع المدني	3.4 المنظمات الدولية والإقليمية
	ج) تَيسير تبادل المعلومات على جميع المستويات عن طريق تحديد وجمع ونشر المعلومات المتعلقة بالممارسة الجيدة، على سبيل المثال، من خلال قواعد البيانات ومنح الجوائز وكذلك المتعلقة بالمواد والمؤسسات والبرامج ذات الصلة؛ **د) تقديم الدعم إلى الشبكات القائمة للجهات الفاعلة المعنية بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان** وتشجيع إنشاء شبكات جديدة على جميع المستويات؛ **هـ) تقديم الدعم من أجل التدريب الفعال في ميدان حقوق الإنسان،** وبخاصة للمعلمين وللمعلمات والمدربين والمدربات، وإعداد المواد ذات الصلة بناءً على الممارسة الجيدة (البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خطة العمل، المرحلة الثالثة، الفقرة 67).

المؤتمر الدولي للتثقيف
في مجال حقوق الإنسان

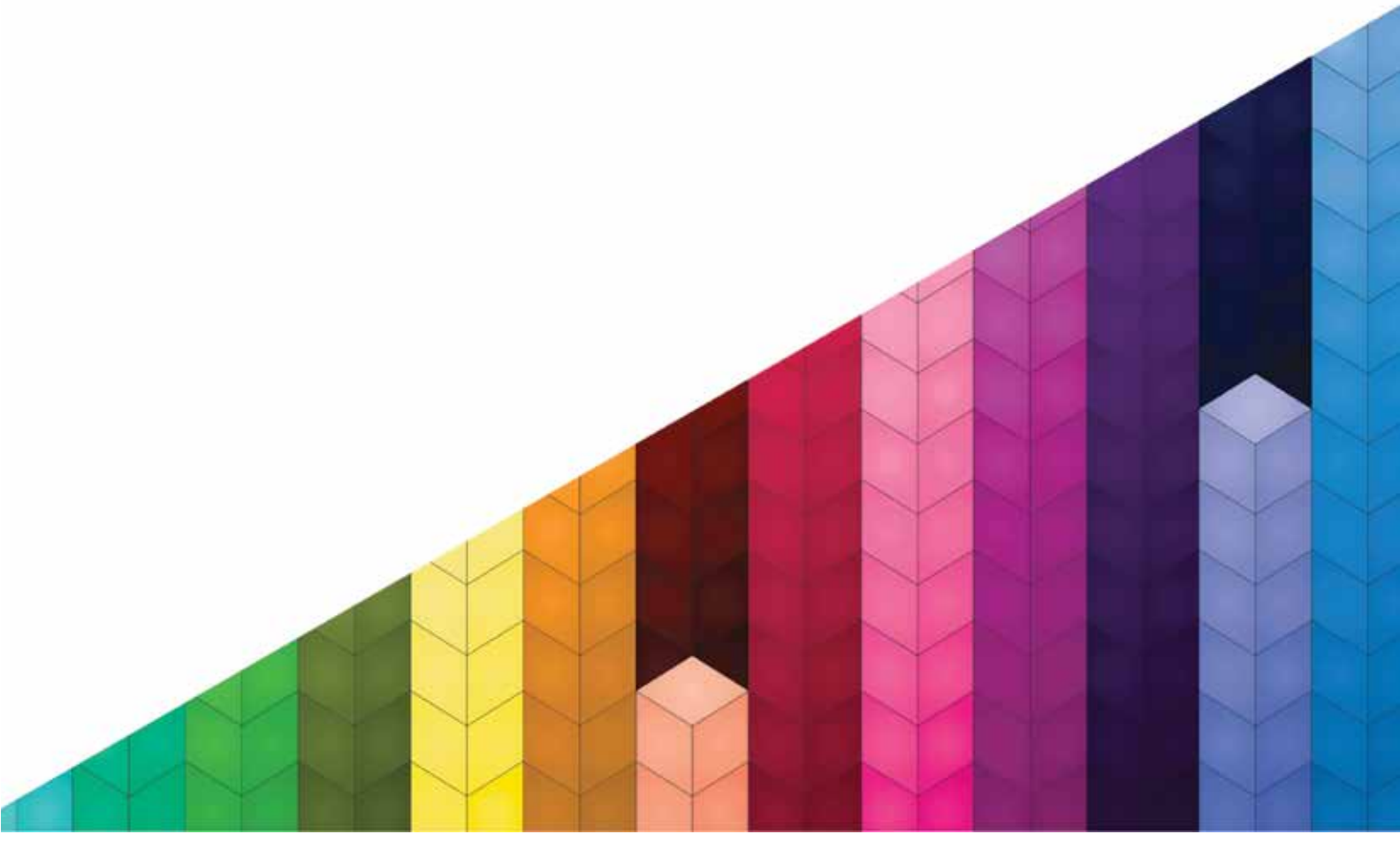

إيكويتاس – المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان

Equitas – International Centre for Human Rights Education

666 Sherbrooke Ouest, Suite 1100,
Montréal, Québec H3A 1E7, Canada
Email: info@equitas.org
Website: www.equitas.org

equitas
تعليم. تمكين. تغيير.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR)

Palais des Nations
CH 1211 Geneva 10, Switzerland
Telephone: +41 (0) 22 917 92 20
Email: ohchrinfodesk@un.org
Website: www.ohchr.org/AR

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي